

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير السكان والتنمية

العدد الثاني

"النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية
في البلدان العربية"

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDD/2005/5
17 November 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير السكان والتنمية

العدد الثاني

"النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية
في البلدان العربية"

الأمم المتحدة
نيويورك، 2005

E/ESCWA/SDD/2005/5
ISSN. 1810-0619
ISBN. 92-1-628052-2
05-0625

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No. A.06.II.L.3

المحتويات

الصفحة

ز	ملخص تنفيذي
1	مقدمة

الجزء الأول التحول الديمغرافي في الدول العربية

الفصل

7	أولاً- التحول الديمغرافي في العالم والمنطقة العربية
7	ألف- مراحل تطور السكان في العالم
9	باء- التحول الديمغرافي في أوروبا
11	جيم- التحول الديمغرافي في البلدان النامية
12	دال- التحول الديمغرافي في البلدان العربية
15	ثانياً- اتجاهات المؤشرات الديمغرافية الأساسية
15	ألف- اتجاهات المؤشرات الديمغرافية خلال الفترة 1980-2000
19	باء- قياس تأثير المحددات الوسيطة للخصوبة على انخفاض مستوى الخصوبة في بعض الدول العربية
20	جيم- المؤشرات الديمغرافية خلال الفترة 2000-2020
26	ثالثاً- نتائج التحول الديمغرافي
26	ألف- اتجاهات البنية العمرية للسكان
28	باء- اتجاهات معدلات الإعاقة
30	مراجع الجزء الأول

الجزء الثاني التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي في الدول العربية

الفصل

33	أولاً- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي
33	ألف- مدارس ونظريات النمو السكاني والنمو الاقتصادي
35	باء- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي: تجارب بلدان شرق آسيا
37	جيم- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي: البلدان العربية

المحتويات (تابع)

الصفحة

44 ثانياً- التغيير الديمغرافي وأسواق العمل في البلدان العربية
45 ألف- خصائص سوق العمل العربي
51 باء- مظاهر الخلل في أسواق العمل العربية: دول الخليج والأردن نموذجا
53 جيم- القدرة الاستيعابية لسوق العمل العربي
53 دال- توقعات الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل العربية
56 ثالثاً- إطار عام للاستفادة من النافذة الديمغرافية
56 ألف- الصناعات الصغيرة والمتوسطة
57 باء- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
58 جيم- الحكم السليم
59 دال- الدعم السياسي للهبّة الديمغرافية
61 مراجع الجزء الثاني

قائمة الجداول

64 1- المؤشرات الديمغرافية الرئيسية للدول العربية للفترة 2000-2005
65 2- حجم السكان والنمو السكاني في الدول العربية
66 3- معدلات الولادات والوفيات والنمو الطبيعي للسكان للفترة 1980-2020
67 4- معدل وفيات الرضع في الدول العربية للفترة 1980-2020
68 5- العمر المتوقع لدى الولادة في الدول العربية للفترة 1980-2020
69 6- معدل الخصوبة الكلية في الدول العربية للفترة 1980-2020
70 7- معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 1995-2000 ومتوسط عدد سنوات العزوبة عند الزواج في عدد من الدول العربية
71 8- معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 1995-2000 ونسبة استخدام وسائل منع الحمل (كل الوسائل والوسائل الحديثة) في عدد من الدول العربية
72 9- معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 1995-2000 ومتوسط فترة الإرضاع الطبيعي (بالشهور) في عدد من الدول العربية
73 10- مؤشرات المحددات الوسيطة للخصوبة ومعدل الخصوبة الكلية

المحتويات (تابع)

الصفحة

74	11-	تطور عدد سكان الدول العربية بحسب المتغير خلال الفترة 2000-2020.....
	12-	توزع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة (الأعداد المطلقة) للفترة
75		2020-1980
	13-	توزع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة (النسب المئوية) للفترة
76		2020-1980
77	14-	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) للفئات العمرية العريضة للفترة 2020-1980.....
78	15-	معدلات الإعالة في الدول العربية للفترة 2020-1980.....
79	16-	نسبة العاملين (الذكور والإناث) إلى السكان في عدد من الدول العربية 2000-1980.....
80	17-	نسبة العاملين إلى السكان في بعض الدول العربية حسب الجنس (2000-1985).....
81	18-	المعدل العام للبطالة في بعض الدول العربية (2001-1995).....
	19-	معدل البطالة للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) بحسب الجنس في بعض الدول العربية
82		(2000-1980).....
83	20-	حجم العمالة في الوطن العربي
84	21-	البطالة في بعض الدول العربية حسب التوزيع العمري
85	22-	معدل البطالة حسب التوزيع العمري للذكور
85	23-	معدل البطالة حسب التوزيع العمري للإناث
86	24-	نسبة الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين 10-14 سنة
86	25-	معدلات بطالة الشباب، 2003.....
87	26-	معدلات بطالة الشباب في بعض الدول العربية
87	27-	توزيع العمالة العربية حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية
88	28-	متوسط إنتاجية العمل (2000-1980) بالدولار الأمريكي
89	29-	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.....
90	30-	أولويات الإنفاق الحكومي.....
91	31-	السكان وقوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي
91	32-	القدرة الاستيعابية للدول العربية ودول مختارة من العالم

المحتويات (تابع)

الصفحة

- 33- السيناريو الأول - النمو السكاني على فترتين منفصلتين (2010-2000) 92
و(2020-2010)
- 34- السيناريو الثاني - النمو السكاني على فترتين منفصلتين (2010-2000) 93
و(2020-2010) مع إضافة 2/1 نقطة مئوية لمعدل نمو العاملين
- 35- السيناريو الثالث - النمو السكاني للفترة كاملة (2020-2000) وكذلك لقوة العمل 94
والعاملين

قائمة الرسوم البيانية

- 1- الدول الأكثر إسهاماً في الزيادة السكانية في العالم العربي خلال الفترة 1980-2000 16
- 2- أنماط انخفاض معدل الخصوبة الكلية في العالم العربي خلال الفترة 1980-2000 17
- 3- تطور عدد سكان العالم العربي بحسب المتغير خلال الفترة 2000-2020 21
- 4- الدول الأكثر إسهاماً في الزيادة السكانية في العالم العربي خلال الفترة 2000-2020 21
- 5- معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند الولادة (كلا الجنسين) في العالم العربي خلال 23
الفترة 2000-2020
- 6- توزيع الدول العربية بحسب الفترة التي سيتم خلالها تحقيق مستوى الإحلال 24
- 7- الهرم السكاني في العالم العربي عام 2002 26
- 8- توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة 27
- 9- نموذج علاقة المتغيرات الديمغرافية بالمتغيرات الاقتصادية 42

ملخص تنفيذي

يهدف تقرير السكان والتنمية، وهو سلسلة من التقارير التحليلية تصدرها الإسكوا كل عامين، إلى تعزيز المعرفة بالعلاقة الحيوية بين القضايا السكانية والتنمية، والتوعية المسبقة بالتحديات التي تفرضها ديناميكية السكان والتغيرات الديمغرافية. ويعدّ التقرير ضمن الأنشطة المدرجة في إطار برنامج العمل لفترة السنتين 2004-2005، التي يقوم بإعدادها فريق السكان والتنمية في الإسكوا والداعية إلى ضرورة تبني الاستراتيجيات التنموية القائمة على مبدأ التكامل بين العوامل والمكونات الأساسية للتنمية.

ويعتمد التقرير الحالي في جانبه النظري على الفرضيات الحديثة التي تنص على أن توقيت ظهور الأثر الديمغرافي له دور كبير في عملية التنمية إذ يرتبط بدورة حياة الإنسان، وبالتالي فإن أثره يختلف باختلاف وتيرة التوزيع العمري للسكان. ففي مرحلة زمنية محددة قد يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في سن العمل وبين نمو السكان المعالين، بمعنى أنه في حالة ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل يظهر بوضوح الأثر السلبي، إذ ينخفض مستوى الادخار نتيجة ارتفاع أعداد المعالين وما ينطوي عليه ذلك من كلفة تتمثل في زيادة في حجم الاستهلاك وانخفاض في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل. أما عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، فعندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلاً بزيادة الادخار والاستثمار. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين إلى إمكانيات في نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة خاصة وأن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية بموازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول - في أوقات متفاوتة ولكن لزمان محدد - ظهور الهبة الديمغرافية.

وبما أن البلدان العربية تشهد تزايداً كبيراً في أعداد سكانها وبما أن هذه الأعداد تشق طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة مؤدية إلى انحسار نسبة الفئة العمرية الأولى (0-14) وإلى تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية (15-64) وإلى ارتفاع طفيف جداً في نسبة الفئة الأخيرة أي فئة السكان المسنين، ومع اعتماد سياسات ملائمة، فإن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط. فالاتجاهات الهيكلية المرتقبة للسكان في المنطقة، قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة بشكل مواز لانخفاض معدلات الخصوبة، وقد تكون الفرصة أيضاً غير سانحة إذا فشلت هذه الادخارات والاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج. وتعتبر التبعات على التنمية إيجابية إذا تزامنت مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، وقد تكون سلبية على التنمية إن لم يستطع متخذو القرار التخطيط لها بشكل مبكر وخلق الظروف المواتية والبيئة السياسية الملائمة للتعامل مع هذه الفرصة. ومن النتائج السلبية التي تلوح في الأفق ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتفاقم الطلب على الهجرة الدولية⁽¹⁾.

وفي ضوء الفرضيات الواردة يهدف التقرير إلى تعزيز الحس الاستراتيجي بأهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية، وذلك لدى الحكومات والمنظمات الدولية. ويؤكد التقرير على ضرورة اتخاذ المواقف الاستراتيجية التي من شأنها اعتبار السكان متغيراً كمياً ونوعياً يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ويتأثر بها، وذلك من أجل تحسين عملية صنع القرار ووضع السياسات المتكاملة بما يضمن تحقيق الأهداف التي أقرتها الحكومات خلال المؤتمرات الدولية وأهداف الألفية الثالثة وبما يجعل القرارات

(1)

المتخذة أكثر استجابة للواقع، خاصة وأن التغيرات الديمغرافية هي تغيرات يمكن التنبؤ بها وبدورها الاستراتيجي في عملية التنمية وأن معدلات الخصوبة لم تعد قضية ديمغرافية كمية بقدر ما أصبحت متغيراً اجتماعياً له أبعاده على المستويين الكلي والجزئي وعلى مستوى الأسرة.

وفي ضوء الإقرار بأن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديمغرافية والنمو الاقتصادي متبادلة، يؤثر بعضها على بعض ويتأثر به عند صياغة سياسات التنمية، وفي ضوء الفرضيات الرئيسية التي اعتمدها الدراسات والبحوث التي ساهمت في صياغة خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام 1994 وفي ضوء إعلان الألفية الثالثة، وانطلاقاً من الفرضيات التي تنص على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقر هي علاقة متبادلة ومتعاضدة، سيعتمد هذا التقرير إلى تتبع التغيرات الديمغرافية ممثلة بمعدلات الإعالة ومعدلات نمو السكان في سن العمل من ناحية، والأداء الاقتصادي ممثلاً بالطلب على قوة العمل وبقابلية أسواق العمل على استيعاب زيادة فرص العمل من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير سيركز على واحدة من المنافذ الأساسية للهيئة الديمغرافية إذ سيتناول في منهجيته دراسة مؤشرات التحول الديمغرافي بالتزامن مع دراسة أسواق العمل. ويعتمد على تحليل الاتجاهات السابقة لأداء أسواق العمل العربية وتفحص قدرة هذه الأسواق على استيعاب السكان الناشطين اقتصادياً وذلك حسب الفئات العمرية وحسب نوع الجنس خلال الفترة 1995-2000، والهدف من ذلك هو الوصول إلى توصيات قد تساعد على اتباع سياسات عقلانية تعمل على رفع معدلات التشغيل وتحسين مستوى كفاءة الأداء.

فمع الإقرار بضعف القدرة الاستيعابية لأسواق العمل في المنطقة العربية ممثلاً بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الإنتاجية فإن هذا التقرير يتوقع حصول تغيير تدريجي لهذه الاتجاهات وبشكل مواز للتغيرات الديمغرافية، التي ستنجح بدورها المزيد من الادخار والاستثمار بما يؤمن خلق فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتستوعب العاطلين عن العمل. إلا أن هذا الانفراج مرتبط بعقلانية السياسات وكفاءة المؤسسات ومرونة أسواق العمل. وينفرد الجزء الأول من التقرير باستعراض النظريات والفرضيات التي تفسر عملية التحول الديمغرافي ومراحل هذه العملية في كل من البلدان المطورة والنامية وصولاً إلى المنطقة العربية. كما يقدم الجزء الأول تحليلاً مفصلاً لاتجاهات المؤشرات الديمغرافية الأساسية للدول العربية منذ العام 1980 وتوقعاتها للعام 2020. أما الجزء الثاني من التقرير فيعالج التبعات المترتبة عن التحول الديمغرافي وأهمها نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة الكلية، مما يشير إلى إمكانية ظهور ما يعرف بالهبة أو النافذة الديمغرافية، والتي تتيح تحقيق عوائد اقتصادية مهمة إذا ما توفرت البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الجزء الثاني خصائص العمالة في الدول العربية على أساس الترابط القائم بين التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي، وينتطرق إلى أهم مظاهر الخلل في أسواق العمل العربية. كما يبحث في القدرة الاستيعابية الراهنة لسوق العمل العربية وتوقعاتها لغاية العام 2020 باعتماد ثلاثة سيناريوهات مختلفة لنمو السكان في سن العمل.

ويستشرف التقرير ظهور إشكالية يجب التنبيه لها وتتلخص في أن تحويل العبء الديمغرافي الناجم عن الزيادة السكانية إلى "هبة ديمغرافية" يرتبط بقدرة الدول على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل، أي زيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل. إلا أن المؤشرات الحالية لمعظم أسواق العمل في المنطقة العربية تشير إلى أن هذه الأسواق تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، باستثناء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي فيما عدا عُمان، كما تعاني من انخفاض في نسب المشاركة (الطاقة الاستيعابية) مقارنة بالدول الأخرى في العالم.

ولتجاوز هذه الإشكالية يعمل التقرير على الخروج بتصور مستمد من تجارب بعض البلدان العربية والنامية وفي إطار استراتيجي يعتبر أن تعزيز الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل تكمن في اتباع استراتيجيات للنمو الاقتصادي تقوم على تكثيف قوة العمل بدلاً من تكثيف رأس المال. كذلك يؤكد التقرير على أهمية انتهاج السياسات والاستراتيجيات المتعددة الأبعاد والتي تؤمن الحلول المثلى لتجاوز متلازمة انخفاض الإنتاجية مع زيادة فرص العمل. ففي الوقت الذي تعمل على تحقيق معدلات عالية للتشغيل، يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تؤمن معدلات عالية للإنتاجية. ويقترح التقرير نهج الصناعات الصغيرة كثيفة العمل وقليلة رأس المال وذلك للاستفادة من التحول الديمغرافي، إذ أن هذا النهج يساعد على رفع نسب المشاركة، وخلق فرص عمل حقيقية للداخلين الجدد إلى أسواق العمل.

وبموجب ذلك، وفي ضوء التجارب العملية لبعض البلدان النامية أهمها بلدان شرق آسيا، يدعو التقرير إلى ضرورة تأمين الدعم السياسي واعتبار أن الهبة الديمغرافية مشروع تنموي يساعد في القضاء على الفقر بما يعكس الأهمية القصوى للسكان ودورهم الفعّال في تحقيق أهداف الألفية الثالثة وتأمين الاستخدام الكامل مع رفع الإنتاجية، وتحسين الموارد البشرية، ومشروع من شأنه أن يساهم في الاستفادة من الفرص التي تقدمها النافذة الديمغرافية. أي أن الدعم السياسي لهذه الفرصة سيبيح للحكومات والمنظمات الدولية تأمين تحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الألفية الثالثة، باعتباره نهجاً يعتمد التغيرات الديمغرافية في تحسين الكفاءة الاقتصادية مع تأمين المزيد من العدالة الاجتماعية. وهذا النهج، في الوقت الذي يحاول تأمين معدلات نمو اقتصادية عالية، يعمل أيضاً على إعطاء الإنسان الأولوية في عملية الإنتاج ويتعامل معه باعتباره هدف الإنتاج ووسيلته في آن واحد.

وانطلاقاً مما سبق سيتناول التقرير في فصوله المختلفة ما يلي:

- 1- التحول الديمغرافي في العالم والمنطقة العربية.
- 2- اتجاهات المؤشرات الديمغرافية الأساسية في المنطقة العربية.
- 3- نتائج التحول الديمغرافي للمنطقة العربية.
- 4- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي.
- 5- التغير الديمغرافي وأسواق العمل في البلدان العربية.
- 6- إطار عام للاستفادة من النافذة الديمغرافية.

مقدمة

من القضايا التي استأثرت لفترات طويلة بانتباه الباحثين والمعنيين بمستوى الاقتصاد الكلي من التحليل، مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر. فمن الباحثين من يرى أن نمو السكان هو عامل محفز يؤثر إيجاباً على معدلات نمو الدخل القومي؛ مع زيادة السكان يزداد خزير المعارف نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات. وهناك آخرون يرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الدخل القومي، ومع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية. وفي ظل اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، ظهرت فكرة ثالثة اعتبرت أن النمو السكاني عامل محايد في النمو الاقتصادي ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية. والنتائج التي نجمت عن وجهات النظر المختلفة لها تبعات كان آخرها وأخطرها بعداً على العمل السكاني وجهة النظر التي تنص على أن نمو السكان عامل محايد في النمو الاقتصادي وكان توظيف هذه النتائج خلال العقود الأخيرة لتبرير حيادية النمو السكاني قد أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق إنشاء السياسات المتكاملة في العديد من الدول. والملاحظ أن الصراعات بين المدارس الفكرية المختلفة وعدم تمكنها من إثبات فرضياتها بشكل مطلق يعود إلى أن تركيزها كان إجمالاً على حجم ونمو السكان ولم تعطى الاهتمام الكافي لمسألة التركيب العمري للسكان واتجاهات تغيرها وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، وعلى عملية التنمية ككل.

إن وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي قد تم تناولها في العديد من الدراسات التي أعدت عند التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994. أما النقلة النوعية التي ساعدت على حسم الصراع في وجهات النظر فقد حدثت عام 1999، عند التحضير للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين وعند الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وخلصت البحوث التحضيرية التي أعدت لهذه المناسبة إلى أن المزيد من الالتزام بخطة عمل القاهرة هو أمر في غاية الأهمية وأن التصدي للفرضيات التي تجعل من العوامل الديمغرافية عوامل محايدة أمر مهم ومصيري بالنسبة إلى البلدان النامية. فقد تبين أن التقليل من أهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية دفع ويدفع متخذ القرار إلى اعتماد سياسات غير متكاملة تهمل التغيرات الديمغرافية وتروج للنمو الاقتصادي باعتباره الحل الوحيد للتنمية.

تمثلت النقلة النوعية في أن هذه الدراسات خلصت بنتيجة مهمة وذات أثر بالغ على العمل السكاني في البلدان النامية، وخاصة البلدان العربية، مفادها أن معظم الأدبيات المناصرة للأراء الوارد ذكرها تعاني من قصور في الجانب النظري حيث إن معظمها قد أغفل الأهمية القصوى لديناميكية السكان وأهمها الهيكل العمري وتطوره وعلاقة ذلك بمعدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي. فهناك لكل فئة عمرية سلوك ومتطلبات مختلفة تترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة أيضاً. فحاجات السكان الأطفال واليافعين تتطلب تكثيف المزيد من الاستثمارات في الصحة والتعليم، أما الشباب في المراحل الأولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل وزيادة الادخار، ومع التقدم في السن ترتفع الحاجة إلى تكثيف الرعاية الصحية مع ضمان دخل تقاعدي للمسنين.

في ضوء النتائج التي خلصت إليها البحوث، تم دحض معظم وجهات النظر التي قللت من شأن السكان في عملية التنمية على الصعيدين النظري والعملي وذلك بالاعتماد على الشواهد التي وفرتها التجارب الدولية، وأهمها تجارب دول شرق آسيا. فالدراسات القياسية تشير إلى أن التغيرات السكانية ممثلة بارتفاع نمو السكان

في سن العمل ساهمت بمقدار 40 في المائة من النمو الاقتصادي لهذه البلدان بين عامي 1970 و1990. وخلاصة الاستنتاجات في هذا المجال أن النمو الاقتصادي يتسم بالبطء عندما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضاً عن نمو إجمالي السكان، ويتحسن النمو الاقتصادي عندما يتعدى نمو السكان في سن العمل نمو إجمالي السكان.

في ضوء الاستنتاجات الوارد ذكرها، أكدت وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقير هي علاقة متبادلة ومتعاضدة. وهي تؤكد في الفصل الثالث حول أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على "أن الأنشطة اليومية لجميع البشر والمجتمعات المحلية والبلدان ترتبط بالتغير السكاني وأنماط ومستويات استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها. وهناك اتفاق عام على أن استمرار انتشار الفقر على نطاق واسع فضلاً عن أوجه الجور الخطيرة، الاجتماعية منها والقائمة على نوع الجنس، لها أثر كبير على البارامترات الديمغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم، كما أنها تتأثر بذلك. وهناك اتفاق عام أيضاً على أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة لا تفتأ تسهم في الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية وتدهور البيئة فضلاً عن زيادة الجور الاجتماعي والفقر مما يقترن بالنتائج السالفة الذكر للبارامترات الديمغرافية" (فقرة 1، 3، صفحة 17)⁽²⁾.

يعتمد التقرير الحالي على الفرضيات الحديثة التي تنص على أن توقيت ظهور الأثر الديمغرافي له دور كبير في عملية التنمية إذ يرتبط بدورة حياة الإنسان، وبالتالي فإن أثره يختلف باختلاف وتيرة التوزيع العمري للسكان. ففي مرحلة زمنية محددة قد يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في سن العمل وبين نمو السكان المعالين، بمعنى أنه في حالة ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل يظهر بوضوح الأثر السلبي إذ ينخفض مستوى الادخار نتيجة ارتفاع أعداد المعالين وما ينطوي عليه ذلك من كلفة تتمثل في زيادة في حجم الاستهلاك وانخفاض في نمو متوسط دخل الفرد. أما عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، فعندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة متمثلاً في زيادة الادخار والاستثمار. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة خاصة وأن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية بموازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول - في أوقات متفاوتة ولكن لزم من محدد - ظهور الهبة الديمغرافية. وبما أن البلدان العربية تشهد تزايداً كبيراً في أعداد سكانها وبما أن هذه الأعداد تشق طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة مؤدية إلى انحسار نسبة الفئة العمرية الأولى (0-14) وإلى تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية (15-64) وإلى ارتفاع طفيف جداً في نسبة الفئة الأخيرة أي فئة السكان المسنين، ومع اعتماد سياسات ملائمة، فإن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط. فالاتجاهات الهيكلية المرتقبة للسكان في المنطقة، قد تكون فرصة سانحة لزيادة الادخارات والاستثمارات، وذلك نتيجة لتدني معدلات الإعالة بشكل مواز لانخفاض معدلات الخصوبة، وقد تكون الفرصة أيضاً غير سانحة إذا فشلت هذه الادخارات والاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتج. وتعتبر التبعات على التنمية إيجابية إذا تزامنت مع سياسات مناسبة تستهدف الفئات العمرية الشابة والسكان في سن العمل، وقد تكون سلبية على التنمية ان لم يستطع متخذو القرار التخطيط لها بشكل مبكر وخلق الظروف المؤاتية والبيئة السياسية الملائمة للتعامل مع هذه

الفرصة. ومن النتائج السلبية التي تلوح في الأفق ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وتفاقم الطلب على الهجرة الدولية⁽³⁾.

في ضوء الفرضيات الواردة يهدف التقرير إلى تعزيز الحس الاستراتيجي بأهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية، وذلك لدى الحكومات والمنظمات الدولية. ويؤكد التقرير على ضرورة اتخاذ المواقف الاستراتيجية التي من شأنها اعتبار السكان متغيراً كمياً ونوعياً يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ويتأثر بها، وذلك من أجل تحسين عملية صنع القرار ووضع السياسات المتكاملة بما يضمن تحقيق الأهداف التي أقرتها الحكومات خلال المؤتمرات الدولية وأهداف الألفية الثالثة وبما يجعل القرارات المتخذة أكثر استجابة للواقع، خاصة وأن التغيرات الديمغرافية هي تغيرات يمكن التنبؤ بها وبدورها الاستراتيجية في عملية التنمية وأن معدلات الخصوبة لم تعد قضية ديمغرافية كمية بقدر ما أصبحت متغيراً اجتماعياً له أبعاده على المستويين الكلي والجزئي وعلى مستوى الأسرة. وبموجب ذلك، وفي ضوء التجارب العملية لبعض البلدان النامية، فإن هذا التقرير يروج لأهمية أن تكون هناك رؤية استراتيجية لدى الحكومات العربية في النظر إلى التغيرات الديمغرافية المقبلة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وما تتيحه من فرص عمل منتجة تعمل على تحسين متوسط دخل الفرد والقضاء على الفقر.

وبناء على الإقرار بأن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديمغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة متبادلة، يؤثر بعضها على بعض ويتأثر بعضها ببعض عند صياغة سياسات التنمية، وفي ضوء الفرضيات الرئيسية التي اعتمدها الدراسات والبحوث التي ساهمت في صياغة خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام 1994 ومقررات الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين عام 1999 وإعلان الألفية الثالثة، وانطلاقاً من الفرضيات التي تنص على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقر هي علاقة متبادلة ومتعاضة، سيعتمد هذا التقرير إلى تتبع العلاقة بين التغيرات الديمغرافية ممثلة بمعدلات الإعالة ومعدلات نمو السكان في سن العمل من ناحية، والأداء الاقتصادي ممثلاً بالطلب على قوة العمل وحجم التشغيل من ناحية أخرى. ويجدر التنويه بأن هذا التقرير سيركز على واحدة من المنافذ الأساسية للهيئة الديمغرافية إذ سيتناول في منهجيته دراسة مؤشرات التحول الديمغرافي بالتزامن مع دراسة أسواق العمل. ويعتمد على تحليل الاتجاهات السابقة لأداء أسواق العمل العربية وتفحص قابلية هذه الأسواق على استيعاب السكان النشطين اقتصادياً وذلك حسب الفئات العمرية وحسب نوع الجنس وذلك للفترة 1985-2000. والهدف من ذلك هو الوصول إلى توصيات قد تساعد على اتباع سياسات عقلانية تعمل على رفع معدلات التشغيل وتحسين مستوى كفاءة الأداء.

وينفرد الجزء الأول من التقرير باستعراض النظريات والفرضيات التي تفسر عملية التحول الديمغرافي ومراحل هذه العملية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية وصولاً إلى المنطقة العربية. كما يقدم الجزء الأول تحليلاً مفصلاً لاتجاهات المؤشرات الديمغرافية الأساسية للدول العربية منذ العام 1980 وتوقعاتها للعام 2020. أما الجزء الثاني من التقرير فيعالج التبعات المترتبة عن التحول الديمغرافي وأهمها نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة الكلية، مما يشير إلى إمكانية ظهور ما يعرف بالهبة أو النافذة الديمغرافية، والتي تتيح تحقيق عوائد اقتصادية مهمة إذا ما توفرت البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض الجزء الثاني خصائص العمالة في الدول العربية على أساس الترابط القائم بين التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي، ويتطرق إلى أهم مظاهر الخلل في أسواق العمل

العربية. كما يبحث في القدرة الاستيعابية الراهنة لسوق العمل العربية وتوقعاتها لغاية العام 2020 باعتماد ثلاثة سيناريوهات مختلفة لنمو السكان في سن العمل.

ويأتي إصدار العدد الثاني من سلسلة تقرير السكان والتنمية تحت عنوان: "النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، بعد عامين من نشر العدد الأول: "ندرة المياه في العالم العربي"، والذي عالج مسألة النمو السكاني في ضوء مشكلة حدة نقص المياه العذبة في المنطقة وأثر ذلك على حياة السكان والتحديات التي تواجه البلدان العربية في الطلب المتزايد على المياه المأمونة.

الجزء الأول

التحول الديمغرافي في الدول العربية

أولاً- التحول الديمغرافي في العالم والمنطقة العربية

دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي الوفيات والولادات الخام في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين، الباحثين إلى بلورة نموذج نظري يسعى إلى تفسير تطور السكان عبر التاريخ عرف باسم "نظرية التحول الديمغرافي". وتعتبر هذه النظرية أن المجتمعات تمر تاريخياً بعدد من المراحل الديمغرافية التي تقسم غالباً إلى ثلاث. والمرحلة الأولى التي تسبق التحول الديمغرافي تعرف بالنظام الديمغرافي التقليدي وتتميز بمعدلات مرتفعة للوفيات والولادات، ما يؤدي إلى نمو بطيء جداً للسكان. وتأتي بعدها مرحلة انتقالية تعرف بمرحلة التحول الديمغرافي وتتميز في بدايتها بانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل الولادات مرتفعاً، ثم لا يلبث هذا الأخير أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نمواً ملحوظاً للسكان. أما المرحلة الثالثة فتُعرف بالنظام الديمغرافي الحديث وتتميز بمستويات منخفضة جداً للوفيات والولادات.

إلى أي مدى يتطابق هذا الإطار العام لنموذج التحول الديمغرافي مع المراحل التي طبعت تاريخ تطور السكان في العالم؟

ألف- مراحل تطور السكان في العالم

على الرغم من وجود اختلافات هامة، فإن السمات العامة للنظام الديمغرافي التقليدي سيطرت على كل الشعوب وفي كل القرون. فخلال مئات الألوف من السنين، لم يعرف العالم إلا مجموعات سكانية طبيعية. وقد عبر هذا النظام عن جمود حدده ثبات البيئة وعجز الإنسان عن تأمين الموارد التي تستجيب لقدرته على التوالد.

وقد تميز هذا النظام بمعدلات وفيات مرتفعة جداً تراوحت بين 35 و40 في الألف. أما العمر المتوقع لدى الولادة فكان يتراوح بين ثلاثين وثلاث وثلاثين سنة. وقد ارتبط ارتفاع معدلات الوفيات بمجموعة من الكوارث التي كانت تقضي، نتيجة كثرتها وحدتها، على نسبة كبيرة من السكان. ومن أبرز هذه الكوارث المجاعات والأوبئة والحروب.

وإزاء هذه الكوارث وهاجس الموت الذي كان يرافقها، يلاحظ من جهة أخرى تمسك بالحياة عبر عن نفسه بمعدلات مرتفعة للولادات تراوحت بين 40 و45 في الألف. وتبين مقارنة الوفيات بالخصوبة في ظل هذا النظام أن هذه الأخيرة تميزت أساساً بثباتها، في حين عرفت الوفيات في فترات منتظمة ارتفاعات ملحوظة. لكن هذه الخصوبة بعيدة كل البعد عن الخصوبة الفيزيولوجية أي القدرة الفيزيولوجية على الإنجاب. فالأسر الكبيرة هي، خلافاً لما يظنه البعض، نادرة جداً إذ أن كل امرأة كانت تنجب 5 أو 6 أطفال عوضاً عن 12 أو 16 طفلاً كان من الممكن توقعهم من أسر كانت في أكثريتها تجهل أو لا تمارس أي ضبط إرادي لخصوبتها. ذلك أن الخصوبة المسماة طبيعية كانت محدودة، ولو بطريقة غير مباشرة، بالعادات والتقاليد والأعراف والممارسات الدينية. فالممارسة شبه العالمية للإرضاع الطبيعي على سبيل المثال وإطالة فترته بسبب النقص في الغذاء المتوافر للرضع تترتب عليها إطالة الفترة الفاصلة بين مرات الحمل أو الإنجاب. كما إن العادات المرتبطة بتأخر العمر عند الزواج تفسر انخفاض مستوى الخصوبة في مجتمعات تقليدية عدة في أوروبا الغربية إلى أربعة أو خمسة أطفال للمرأة الواحدة. وتوحي التباينات الملاحظة في المستويات المرتفعة للخصوبة، بين المجتمعات وعبر الأزمنة، أن الخصوبة كانت منظمة بشكل يجعلها تتكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والضغط البيئية في ظل احتمال غياب أي ضبط إرادي لحجم الأسرة لدى غالبية الأزواج.

أخيراً، يمكن تلخيص التطور الديمغرافي في ظل النظام الديمغرافي التقليدي بثبات مهدد دائماً وخاضع كليا لتقلبات متغير واحد هو معدل الوفيات، لكنه يبدو من ناحية أخرى وكأنه لا يتأثر بهذه التقلبات غير المنضبطة بفضل سهولة التعويض.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، شهدت أوروبا بداية تحول عميق للقوى الديمغرافية. وقد أدى هذا التحول إلى انقطاع كان يزداد حدة تدريجياً، عن النظام الديمغرافي التقليدي، كما سمح بانطلاق هائل للسكان والاقتصاد. فحوالي عام 1740، حدثت في إنكلترا في البداية، ثم في باقي أوروبا، ثورة مزدوجة ميزت هذا النصف الثاني من القرن عن نصفه الأول، واقتصرت مكاسبها لفترة طويلة على أقل من ثلث سكان العالم.

فقد برز أولاً هبوط مستمر ومنتظم تقريباً لمعدل الوفيات حيث انخفض من 38.5 في الألف في سنة 1740 إلى 27.1 في الألف في سنة 1880 إلى 18 في الألف سنة 1900، مما أدى إلى ارتفاع العمر المتوقع لدى الولادة من نحو 26 سنة حوالي سنة 1727 إلى 33 سنة حوالي سنة 1796 ثم إلى 38 سنة حوالي سنة 1820 و52 سنة في نهاية القرن التاسع عشر حتى وصل إلى 57 سنة عند مشارف الحرب العالمية الثانية. ثانياً، لم يعد التطور الديمغرافي خاضعاً لمختلف الكوارث التي كانت تقضي في السابق على ديناميكيتها. فالقرن الثامن عشر هو عصر الاكتشافات العلمية والطبية التي كان لها الأثر الكبير في معرفة بعض أسباب الوفاة ومقاومة الأوبئة والأمراض. وقد واكب الثورة الطبية ثورة زراعية أدت إلى تحول وسائل الإنتاج الزراعي وأساليبه وبالتالي إلى زيادة قدرة الإنسان على إنتاج الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى. وكانت الثورة الزراعية الشرط الأساسي والضروري للثورة الصناعية التي كان لها أبرز الأثر في زيادة الإنتاج وتطور وسائل النقل. هذه العوامل مجتمعة سمحت بحل إشكالية "السكان-الموارد"، فرافق النمو الاقتصادي النمو السكاني ثم ما لبث أن تجاوزه.

أما الخصوبة، فقد استمرت على وضعها الطبيعي، أي مرتفعة جداً، ما سمح بنمو سريع للسكان. لكن مستوى الخصوبة بدأ ينخفض في نهاية القرن التاسع عشر بعد مضي عقود على تدني مستويات الوفيات بحيث وصل متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة إلى طفلين اثنين بحلول العقد الثالث من القرن الماضي. ويمثل هذا العدد معدل الإحلال لأن معدل خصوبة كلية معادل لطفلين اثنين كاف - في ظل وضع يتسم بمستوى منخفض للوفيات - لتأمين إحلال الأولاد مكان أهلهم في الجيل المقبل.

وفي بداية القرن التاسع عشر، بقي ثلثا سكان العالم خارج التأثير المباشر لهذه الحركة المزدوجة. فقد كانت أفريقيا وآسيا والغالبية العظمى من أميركا اللاتينية خاضعة للنظام الديمغرافي التقليدي الذي يتميز بارتفاع مستويات الوفاة والخصوبة، ولم يطلها التقدم التقني إلا بشكل طفيف. وابتداء من سنة 1920 أخذ هذا النظام الديمغرافي في الانقراض تدريجياً بفضل الاعتماد على الوسائل الطبية المستوردة من البلدان المتقدمة، ودخلت هذه المجتمعات، وبدرجات متفاوتة، في المرحلة الأولى من التحول الديمغرافي، تلك التي ابتدأت في أوروبا قبل 150 سنة. فانخفضت مستويات الوفاة بينما بقيت مستويات الخصوبة ثابتة، ما أدى إلى نمو سريع للسكان.

وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، بدأ انخفاض الخصوبة في بعض بلدان شرق آسيا ومجتمعات تنتمي لجزر صغيرة في العالم. وبحلول التسعينات، طاول انخفاض الخصوبة كل أجزاء العالم تقريباً بما فيها مناطق تنسم بمستويات مرتفعة جداً كما في جنوب آسيا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في حين بلغت البلدان المتطورة المرحلة الثالثة من التحول حيث يتساوى تقريباً معدلا الوفيات والولادات (المرجع 1).

باء- التحول الديمغرافي في أوروبا

لم يثر انخفاض مستوى الوفيات جدلاً كبيراً بين الباحثين بسبب ارتباطه الواضح بالتطور الاقتصادي والتحديث. لكن الدراسات العديدة التي تناولت هذا الموضوع أشارت إلى أن تطور الوفاة كان حصيلة عوامل كثيرة لم يتمكن الباحثون إلى الآن من تحديد إسهام كل منها بدقة، ومنها تراجع الأوبئة والمجاعات والأمراض، والاكتشافات العلمية والتقدم الذي أحرزه الطب، وانتشار الرعاية الصحية، وتحسن نظام التغذية.

أما المسألة المركزية التي تمحور حولها الفكر الديمغرافي خلال النصف الثاني من القرن الماضي فقد تمثلت في محاولة تفسير انخفاض مستوى الخصوبة بانخفاض مستوى الوفيات والتحول الاجتماعي والاقتصادية التي غيرت المجتمعات الريفية الزراعية إلى مجتمعات صناعية.

فبعد محاولات أدولف لاندرى (1934، 1909) وورن تومبسون (1929) وكنغسلي دايفس (1945)، ظهرت نظرية التحول الديمغرافي بالفعل مع فرانك نوتشتين (1953) الذي صاغها بشكل واضح وعين المتغير السببي. فقد ربط بين المستوى المرتفع للخصوبة والمستوى المرتفع للوفيات في النظام الديمغرافي القديم، واعتبر أن المجتمعات القديمة كانت تركز على العائلة وكانت منظمة بطريقة تفرض على الأزواج كثرة الإنجاب. كما كانت تشجع عليه الأديان والمعتقدات الشعبية. وقد ساهم توقع المجتمعات إلى الصحة في تدني مستوى الوفيات، في حين تطلب انخفاض الخصوبة تراجعاً تدريجياً للمؤسسات القديمة وظهور مثال جديد لحجم العائلة. وقد ساهمت عوامل عدة في ظهور هذا النموذج الجديد للعائلة، وهي عوامل ارتبطت بعملية التحديث. فتحديد الولادات الذي ظهر عند الطبقات الاجتماعية العليا طاول في ما بعد الفئات الاجتماعية كافة. ويؤدي التفاوت الزمني في هذه العملية إلى أنماط مختلفة من المجتمعات على الصعيد الديمغرافي.

أما كول وهوفر (1958) فقد قدما صياغة أخرى يمكن تلخيصها في أن المجتمعات الزراعية ذات الدخل المحدود تتميز بمعدلات وفيات وولادات مرتفعة، وكلما تطور الاقتصاد من أشكاله التقليدية القديمة إلى اقتصاد نقدي ومتخصص أكثر تقدماً، يبدأ معدل الوفيات في الانخفاض ويستمر في انخفاضه التدريجي بسبب التحسن في التنظيم والمعرفة والعناية الطبية، ثم لا يلبث معدل الولادات أن يدخل في الانخفاض التدريجي البطيء. وبعد أن يصل معدل الوفيات إلى مستوى قريب من الثبات بحيث يصعب معه تخفيض الوفاة أكثر من ذلك الحد، فإن مستوى معدل الولادات يقترب منه كثيراً أو يتوازي معه تقريباً في النهاية. وينتج من هذا الوضع نمو متدرج في الانخفاض ويسود نمط الأسرة الصغيرة الحجم (المرجع 2).

وتعددت الكتابات في ما بعد حول التحول الديمغرافي والمراحل التي يتضمنها، كما اختلف الكتاب حول عامل التغير والذي حظي بتسميات عدة منها "التحديث" و"التطور الاقتصادي والاجتماعي" و"التقدم" و"التصنيع" و"التمدين" و"النمو الاقتصادي" و"انتشار التعليم". وتعين هذه العبارات العامة إلى حد ما مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بالثورة الصناعية. والصعوبة هنا لا تكمن في المصطلحات بقدر ما تكمن في التأثير الفعلي لهذا العامل أو عدم تأثيره. هل التحول الديمغرافي هو عملية تكيف على وضع جديد اجتماعي-اقتصادي استجد بفعل التطورات التي طرأت على البنية القطاعية إذ احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى في تكوين الدخل القومي وفي تكوين رأس المال؟ أم هو بالأحرى عملية انتشار لسلوك جديد تجاه العائلة ولوسائل جديدة تسمح للأزواج بتحديد خلفهم؟

بالنسبة إلى أساس النظرية، يبرز "التحديث" كعامل مفسر لانخفاض الخصوبة، مع أن هذا الأخير حصل في أوروبا ضمن سياق اجتماعي واقتصادي وديمغرافي واسع التباين. وهنا تبدو التنمية الاقتصادية سبباً

كافياً لانخفاض الخصوبة، ولكنها لم تكن سبباً حتمياً أو شرطاً ضرورياً لذلك. فعلى سبيل المثال، حدث انخفاض كبير في معدلات الولادات في بعض الدول الأوروبية، رغم أن نسبة التمددين لم تكن مرتفعة، وكانت تسودها معدلات وفيات عالية بين الرضع، كما كانت نسبة السكان الذين يعملون في الصناعة قليلة.

خلال الفترة الممتدة بين منتصف الأربعينات ونهاية الستينات، ومع بروز النمو السكاني كظاهرة موضع اهتمام عالمي، اكتسب مفهوم التحديث أهمية أكبر لدى الباحثين إثر دراسات مستفيضة غطت الكثير من المناطق والفترات الزمنية والحالات. وانتقل تحليل التحول الديمغرافي من مجرد وصف للمراحل التي يمر بها السكان إلى ربطها بعملية التنمية والتحديث. وبنسبة هذا التحليل تبين أن انخفاض مستوى الخصوبة يزداد رسوخاً كلما تضاءلت أهمية الأسرة الممتدة بسبب قيام التصنيع وسيادة نمط الحياة الحضرية الذي يضعف الاتجاه نحو تكوين أسر ذات حجم كبير، وهذا النمط من الأسر كان مفضلاً في الماضي لحاجة الأسرة إلى عدد كبير من العاملين باعتباره التأمين والضمانة للأباء في شيخوختهم. ولكن التنمية الاقتصادية نفسها التي تعمل على خفض مستوى الوفاة ستحول المجتمع إلى دولة صناعية حديثة يعمل فيها التعليم على خفض قيمة الأطفال بإخراجهم من قوة العمل، ويدرك الأفراد فيها أن خفض وفيات الرضع يعني أنه لا حاجة لمزيد من الولادات لبقاء عدد معين منهم على قيد الحياة. وكنسبة للتغيرات في المؤسسات الاجتماعية، فإن هدف حجم الأسرة الكبير سيضعف وستعزز فكرة التحديد المتعمد للخصوبة بالتدرج (المرجع 2).

وتمثل محاولتا كنغسلي دايفس (1963) وانسلي كول (1974) تطوراً بارزاً لأساس النظرية. وقد حاول الأول من خلال نظريته المعروفة بـ "نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديمغرافي المعاصر" توسيع إطار النظرية من مجرد انخفاض الخصوبة في إطار الزواج، لتتضمن الأساليب المتنوعة التي تلجأ إليها المجتمعات لكي تستجيب للضغط السكاني (بسبب انخفاض الوفيات) في وضع يتميز بوجود إمكانيات لحركية اجتماعية واقتصادية. فمع أن انخفاض الوفيات والتحديث يساهمان في تخفيض الخصوبة الزوجية (من خلال زيادة استخدام موانع الحمل وارتفاع معدلات الإجهاض)، يشير دايفس إلى أن تأجيل الزواج وارتفاع معدلات العزوبية والهجرة الخارجية كلها عوامل تدخل في القاموس الديمغرافي للتكيف على الضغط السكاني. ويختلفت توقيت انخفاض الخصوبة وبدايته ووتيرته بين المجتمعات تبعاً للكمية النسبية لهذه الاستجابات (المرجع 1).

ويرى كول من خلال ملاحظاته لمختلف أنماط انخفاض الخصوبة في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن الخصوبة لا تتأثر فقط بالتغير الاجتماعي والاقتصادي، بل أيضاً بثقافة المجتمع. وفي قائمته المتضمنة شروط انخفاض الخصوبة، يورد كول الشروط الثلاثة التالية: (1) على الخصوبة أن تتدرج ضمن الحساب والخيار الواعي للأزواج... (2) وأن تجنى فائدة من وراء انخفاضها (3) وأن تتوفر وسائل فعالة لمنع الحمل. ويركز أساس نظرية التحول على الشرط الثاني الذي يعني أنه لا بد من وجود فائدة اجتماعية واقتصادية وراء دوافع الأزواج لعدد أقل من الأطفال، وأن التغير الذي طاول الدوافع الإنجابية مرتبط بالتصنيع والتمدد والتغيرات الأخرى التي طاولت المؤسسات الاجتماعية والتي أدت إلى تقليل الفائدة الاقتصادية للأطفال ورفع كلفتهم.

وإذا بدأ الشرطان الأول والثالث بديهيين بالنسبة إلى الديمغرافيين، يعني كول بالخيار الواعي ضرورة توافر الشرعية الاجتماعية لفكرة تنظيم الأسرة قبل شروع الأزواج في تحدي القيم التقليدية التي تشجع الحجم الكبير للعائلة. ويساند هذه الفرضية لستينغ وويلسون (1986) اللذان يعتبران أن العلمانية شكلت محددًا هامًا لتوقيت انخفاض الخصوبة عبر مناطق أوروبا، بعد العوامل الاقتصادية (المرجع 1).

وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، برز اتجاهان في الأبحاث الديمغرافية شكلا تحديان لسيطرة نظرية التحول الديمغرافي. الاتجاه الأول استند إلى نتائج مشروع برنستون حول الخصوبة في أوروبا التي بينت ارتباطاً ضعيفاً بين وتيرة انخفاض الخصوبة عبر مقاطعات ومناطق أوروبا والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، بدت أنماط انخفاض الخصوبة وتبترتها متشابهة أكثر في المناطق التي تنقسم اللغات والثقافة ذاتها من تلك التي تتماثل في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

لكن من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن انخفاض الخصوبة ترافق في كل الدول الأوروبية تقريباً مع ارتفاع المستوى التعليمي الذي ساهم في تغيير المواقف والسلوك تجاه الإنجاب. كما كان لتطور أوضاع المرأة وانتشار الأفكار المناصرة لها تأثير بالغ في انخفاض الخصوبة. من هنا اعتبر بعض المفكرين أن تأثير العوامل الثقافية بالمعنى الواسع للعبارة كان هاماً في انتشار مواقف جديدة في ما يتعلق بحجم العائلة. وبالتالي فإن انخفاض الخصوبة في الدول الأوروبية تمثل في عملية انتشار لذهنية جديدة أكثر منه في عملية تكيف على أوضاع اقتصادية واجتماعية جديدة. في المقابل، لا يجب استبعاد إمكان تكيف مستوى الخصوبة على مستوى وفيات مستمر في الانخفاض، وهو أمر يبدو من الصعب إثباته.

أما التحدي الثاني فقد جاء من نتائج مسح الخصوبة العالمي (أواخر السبعينات وبداية الثمانينات) الذي طاول بلدان نامية عدة في العالم وسيتم تناول هذا التحدي فيما يلي لعلاقته باتجاهات الخصوبة في البلدان النامية.

جيم- التحول الديمغرافي في البلدان النامية

بينت النتائج وجود ترابط في الاتجاه المتوقع بين مستوى الخصوبة ومتغيرات اجتماعية واقتصادية عدة منها المستوى التعليمي للمرأة ومكان الإقامة (ريف/مدينة)... إلا أنه في حالات كثيرة كان الترابط ضعيفاً وكانت هناك استثناءات غير قليلة. من هنا جاء التساؤل حول صحة الجانب التجريبي للنظرية ومحاولة تقديم نموذج أو إطار نظري بديل ربط الخصوبة بالثقافة وعرف باسم النظرية الثقافية (جون كليلاند وكريس ويلسون، 1987). وتعتبر النظرية الثقافية أن القيم الثقافية لها تأثير على الخصوبة على المدى الطويل وأن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تقوض هذا التأثير ببطء وبشكل جزئي (المرجع 1).

من ناحيته يعتبر جون كولدويل (1982) في نظريته التي تناولت عملية تداول الثروة عبر الأجيال، أن التعليم الجماهيري والتأثر بالقيم الغربية (التي تبنتها وسائل الإعلام وأفلام السينما) ساهما في انتشار فكرة العائلة الصغيرة ودفعاً باتجاه التقليل من قيمة الأطفال الاقتصادية وإضعاف الحوافز لإنجاب عدد كبير منهم. كما حاول ريتشارد ايسترلين (1978، 1983) تقديم مقاربة اقتصادية واجتماعية لتغيير الخصوبة من خلال نموده حول طلب وعرض الأطفال بما فيه كلفة تنظيم الخصوبة (المرجع 3).

وفي أوائل التسعينات أشار جان كلود شينيه، في معرض تناوله للنظريات والممارسات في مجال التنمية الاقتصادية وإمكان تأثيرهما في انخفاض الخصوبة، إلى "أن تطور الخصوبة في العالم النامي يمر بمراحل مختلفة، ويلاحظ تحول عام حوالي سنة 1970 بعد مرور نصف قرن على الانعطاف الذي شهدته أوروبا. والبلدان الأكثر التزاماً بتدني الخصوبة هي نفسها البلدان الأكثر انفتاحاً على التأثير الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الخصوبة في بعض من هذه البلدان، حدث في الوقت الذي شهد العالم الغربي مرة أخرى تدنياً مفاجئاً لها. والسياق المكاني- الزمني لهذا الانخفاض يوحي بوجود أولوية انتشار. وكما هي الحال بالنسبة إلى ظواهر أخرى، فإن التطورات الديمغرافية تعم المعمورة" (المرجع 4).

وفي سياق مقارنة التغييرات الديمغرافية التي شهدتها الدول العربية منذ منتصف القرن العشرين، بتلك التي شهدتها الدول الصناعية من قبل، تبرز الاسئلة التالية:

إلى أي مدى يمكن تطبيق نظرية التحول الديمغرافي على العالم العربي؟ وما هي العوامل التي من شأنها تفسير التغييرات الديمغرافية التي شهدتها منذ منتصف القرن الماضي؟

دال- التحول الديمغرافي في البلدان العربية

تزايد عدد سكان العالم العربي من حوالي 36 مليون نسمة في بداية القرن العشرين إلى 80 مليوناً تقريباً في منتصفه، ليلعب حوالي 307 ملايين في منتصف العام 2003. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان أكثر من 400 مليون بحلول عام 2020. وفي حين وصل معدل متوسط النمو السنوي إلى حده الأقصى في الثمانينات من القرن الماضي حيث بلغ حوالي 3 في المائة، انخفض إلى 2.6 في المائة خلال الفترة 1990-1995 ومن المتوقع تدنيه إلى أقل من 1.9 في المائة خلال العقد المقبلين (المرجع 5). ويعود سبب هذا الانخفاض إلى استمرار تدني مستويات الوفيات وتوقع انخفاض أكبر في مستويات الخصوبة.

لأشك أن هذه التغييرات تندرج في سياق التحول الديمغرافي الذي طبع العالم المعاصر والذي تميز أولاً بالفارق الزمني بين انخفاض مستويات الوفاة والخصوبة وكان ثانياً نتيجة لعملية التطور والتزامن مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الدول المتطورة. لكن التحول الديمغرافي في المنطقة العربية يكتسب سمات خاصة إذ حدث في مرحلة غير عادية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مرحلة طبعته تاريخ المنطقة خلال الربع الأخير من القرن الماضي. ويمكن تلخيص السمات الخاصة بالتحول الديمغرافي في الدول العربية كما يلي:

1- السمة الأولى: وهي ترتبط بالوضع الديمغرافي قبل مرحلة التحول إذ تبين المعطيات القليلة المتوافرة عن المنطقة العربية أن مستويات الوفيات والولادات كانت أكثر ارتفاعاً فيها عما كانت عليه في البلدان الغربية.

2- السمة الثانية: وتعود إلى الطابع المتأخر والسريع للتحول. فقد بدأت مستويات الوفيات بالانخفاض في تواريخ مختلفة، غالباً بعد الحرب العالمية الأولى وأحياناً بعد الحرب العالمية الثانية، وكان التطور مفاجئاً بشكل عام.

3- السمة الثالثة: وتتعلق بوتيرة النمو الديمغرافي إذ بلغت معدلات النمو قيماً تفوق مرتين أو ثلاث مرات القيم الملاحظة في البلدان الغربية في مرحلة التحول.

4- السمة الرابعة: وتتمثل في عدم انخراط التحول الديمغرافي في البلدان العربية في سياق تطور شامل وكلي، أي تطور المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، بل كان حصيلة تحسن الظروف الصحية العامة، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال، والتقدم الذي حققه الطب في البلدان الغربية خلال القرن العشرين.

ولإبراز نمط التحول الديمغرافي في العالم العربي، لا بد من استقراء اتجاهات التغيير في مستويات الوفاة والخصوبة التي تبين ارتفاع معدل الولادات مع اتجاه بطيء نحو الانخفاض منذ الخمسينات حتى أوائل الثمانينات في موازاة انخفاض منتظم وسريع لمعدل الوفيات. وقد وصلت معدلات النمو الطبيعي إلى مستويات

من بين الأعلى في العالم خلال هذه الفترة، ثم أخذت في الانخفاض في ما بعد. وفي حين تظهر المعطيات ارتباطاً واضحاً بين انخفاض معدل الوفيات من جهة وانخفاض معدلي الولادات والنمو الطبيعي بالنسبة إلى الدول النامية ككل، يبدو هذا الارتباط ضعيفاً بالنسبة إلى العالم العربي (المرجع 6). فقد بقيت الخصوبة مرتفعة لفترة طويلة على رغم ارتفاع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، باستثناء حالي لبنان وتونس حيث كان التحول مبكراً، وساد الاعتقاد بعدم إمكان انخفاضها واستمر راسخاً حتى منتصف الثمانينات مع باحثين معروفين أمثال كيرك وكولدويل وكلياند وويلسون ولوتز وناجي (المرجع 7). وقد بينت إحدى المحاولات لربط هذا السياق الخاص بالعالم العربي بنمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي شهدته دول الخليج العربي واستفاد منه معظم الدول العربية، أن الارتفاع السريع في العائدات النفطية الذي نتجت منه زيادات مفاجئة وكبيرة في المداخل أدى إلى خلق طلب متزايد على الأطفال الذين أصبح عبؤهم الاقتصادي مقبولاً. كما سمح تحسن الأوضاع الصحية بجعل هذا الطلب أكثر قابلية للتحقيق. لكن ارتفاع المستويات التعليمية الذي ينعكس سلباً على هذه الزيادة في الطلب على المواليد كان بطيئاً نسبياً وكانت النتيجة حدوث ارتفاع ملحوظ في مستويات الخصوبة خصوصاً بين السكان المواطنين في دول الخليج العربي، ولكن أيضاً بين سكان الدول المجاورة. ومع انتشار التعليم، خصوصاً بين الإناث، خف الطلب على المواليد وانخفضت مستويات الخصوبة في كل الدول العربية (المرجع 8). وفي حين يشدد بعض الباحثين على العامل الاقتصادي في انخفاض الخصوبة ويرى في التحولات الاقتصادية عاملاً هاماً في تسريع التحول الديمغرافي في المنطقة العربية (المرجعين 6 و7)، يعتبر آخرون أن اختلاف ديناميات التغيير وتنوع التجارب في الدول العربية يدفعان باتجاه توخي الحذر في مقاربة التحول الديمغرافي في المنطقة العربية انطلاقاً من التجربة الغربية (المرجع 9).

وقد اعتبر البعض أن تزامن المداخل العالية مع مستويات مرتفعة للخصوبة في بعض دول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية والكويت يشكل دليلاً كافياً على تصدي القيم الثقافية لانخفاض الخصوبة، لكن يبدو أن هؤلاء فاتهم نمط التنمية في هذه البلدان الذي كان غير عادي. فتجربة هذه الدول لا تعكس إشكالية العلاقة بين السكان والموارد إذ أن العبء الذي يشكله العدد الكبير من الأطفال مؤمّن من قبل الدولة (التعويضات العائلية والصحة والتعليم والعمل). يضاف إلى هذه العوامل ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي واقتصار دورها على الاهتمام بأسرتها. لكن التحولات الحديثة في مستويات الخصوبة قد تعود إلى الصعوبات الاقتصادية (انخفاض أسعار النفط وتكاليف حرب الخليج) والارتفاع الملحوظ لمستويات التعليم وخاصة لدى الإناث.

وتتميز الدول التي عرفت تحولاً مبكراً للخصوبة، كلبان وتونس، بقلّة مواردها وعدم تناسبها مع حجم سكانها، وتبنيها سياسة معلنة أو غير معلنة لتنظيم الأسرة.

ويبدو أن تغيير الخصوبة في البلدان العربية الأخرى كان نتيجة التنمية أو انعدامها: طموحات أكثر وفرص أقل وإعادة تحديد لمفهوم "الحياة اللائقة"، وكلها عوامل قادت التحول بالنسبة إلى الفئات الميسورة من السكان، في حين سيّر الفئات الأخرى صراع البقاء وتكوين أسر جديدة (المرجعين 9 و10).

لكن مهما اختلفت ديناميات التغيير وتنوعت التجارب، يبدو التحول الديمغرافي واضحاً في العالم العربي، وهو طاوّل كل البلدان وقطع أشواطاً في البعض منها، في حين شارف على نهايته في البعض الآخر كما سيّتح التحليل إبرازة في الفصول اللاحقة. وبالتالي لا بد من أن يطرح السؤال التالي:

ما هي التغييرات الديمغرافية المرتقبة نتيجة التحول الديمغرافي في العالم العربي وما هي تداعياتها والتحديات المترتبة عليها خلال العقدين المقبلين؟

ثانياً- اتجاهات المؤشرات الديمغرافية الأساسية

بلغ عدد سكان العالم العربي في منتصف العام 2003 حوالي 307 ملايين نسمة، أي 4.9 في المائة من سكان العالم. وتقع أكثر البلدان العربية سكاناً في القارة الأفريقية، وفي مقدمتها مصر التي يمثل سكانها ما يقارب ربع مجموع سكان العالم العربي، والتي سوف تبقى في المقدمة بفارق كبير خلال العقدين المقبلين. ويليهما بفارق كبير السودان والجزائر والمغرب، ويمثل كل منها من 10 إلى 11 في المائة من مجموع السكان. ومعدل النمو السنوي للسكان مرتفع جداً وهو يقدر خلال الفترة 2000-2005 بنحو 2.3 في المائة مقابل 2,2 في المائة على صعيد العالم، مع تفاوت بين حد أقصى في فلسطين (3.6 في المائة) وحد أدنى في تونس (1,1 في المائة). وقد قدر معدل وفيات الرضع خلال هذه الفترة نفسها بنحو 43.7 لكل ألف مولود حي، وتباين بين 117.7 في الصومال و10.8 في الكويت، بينما وصل العمر المتوقع لدى الولادة إلى 66.7 سنة للجنسين معاً متفوقاً بين 76.6 في الكويت و47.9 في الصومال. ويقدر معدل الخصوبة الكلية بـ 4.1 أطفال للمرأة الواحدة مع حد أقصى في الصومال (7.3) وحد أدنى في تونس (2.0) (الجدول 1).

ألف- اتجاهات المؤشرات الديمغرافية خلال الفترة 1980-2000

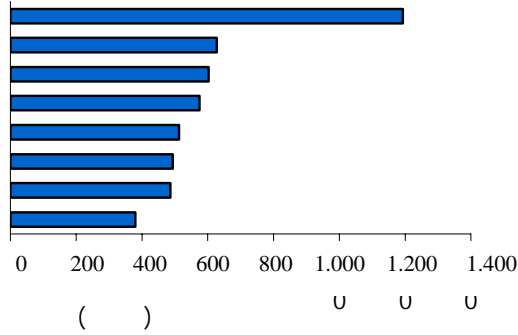
1- حجم السكان

تزايد عدد سكان العالم العربي من حوالي 170 مليون نسمة عام 1980 (3.8 في المائة من إجمالي سكان العالم) إلى حوالي 287 مليوناً عام 2000 (4.7 في المائة من إجمالي سكان العالم) بحسب المتغير الواسطي، أي بزيادة مطلقة تبلغ قرابة 117 مليون نسمة. وقد تباين حجم السكان بشكل ملحوظ بين البلدان: في عام 2000، بلغ عدد سكان مصر 68 مليوناً (23.6 في المائة)، تلتها السودان حيث بلغ 31.4 مليوناً (11 في المائة) ثم الجزائر بـ 30.2 مليوناً (10.6 في المائة) والمغرب بـ 29.1 مليوناً (10 في المائة) والعراق بـ 23.2 مليوناً (8 في المائة) والمملكة العربية السعودية بـ 22.1 مليوناً (7,7 في المائة) واليمن بـ 18.0 مليوناً (6.3 في المائة). وشكلت نسبة كل بلد من البلدان الأصغر حجماً وهي قطر وجيبوتي والبحرين وجزر القمر حوالي 0.2 في المائة (الجدول 2).

2- النمو العام للسكان

تطور عدد سكان العالم العربي خلال العقدين المنصرمين تبعاً لمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 2.6 في المائة مقارنة بـ 1.6 في المائة بالنسبة إلى العالم ككل. وقد خضع معدل النمو السكاني لتباين ملحوظ بين البلدان: فخلال الفترة 1980-2000، بلغ هذا المعدل أقصاه في بلدان الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة (5.11 في المائة) وقطر (4.65 في المائة) والمملكة العربية السعودية (4.18 في المائة)، تليها الأردن (4.08 في المائة) واليمن (3.97 في المائة) وفلسطين (3.85)، وأدناه في لبنان (1.32 في المائة) والصومال (1.48 في المائة) وتونس (1.93 في المائة). وقد نتج ارتفاع معدل النمو السكاني خلال الفترة 1980-2000 من إضافة حوالي 117 مليون نسمة إلى مجموع سكان المنطقة. بعبارة أخرى، كان يضاف إلى السكان حوالي 5.8 ملايين نسمة كل سنة (الجدول 2). واحتلت مصر من حيث الزيادة السنوية المرتبة الأولى، أي بزيادة 1.2 مليون نسمة وبنسبة 20.4 في المائة من الزيادة السنوية لمجمل العالم العربي. وأنتت المملكة العربية السعودية والسودان في المرتبة الثانية والثالثة بنسبتي 10.7 و10.3 في المائة بالترتيب، ثم الجزائر (9.8 في المائة) والعراق (8,8 في المائة) واليمن (8.5 في المائة) (الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1- الدول الأكثر إسهاماً في الزيادة السكانية في العالم العربي خلال الفترة 1980-2000



3- النمو الطبيعي للسكان

على رغم تميزه بمعدلات نمو طبيعي للسكان من بين الأعلى في العالم خلال الثمانينات، شهد العالم العربي في ما بعد انخفاضاً لهذه المعدلات نتيجة انخفاض مستويات معدلي الوفيات الخام والولادات الخام على السواء. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وتيرة انخفاض الأول كانت أسرع في حين أدى الانخفاض البطيء للثاني وبقائه مرتفعاً خلال الثمانينات إلى بلوغ معدلات النمو الطبيعي حدها الأقصى. وقد تدنى معدل النمو الطبيعي من 29.3 في الألف خلال الفترة 1980-1985 إلى 23.1 في الألف خلال الفترة 1995-2000 بالنسبة إلى العالم العربي ككل، وتباين خلال هذه الفترة الأخيرة بين حد أقصى وصل إلى 36.8 في الألف في فلسطين تليها اليمن (35.5 في الألف) ثم الصومال (32.2 في الألف)، وحد أدنى في تونس (13.2 في الألف) يليها لبنان (15.0 في الألف) والإمارات العربية المتحدة (16.7 في الألف) (الجدول 3).

4- الوفيات

انخفض مستوى الوفيات بشكل بارز في العالم العربي خلال العقدين الماضيين. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض معدل وفيات الرضع الذي تراجع من حوالي 74.4 في الألف خلال الفترة 1980-1985 إلى 49.8 في الألف خلال الفترة 1995-2000. وباستثناء حالة العراق حيث ارتفع المعدل من 73.8 إلى 94.8 في الألف خلال تلك الفترة، انخفض معدل وفيات الرضع في كل البلدان وبلغ أدنى مستوياته في الكويت (12.3 في الألف) والإمارات العربية المتحدة (15.7 في الألف) وقطر (15.8 في الألف). لكن هذه المستويات بقيت أعلى من تلك المسجلة في البلدان المتطورة (8 في الألف). وخلال الفترة 1980-2000 سجل أكبر انخفاض مطلق في مصر (من 107.5 إلى 49 في الألف) يليها اليمن (من 125.9 إلى 80 في الألف) ثم المغرب (من 95.9 إلى 52.2 في الألف) وعمان (من 58.3 إلى 22.6 في الألف) والجزائر (من 88.0 إلى 53.5 في الألف) (الجدول 4).

ونتيجة لانخفاض مستوى الوفيات، حقق العالم العربي تقدماً واضحاً في متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد. فخلال الفترة 1980-1985 كان العمر المتوقع لدى الولادة 58.0 سنة للذكور و61.3 سنة للإناث. وبحلول الفترة 1995-2000 تمت إضافة 5.8 سنوات لكل من الذكور والإناث، وارتفع العمر المتوقع لدى الولادة على صعيد البلدان 10.5 سنوات في مصر و9.4 في ليبيا و8.9 في اليمن وعمان و8.3 في المملكة

العربية السعودية والمغرب و8 في الجمهورية العربية السورية و7.4 في الجزائر. وقد تراجع العمر المتوقع لدى الولادة في العراق بمقدار 3.6 سنوات خلال الفترة نفسها. وخلال الفترة 1995-2000 بلغ الفرق بين أعلى عمر متوقع لدى الولادة في الكويت (75.7 سنة) وأدنى عمر متوقع في الصومال (44.8 سنة) 30.9 سنة، ما يشير إلى تباين كبير في الأوضاع الاجتماعية والصحية بين البلدين (الجدول 5).

5- الخصوبة

انخفض معدل الخصوبة الكلية على مستوى العالم العربي ككل من 6 أطفال للمرأة الواحدة خلال الفترة 1985-1980 إلى 4.4 خلال الفترة 1995-2000، ما يشير إلى تدن في متوسط عدد الأطفال للمرأة بنسبة 27 في المائة تقريباً خلال هذه الفترة (الجدول 6). لكن المعدل بقي فوق مستوى الإحلال الذي يبلغ 2.1 طفل للمرأة، كما تجاوز المعدل العالمي الذي قدر بحوالي 2.83. إلا أن هذا الانخفاض العام يحمل في طياته تفاوتاً في الوتيرة من بلد إلى آخر حيث يمكن التمييز بين الأنماط التالية لانخفاض الخصوبة خلال الفترة 1980-2000:

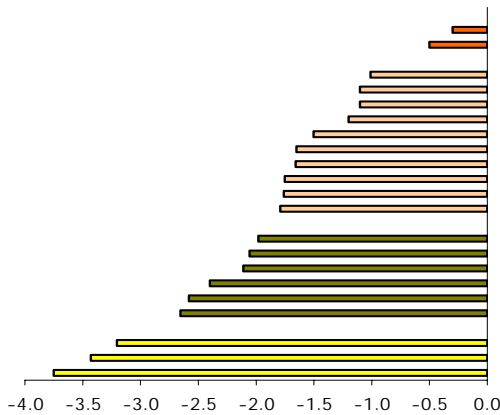
(أ) انخفاض سريع، أي تدني معدل الخصوبة الكلية بأكثر من 3 أطفال للمرأة: في الجمهورية العربية السورية وليبيا والجزائر؛

(ب) انخفاض معتدل، أي تدني المعدل بمقدار طفلين أو أكثر: في الأردن وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت؛

(ج) انخفاض بطيء، أي بمقدار طفل أو أكثر: في فلسطين ومصر وقطر وعمان وجزر القمر والبحرين ولبنان واليمن والعراق والسودان؛

(د) لا انخفاض: في الصومال وجيبوتي وموريتانيا.

الرسم البياني 2- أنماط انخفاض معدل الخصوبة الكلية في العالم العربي خلال الفترة 1980-2000



(أ) المحددات المباشرة للخصوبة

قبل مسح الخصوبة العالمي الذي بدأ في العام 1972، لم تكن تتوفر معطيات شاملة وقابلة للمقارنة حول الخصوبة في الدول العربية. وقد أتاح إنجاز هذا المسح في البعض منها الحصول على معلومات حول المتغيرات الفردية المتعلقة بالخصوبة. كما وفرت مثل هذه المعلومات الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والمسوح التي أنجزت في إطار مسح صحة الطفل في دول مجلس التعاون الخليجي، والمسح العربي لصحة الأم والطفل، والمسح العربي لصحة الأسرة. وتبين نتائج كل هذه المسوح وجود علاقة بين مستوى الخصوبة والعوامل التالية: مكان الإقامة (مدينة/ريف)، ومستوى تعليم المرأة خصوصاً إذا استمر بعد المرحلة الابتدائية، وإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي. ولا بد من توضيح أن تلك العوامل تمارس تأثيرها عبر ثلاثة محددات مباشرة أو وسيطة: محددان يؤديان إلى انخفاض مستوى الخصوبة وهما تأخر العمر عند الزواج الأول واستخدام وسائل منع الحمل، ومحدد ثالث يؤدي إلى ارتفاعها وهو تقليص مدة الإرضاع الطبيعي. ويفوق تأثير المحددين الأولين تأثير المحدد الأخير بشكل واضح.

(ب) العمر عند الزواج الأول

يشكل الزواج الإطار الوحيد للإنجاب في المجتمعات العربية، وبالتالي فإن الخصوبة والزواج يشكلان ظاهرتين متلازمتين، ومما لا شك فيه أن التغيرات التي طاولت الزواج خلال العقدين الماضيين انعكست على مستويات الخصوبة.

ويعتبر العمر عند الزواج الأول مؤشراً رئيسياً عن بدء تعرض المرأة لاحتمال الحمل، وهو بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى التي تتفاعل مع الخصوبة البيولوجية، يحدد في النهاية الإنجاب الفعلي للمرأة. وقد بينت الأبحاث ارتباطاً وثيقاً بين الزواج المبكر والإنجاب المبكر والخصوبة المرتفعة. وبالتالي يؤدي الزواج المتأخر إلى تقليص عدد سنوات التعرض للإنجاب والذي، في ظل أوضاع متشابهة، قد يخفض مستوى الخصوبة.

وتبين معطيات الجدول 7 أن متوسط العمر عند الزواج الأول (متوسط عدد سنوات العزوبة عند الزواج) شهد ارتفاعاً في كل الدول التي تتوفر فيها معلومات. وتلاحظ العلاقة العكسية بين مستوى الخصوبة والعمر عند الزواج الأول: فالأول ينخفض بموازاة ارتفاع الثاني. وضمن حدود المعطيات المتوافرة، يبدو ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول ملحوظاً في الكويت وقطر وموريتانيا وعمان، تليها الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية.

(ج) استخدام وسائل منع الحمل

تزايدت نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل خلال الثمانينات والتسعينات في غالبية الدول العربية، لكن التطور الأهم تمثل في زيادة استخدام الوسائل الحديثة نظراً إلى فعاليتها وتأثيرها على مستوى الخصوبة.

وتبين معطيات الجدول 8 أن نسب استخدام وسائل منع الحمل وبخاصة الوسائل الحديثة، شهدت ارتفاعاً في كل الدول التي تتوفر عنها معلومات في التاريخين المذكورين.

ويبدو، بشكل عام، أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الخصوبة ونسبة استخدام وسائل منع الحمل (وعلى وجه الخصوص استخدام الوسائل الحديثة): ينخفض الأول بموازاة ارتفاع الثاني. ففي الدول التي ترتفع فيها نسبة استخدام الوسائل الحديثة عن 30 في المائة، يقارب معدل الخصوبة الكلية 3 أولاد أو أقل، أما في الدول التي تنخفض فيها النسبة عن 30 في المائة يراوح المعدل بين 3 و7 أولاد للمرأة الواحدة.

(د) الإرضاع الطبيعي

يزيد متوسط فترة الإرضاع في غالبية الدول العربية عن السنة، وهي الفترة التي تكون فيها المرأة في مأمن من خطر الحمل. وفي البلدان التي لا تنتشر فيها ممارسة منع الحمل على نطاق واسع، يعتبر اللجوء إلى الإرضاع خلال فترة طويلة وسيلة غير مباشرة لمنع الحمل. ويبدو من معطيات الجدول 9 أن فترة الإرضاع تتفاوت بين الدول، فترتفع عن السنة والنصف في موريتانيا والسودان، وعن السنة في مصر واليمن وعمان وتونس والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والجزائر. وتقل فترة الإرضاع عن السنة في لبنان والإمارات العربية المتحدة وليبيا والبحرين وقطر والكويت.

ويبدو أن تأثير الإرضاع على مستوى الخصوبة في الدول العربية أقل من تأثير العمر عند الزواج الأول واستخدام وسائل منع الحمل، وهذا ما تؤكد معطيات الجدول 9 إذ يفترض أن يكون مستوى الخصوبة أدنى كلما زادت فترة الإرضاع، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. إلا أنه في بعض الدول التي تتوفر فيها المعطيات، انخفض مستوى الخصوبة بموازاة ارتفاع متوسط فترة الإرضاع الطبيعي أو تدنيه. وقد بينت الأبحاث أن تأثير الإرضاع الطبيعي على مستوى الخصوبة يفوق تأثير العمر عند الزواج الأول واستخدام وسائل منع الحمل في المجتمعات التي تنسم بمستويات مرتفعة للخصوبة.

باء- قياس تأثير المحددات الوسيطة للخصوبة على انخفاض مستوى الخصوبة في بعض الدول العربية

يتيح نموذج بونغارت قياس تأثير المحددات المباشرة أو الوسيطة للخصوبة على انخفاض مستوياتها. وكما سبق وأشرنا إليه، فإن المحددات المباشرة هي متغيرات بيولوجية وسلوكية تؤثر بشكل مباشر على الخصوبة وهي تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. والمحددات المباشرة عديدة، إلا أن بونغارت حصرها في أربعة محددات أساسية هي: الزواج، والإرضاع الطبيعي، واستخدام وسائل منع الحمل، والإجهاد المتعمد. ويمكن قياس تأثير المحددات الأربعة من خلال أربعة مؤشرات تأخذ قيما تتراوح بين الصفر و1. وبقدر ما تقترب قيمة المؤشر من 1، تنخفض نسبة تأثيره على مستوى الخصوبة.

ويبين الجدول 10 نتائج تطبيق نموذج بونغارت وقيم مؤشرات المحددات الوسيطة في تاريخين مختلفين لأربع دول عربية هي مصر والمغرب ولبنان واليمن.

ويبدو أن العامل الأكثر تأثيراً في انخفاض الخصوبة في مصر خلال الفترة 1988-1995 كان استخدام وسائل منع الحمل (انخفاض مؤشر منع الحمل من 0.694 إلى 0.503)، يليه تأخر الزواج (انخفاض مؤشر الزواج من 0.640 إلى 0.605) ثم الإرضاع الطبيعي، علماً بأن تأخر الزواج شكل العامل الأهم في عام 1988.

وفي المغرب، يتمثل العامل الأكثر تأثيراً في انخفاض الخصوبة خلال الفترة 1987-1995 في تأخر الزواج (انخفاض المؤشر من 0.75 إلى 0.51)، يليه استخدام وسائل منع الحمل (انخفاض المؤشر من 0.69 إلى 0.46)، ثم الإرضاع الطبيعي فالإجهاض المتعمد، بعد أن كان العامل الأكثر تأثيراً في انخفاض الخصوبة في العام 1987 هو استخدام وسائل منع الحمل. ولا بد من التنويه إلى أن تطبيق الطريقة غير المباشرة لتقدير مؤشر الإجهاض المتعمد أدى إلى تقدير هذا المؤشر بنسبة 0.97 في العام 1987 و0.86 في العام 1992، ما يشير إلى زيادة تأثيره مع مرور الزمن، لكنّ هذا التأثير يبقى محدوداً مقارنة بتأخر العمر عند الزواج واستخدام وسائل منع الحمل.

وقد شكل تأخر الزواج في لبنان العامل الأول في انخفاض الخصوبة حيث انخفض مؤشر الزواج بشكل ملحوظ خلال الفترة 1976-1996 (من 0.58 إلى 0.39)، يليه استخدام وسائل منع الحمل (انخفاض المؤشر من 0.69 إلى 0.46) ثم الإرضاع الطبيعي. ومن المعروف أن لبنان يشكل حالة فريدة من حيث الانخفاض المبكر للخصوبة فيه مقارنة بالدول العربية.

وتتمثل العامل الأهم في انخفاض الخصوبة في اليمن في العامين 1992 و1997 في الإرضاع الطبيعي، يليه مؤشرا الزواج ومنع الحمل. وكان تأثير الإرضاع الطبيعي مهماً في تخفيض الخصوبة في التاريخين المذكورين، لكن مؤشر هذا العامل لم يشهد القدر نفسه من الانخفاض الذي شهده مؤشر منع الحمل خلال الفترة 1992-1997. فقد تدنى هذا الأخير من 0.926 إلى 0.707، وهذا التغيير قد يجعل استخدام وسائل منع الحمل عاملاً هاماً في انخفاض الخصوبة خلال الفترة 1992-1997.

جيم- المؤشرات الديمغرافية خلال الفترة 2000-2020

1- حجم السكان

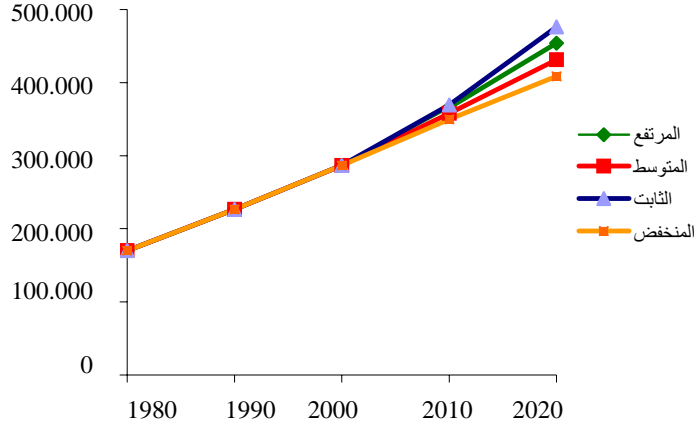
تشير المراجعة السنوية للعام 2002 لتوقعات الأمم المتحدة إلى تزايد عدد سكان العالم العربي من حوالي 287 مليون نسمة عام 2000 إلى حوالي 454 مليوناً عام 2020 بحسب المتغير المرتفع، أو 408 ملايين بحسب المتغير المنخفض، أو 476 مليوناً بحسب المتغير الثابت أو 431 مليوناً بحسب المتغير الوسط (5.7 في المائة من سكان العالم) (الرسم البياني 3) أي بزيادة مطلقة قدرها حوالي 145 مليون نسمة، وهي تفوق تلك التي كان قد حققها خلال الفترة 1980-2000 بنحو 28 مليون. ويتوقع تباين حجم السكان بين البلدان العربية كما يلي: في عام 2020، وبحسب المتغير الوسط، ستبقى مصر في الصدارة وسيبلغ عدد سكانها 97 مليوناً (22.4 في المائة) تليها السودان بـ 44.5 مليوناً (10.3 في المائة) ثم الجزائر بـ 40.5 مليوناً (9.4 في المائة) فالمغرب بـ 38.7 مليوناً (9 في المائة) واليمن بـ 36.5 (8.5 في المائة) والمملكة العربية السعودية التي سيبلغ عدد سكانها 36.3 (8.4 في المائة). ومن المرتقب أن تبقى نسبة البلدان الأصغر حجماً على حالها وهي جزر القمر والبحرين وجيبوتي وقطر، أي نحو 0.2 في المائة من إجمالي عدد سكان المنطقة العربية (الجدول 11).

2- النمو العام للسكان

يتجه معدل نمو سكان العالم العربي إلى الانخفاض خلال العقد المقبلين ويتوقع بلوغه نحو 2.04 في المائة خلال الفترة 2000-2020 بعدما بلغ نحو 2.61 في المائة خلال الفترة العشرينية السابقة. وسوف يطاول هذا الانخفاض كل البلدان العربية بوتائر مختلفة باستثناء الصومال حيث سيرتفع (من 1.48 إلى 3.60 في

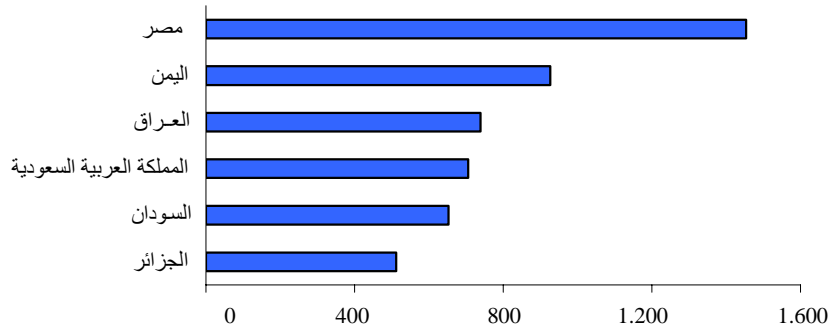
المائة) وموريتانيا (من 2.49 إلى 2.63 في المائة) في حين سيكون طفيفاً في اليمن والكويت. وخلال الفترة 2000-2020، سوف يبلغ معدل النمو السنوي أقصاه في الصومال (3.60 في المائة) واليمن (3.54 في المائة) وفلسطين (3.21 في المائة) وموريتانيا (2.63 في المائة) وعمان (2.56 في المائة) وجزر القمر والعراق والمملكة العربية السعودية (2.46 في المائة)، وأدناه في تونس (1 في المائة) ولبنان (1.17 في المائة) وقطر (1.29 في المائة) والمغرب (1.43 في المائة) (الجدول 2).

الرسم البياني 3- تطور عدد سكان العالم العربي بحسب المتغير خلال الفترة 2000-2020



ورغم انخفاض معدل النمو السنوي، سوف يضاف حوالي 145 مليون نسمة إلى سكان المنطقة أي حوالي 7.2 ملايين كل سنة. وسوف تحتل مصر مركز الصدارة من حيث الزيادة السنوية: إضافة 1.5 مليون نسمة وبنسبة 20.1 في المائة من الزيادة السنوية، وسوف تأتي اليمن في المرتبة الثانية (12.8 في المائة) ثم العراق (10.2 في المائة) ثم المملكة العربية السعودية (9.7 في المائة) ثم السودان (9 في المائة) فالجزائر (7.1 في المائة) (الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4- الدول الأكثر إسهاماً في الزيادة السكانية في العالم العربي خلال الفترة 2000-2020



3- النمو الطبيعي للسكان

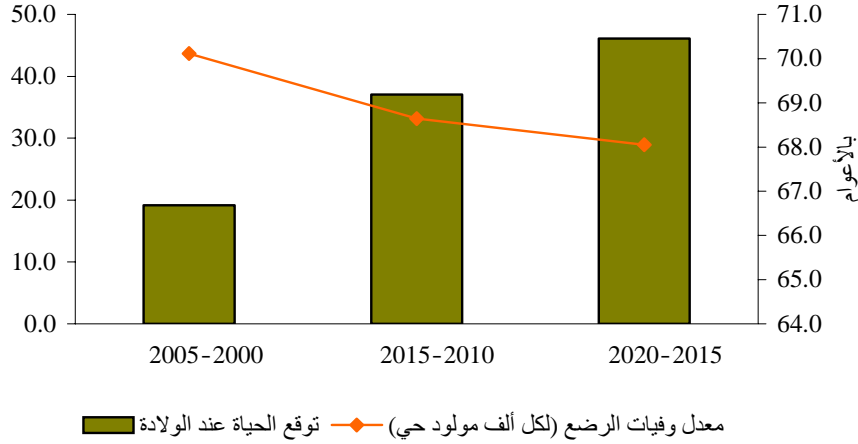
في سياق الانخفاض الذي شهده معدل النمو الطبيعي في المنطقة العربية بعد عقد الثمانينات، يتوقع استمرار تدنيه خلال العقدين المقبلين بوتيرة سريعة نتيجة تسارع وتيرة انخفاض معدلي الوفيات والولادات. وسينخفض المعدل من 22.5 في الألف خلال الفترة 1995-2000 إلى 21.4 خلال الفترة 2005-2010، ثم إلى 17.9 خلال الفترة 2015-2020 بحسب المتغير الوسط. وهذا الانخفاض سوف يطاول كل البلدان بوتائر متفاوتة بحيث يتوقع تباين معدل النمو الطبيعي خلال الفترة 2015-2020 بين حد أقصى يصل إلى 35.5 في الألف في اليمن و32.4 في الصومال وحد أدنى في تونس (9.6 في الألف) ولبنان (9.7 في الألف) والإمارات العربية المتحدة وقطر (9,9 في الألف) (الجدول 3).

4- الوفيات

يتوقع استمرار تدني مستوى الوفيات في العالم العربي بشكل منتظم وسريع خلال العقدين المقبلين. وسينخفض معدل وفيات الرضع من نحو 43.7 في الألف خلال الفترة 2000-2005 إلى 33.1 خلال الفترة 2010-2015 ليصل إلى 28.9 خلال الفترة 2015-2020 (الرسم البياني 5). ومن المرتقب أن يشمل هذا الانخفاض كل البلدان العربية بحيث يبلغ خلال الفترتين 2010-2015 و2015-2020 أدنى مستوياته، بالترتيب، في الكويت (من 10.8 إلى 9.2 و8.8)، وقطر (من 12.3 إلى 9,9 و8.8)، والإمارات العربية المتحدة (10.4 من 13.6 إلى 10.4 و9.5)، والبحرين (من 14.2 إلى 10.9 و9.6). ويقدر حصول أكثر انخفاض مطلق خلال الفترتين 2000-2015 و2000-2020 في العراق، وبالترتيب (من 83.3 إلى 49.4 و37.8) والصومال (من 117.7 إلى 94.5 و85.9) واليمن (من 70.6 إلى 52.9 و44.6) وجزر القمر (من 67.0 إلى 49.6 و42.3) وجيبوتي (من 102.4 إلى 85.4 و76.8) وموريتانيا (من 96.7 إلى 79.7 و71.7) والسودان (من 77.0 إلى 61.7 و54.4). لكن مستويات هذه البلدان الأخيرة سوف تبقى فوق المستوى العالمي الذي سيصل إلى 46 و42 في الألف خلال الفترتين 2010-2015 و2015-2020 تبعاً (الجدول 4).

وسيستمر تزايد متوسط عدد السنوات التي يعيشها الأفراد في العالم العربي. ويتوقع ارتفاع العمر المتوقع لدى الولادة من الفترة 2000-2005 إلى الفترتين 2010-2015 و2015-2020، من 65.1 إلى 67.6 و68.9 سنة تبعاً للذكور ومن 68.5 إلى 71.1 و72.4 بالترتيب للإناث (الرسم البياني 5). وستضاف إذاً 2.5 و3.7 سنوات تبعاً للذكور و2.6 و3.9 سنوات للإناث. وسوف يحتل العراق المرتبة الأولى من حيث عدد السنوات المضافة للجنسين معاً (6.2 ثم 8.6) تليها الصومال (5.1 ثم 7.1) وموريتانيا واليمن وجزر القمر (4 و6 سنوات بالترتيب). وخلال الفترتين 2010-2015 و2015-2020 سيبقى التباين واضحاً بين توقعات الحياة في البلدان العربية بحيث يبلغ الفرق بين أعلى توقع للحياة في الكويت (77.9 و81.1 سنة بالترتيب) وأدناه في جيبوتي (46.2 و48.6 سنة بالترتيب)، 31.7 ثم 32.5 سنة. إلا أنه في البلدان التي تتميز بأدنى توقعات للحياة سيتباين توقع الحياة بين 46.2 و48.3 في جيبوتي و64.8 و66.6 في جزر القمر (الجدول 5). وتبقى هذه المستويات دون تلك التي سيتم تحقيقها على مستوى العالم العربي ككل، أي 69.2 سنة خلال الفترة 2010-2015 و70.5 خلال الفترة 2015-2020.

الرسم البياني 5- معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند الولادة (كلا الجنسين) في العالم العربي خلال الفترة 2000-2020



5- الخصوبة

تشير التوقعات إلى استمرار انخفاض مستوى الخصوبة في العالم العربي خلال العقد المقبلين، لكنه سيظل فوق مستوى الإحلال: فمن 4.1 خلال الفترة 2005-2000، يُتوقع انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى 3.4 خلال الفترة 2015-2010 ثم إلى 3.1 خلال الفترة 2020-2015. لكن المستوى سوف يتباين بين الدول خلال الفترتين الأخيرتين بين حد أدنى في تونس (1.9) ولبنان (2 ثم 1.9) والمغرب (2.4 و 2.3) والبحرين (2.0 و 2.2) والإمارات العربية المتحدة (2.3 و 2.2)، وحد أقصى في الصومال (6.6 و 6.1) واليمن (6.3 و 6.0) وجيبوتي (4.8 و 4.2) والسودان (3.4 و 3.1) (الجدول 6).

وقد حدد برنامج عمل مؤتمر القاهرة الذي عقد في العام 1994 غايات أساسية تمثل أهمها في تحقيق التوازن بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من تحقيق معدل نمو سكاني مساوٍ للصفر، وبالتالي يتعين على البلدان العربية تخفيض مستوى الخصوبة فيها من المستوى الحالي الذي يقارب 4.1 إلى مستوى الإحلال الذي يساوي 2.1 من الأطفال. إلا أنه بحسب المراجعة السنوية لتوقعات الأمم المتحدة للعام 2002، ستباين وتيرة انخفاض الخصوبة بين الدول العربية بحيث يمكن تمييز الأنماط التالية للمسارات من حيث الفترة التي سيتم فيها تحقيق مستوى الإحلال:

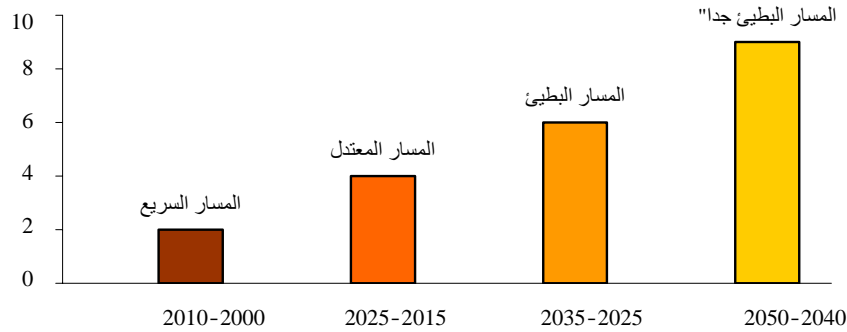
(أ) المسار السريع: تحقيق مستوى الإحلال خلال الفترة 2005-2000 (تونس) و 2010-2005 (لبنان)؛

(ب) المسار المعتدل: تحقيق مستوى الإحلال خلال الفترة 2020-2015 (البحرين والجزائر) و 2025-2020 (الإمارات العربية المتحدة وليبيا)؛

(ج) المسار البطيء: تحقيق الإحلال خلال الفترة 2030-2025 (قطر والكويت والمغرب) و 2030-2035 (الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر)؛

(د) المسار البطيء جداً: تحقيق الإحلال خلال الفترة 2040-2045 (العراق والمملكة العربية السعودية) و 2045-2050 (السودان) وبعيد 2050 (الصومال واليمن وموريتانيا وجيبوتي وعمان وجزر القمر).

الرسم البياني 6- توزيع الدول العربية بحسب الفترة التي سيتم خلالها تحقيق مستوى الإحلال



ولا بد من التنويه إلى أن وصول معدل الخصوبة الكلية إلى مستوى الإحلال على صعيد العالم العربي ككل سيكون من الصعب تحقيقه لسببين: أولهما يعود إلى التفاوت الزمني بين انخفاض مستوى الخصوبة وتدني معدل النمو الطبيعي لأن الأجيال التي تكون قد سبق وولدت تنتج زخماً يسهم في نمو السكان؛ وثانيهما يتعلق باستمرار نمو السكان في العالم العربي لفترة زمنية بعد تلك التي سوف يصل خلالها معدل الخصوبة الكلية إلى مستوى الإحلال لأن الزخم السكاني الموجود يحدث تبايناً بين تحقيق مستوى الإحلال وتخفيض معدل النمو الطبيعي للسكان. وبالتالي يتعين استبعاد إمكان تحقيق مستوى الإحلال في العالم العربي بحلول عام 2015 في ضوء المراجعة السنوية لتوقعات الأمم المتحدة للعام 2002 التي تتوقع معدلاً للخصوبة الكلية قريباً من 3.1 في العام 2015، وهو ما يتعدى مستوى الإحلال.

وتشير اتجاهات المؤشرات الديمغرافية الأساسية خلال العقدين الماضيين والتوقعات للعقدين المقبلين إلى تميز الثمانينات من القرن الماضي بإنجازات هامة على الصعيد الصحي انعكست في ارتفاع العمر المتوقع لدى الولادة، في حين اتسم عقد التسعينات وبداية العقد الحالي بانخفاض ملموس لمستوى الخصوبة المتوقع استمراره خلال العقود المقبلة. وتترتب على هذه التغيرات نتائج يتمثل أهمها تأثير انخفاض مستوي الوفيات والخصوبة على البنية العمرية للسكان.

وهناك علاقة مباشرة بين انخفاض مستوى الخصوبة وتغير البنية العمرية. فانخفاض الخصوبة يؤدي إلى تدني نسبة الصغار من السكان (أقل من 15 سنة)، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية الأخرى. ويرتبط أيضاً الانخفاض السريع لمستوى الخصوبة بتسارع تعميم السكان (زيادة نسبة كبار السن) من حيث أنه يعني دخول أعداد أقل من أفواج الولادات المتتالية في البنية العمرية، ما يزيد في المقابل نسبة السكان الراشدين والمعمرين إلى مجموع السكان.

أما تأثير انخفاض مستوى الوفيات على البنية العمرية، فهو مرتبط بالنمط العمري الملازم لهذا الانخفاض. فعلى الرغم من إن المكاسب التي تتحقق على صعيد فرص الحياة خلال المراحل الأولى من انخفاض مستوى الوفيات تطاول كل الفئات العمرية، فإنها أكثر أهمية بالنسبة إلى الصغار والنساء في أعمار الخصوبة، وبالتالي فهي تسهم في فتوة السكان. لكن مع التقدم الطبي وتحسن إجراءات الصحة العامة وتحقيق مستويات عالية من الصحة لفئة صغار السن، تطاول المكاسب الفئات السكانية الأكثر تقدماً في العمر وتسهم في

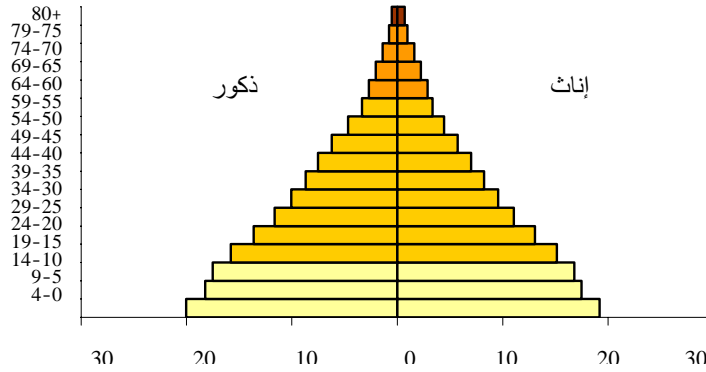
بقاء نسب أكبر من الأفواج العمرية المتقدمة في الأعمار. وبالتالي، ففي حين يحدد انخفاض الخصوبة وتيرة تعمير السكان، قد تتضاءل أهمية انخفاض الوفيات على تأثير الخصوبة في التعمير في مراحل زمنية معينة بحيث يؤدي دور القوة المسرعة في الجوانب الأخرى المتعلقة بالنمط العمري الملازم لهذا الانخفاض.

وقد أسهم تزامن مستويات مرتفعة من الخصوبة مع انخفاض مستمر لمستويات الوفاة في فتوة سكان العالم العربي. غير أنه قد تستشف من التنوع في التجارب الديمغرافية للدول العربية والانخفاض الحديث الملحوظ للخصوبة أنماط مختلفة من البنى العمرية في العقدين المقبلين. وقد أنتج التحول الديمغرافي السريع الذي طاول حديثاً بعض الدول العربية زخماً للتعمير وقد يؤدي إلى تعمير سريع لسكان العالم العربي بمجمله (المرجع 11).

ثالثاً- نتائج التحول الديمغرافي

كان التوازن الديمغرافي، في الماضي، مرتكزاً على معدلات مرتفعة للخصوبة والوفاء. وقد تغير هذا النمط في المراحل اللاحقة إثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع وزيادة توقعات الحياة اللذان أحدثتا تغييراً في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64). كما أدى استمرار ارتفاع مستوى الخصوبة لعقود متتالية إلى زيادة أعداد صغار السن (صفر-14) بشكل لا سابق له كما يتضح من هرم أعمار سكان العالم العربي (الرسم البياني 7). لكن بنية السكان بحسب الفئات العمرية العريضة تعكس التأثير المتبادل لارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفاة لان أفواج الولادات الكبيرة العدد نتجت، وما زالت تنتج، من أعداد كبيرة من النساء في أعمار الإنجاب من الأجيال السابقة.

الرسم البياني 7- الهرم السكاني في العالم العربي عام 2002



ألف- اتجاهات البنية العمرية للسكان

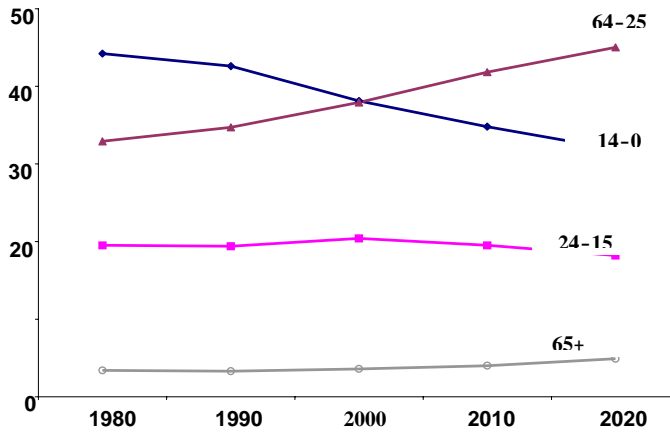
على الرغم من زيادة العدد المطلق للسكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (صفر-14)، من 75 مليوناً عام 1980 إلى 109 مليون عام 2000 وتوقع زيادته إلى نحو 138 مليوناً عام 2020 بحسب المتغير الوسطي (الجدول 12)، انخفضت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان، من 44.2 في المائة عام 1980 إلى 38.1 في المائة عام 2000 ويتوقع وصولها إلى 31.9 في المائة عام 2020 (الجدول 13). وهذه البنية العمرية الفتية التي تميز العالم العربي حيث أكثر من ثلث السكان هم دون 15 سنة تنتج زخماً غير متوقع للنمو السكاني. وتمثل الفئة العمرية 15-24 سنة الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد في غالبية المجتمعات، وقد بلغ عددها في المنطقة العربية نحو 33 مليوناً عام 1980 ثم قفز إلى 58 مليوناً عام 2000 ويتوقع وصوله إلى 78 مليوناً عام 2020 بحسب المتغير الوسطي (الجدول 12). وفي حين بقيت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان ثابتة خلال العقدين الماضيين (حوالي 19.5 في المائة)، يتوقع انخفاضها من 20.4 في المائة عام 2000 إلى 18.2 في المائة عام 2020 (الجدول 13).

أما الزيادة السكانية الأهم فهي التي تطاول السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (25-64). فقد تزايدت هذه الفئة من حوالي 55.9 مليون عام 1980 إلى 108.7 مليون عام 2000 ويتوقع وصولها إلى 194 مليوناً

عام 2020. وارتفعت نسبة هذه الفئة من 32.9 في المائة عام 1980 إلى 37.9 في المائة عام 2000 ويتوقع وصولها إلى 45 في المائة عام 2020 (الجدولان 12 و13).

وعلى الرغم من عدم اعتبار التعمير السكاني قضية ذات أولوية في العالم العربي، تضاعف عدد كبار السن (65 وأكثر) من 5.7 ملايين عام 1980 إلى 10.4 ملايين عام 2000 ويتوقع زيادته ليصل إلى 21.3 مليوناً بحلول عام 2020. لكن الاتجاهات المتوقعة لبنية السكان العمرية تبين أن نسبة كبار السن سوف لن تتعدى 5 في المائة بحلول عام 2020. فعندما يكون انخفاض مستوى الخصوبة في بدايته كما هي الحال في العالم العربي، يكون التعمير أيضاً في مرحلته الأولى. لكن في ظل التغيرات الديمغرافية السريعة التي تشهدها المنطقة العربية لا يجب التقليل من أهمية التحديات التي تطرحها زيادة الأعداد المطلقة للسكان المعمرين (الجدولان 12 و13 والرسم البياني 8).

الرسم البياني 8- توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة



وتوضح مقارنة معدلات النمو بين مختلف الفئات العمرية للسكان الزيادة السكانية التي ستطاول هذه الفئات. ففي حين كان معدل نمو فئة صغار السن (صفر-14) أدنى من معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة 1980-2000 على مستوى العالم العربي، تجاوز معدل نمو فئات الشباب والناشطين اقتصادياً وكبار السن معدل النمو السنوي للسكان (2.8 و3.3 و3.0 في المائة بالترتيب مقابل 2.6 في المائة). ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو فئتي الناشطين وكبار السن (2.9 و3.6 في المائة) عن معدل نمو السكان (2.04 في المائة) خلال الفترة 2000-2020 على مستوى المنطقة العربية ككل وفي كل بلد، ويتراوح بين حد أقصى (4 في المائة) في اليمن، وحد أدنى (1.6 في المائة) في الإمارات العربية المتحدة بالنسبة إلى الفئة 64-25 سنة، وحد أقصى (10.4 في المائة) في الإمارات العربية المتحدة، وحد أدنى (2.1 في المائة) في لبنان بالنسبة إلى كبار السن (65 وأكثر) (الجدول 14)⁽⁴⁾.

وعلى خلفية التحليل السابق، يمكن تمييز الأنماط التالية للبلدان من حيث الاتجاهات المتوقعة لبنية السكان العمرية عام 2020:

(4) :

- 1- البلدان الفتية: نسبة صغار السن سنتراوح بين 29 و 47 في المائة ونسبة كبار السن بين 2 و 5 في المائة: اليمن والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وعمان والعراق والصومال والسودان وجيبوتي والجمهورية العربية السورية وجزر القمر والأردن وفلسطين.
- 2- البلدان في المرحلة الانتقالية: نسبة صغار السن سنتراوح بين 20 و 30 في المائة ونسبة كبار السن بين 5 و 7 في المائة: مصر والكويت وليبيا والجزائر والمغرب.
- 3- البلدان في بداية التعمير: نسبة المعمرين ستفوق 7 في المائة ونسبة صغار السن سنتراوح بين 20 و 23 في المائة: قطر وتونس والبحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة.

باء- اتجاهات معدلات الإعالة

تحتل زيادة السكان الذين ينتمون إلى فئة الناشطين اقتصادياً أهمية خاصة في المنطقة العربية. وتتضمن هذه المجموعة فئات سكانية ثلاث لها تأثير خاص على التطور الاقتصادي فيه، وهي:

- 1- فئة السكان الذين هم في سن الإنجاب والذين يؤمنون الزخم السكاني.
- 2- فئة الناشطين اقتصادياً التي تزيد من إعداد الداخلين الجدد في سوق العمل والتي قد تخلق عدم توازن عندما يتجاوز العرض الطلب.
- 3- الفئة التي تسهم من خلال الزواج المبكر والمستوى المرتفع للخصوبة، في مزيد من النمو السكاني، وتخلق طلباً أكثر على التعليم الثانوي والعالي.

إلا إنه يستنتج من الدراسات الحديثة أن تزامناً مع زيادة أعداد هذه الفئة مع نسبة إعالة متدنية تؤدي إلى أداء سريع على الصعيد الاقتصادي الكلي. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين، إلى إمكانيات للنمو الاقتصادي قد تمتد على مدى خمسة وعشرين عاماً.

وتبين التجارب التاريخية أن عملية حدوث انخفاض في مستوى الخصوبة بموازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول في المنطقة العربية - في أوقات متفاوتة ولكن لفترة محددة - ما يسمى "هبة ديمغرافية" يمكن من خلالها تحقيق زيادة في الادخارات الفردية والاستثمارات. وهذه الفرصة سوف تسمح بانخفاض نسبة الإعالة إذ أن أعداد صغار السن المعالين (صفر-14) سوف تنخفض بوتيرة أسرع من زيادة نسب إعالة الكبار. بعبارة أخرى سوف تشهد نسبة الإعالة الكلية - التي تعبر عن عدد السكان غير الناشطين اقتصادياً مقابل كل فرد ناشط - انخفاضاً خلال فترة محددة من الزمن. ومن شأن هذا الوضع المميز أن يخفف عبء الإعالة الذي يمثلته صغار وكبار السن على السواء، ما يتيح المجال أمام استثمارات إضافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد انخفضت إذا نسبة الإعالة الكلية على الصعيد العالمي العربي ككل من 90.9 عام 1980 إلى 71.5 عام 2000، ويتوقع استمرار انخفاضها إلى 58.4 بحلول العام 2020. وقد طاول هذا الانخفاض كل البلدان العربية دون استثناء. وفي حين تباينت النسب عام 2000 بين حد أقصى في اليمن (106.2)، وحد أدنى في الكويت (38.7) والإمارات العربية المتحدة (38.9) وقطر (39.9) والبحرين (47.5)، يُتوقع أن يقل هذا التباين عام

2020 بحيث ستبلغ النسبة حدها الأقصى في الصومال (98.0) تليها اليمن (95.7)، وحدها الأدنى في الكويت (35.5) تليها الإمارات العربية المتحدة (37.6) والبحرين (37.7) نظراً إلى النسبة المرتفعة لفئة الناشطين اقتصادياً في بلدان الخليج العربي (الجدول 15).

كذلك شهدت نسبة إعالة الصغار انخفاضاً ملحوظاً على صعيد المنطقة العربية من 84.5 عام 1980 إلى 65.3 عام 2000 ثم إلى 50.6 عام 2020. وقد طاول هذا الاتجاه كل البلدان. وفي عام 2000 تراوحت النسب بين حد أقصى في اليمن (101.2) تليها الصومال (96.0)، وحد أدنى في الكويت (36.9) تليها الإمارات العربية المتحدة (37.2) وقطر (37.8). وتشير التوقعات لعام 2020 إلى تباين النسب بين حد أقصى في الصومال (93.3) تليها اليمن (91.2)، وحد أدنى في الإمارات العربية المتحدة (27.6) والكويت (28.2) وقطر (29.2).

وبموازاة انخفاض نسبة الإعالة الكلية ونسبة إعالة الصغار، يلاحظ ثبات نسبي لمعدل إعالة الكبار خلال الفترة 1980-2000 على مستوى العالم العربي ككل، ولا بد من انتظار فترة من الزمن كي ينعكس انخفاض مستوى الخصوبة ارتفاعاً في نسبة كبار السن وبالتالي في نسبة إعالة الكبار، خصوصاً في البلدان التي تتميز بارتفاع مستويات الخصوبة فيها. لذلك يبدو واضحاً توقع ارتفاع نسبة إعالة الكبار خلال الفترة 2000-2020 بحيث ستبلغ حدها الأقصى في تونس (11.3) وقطر (10.6) ولبنان (10.4) أي في البلدان التي تتسم بالاتجاه السريع نحو تحقيق مستوى الإحلال، وحد أدنى في اليمن (4.5) وجزر القمر (5.4) وفلسطين (5.6) وعمان (5.9) أي في البلدان التي تتسم بالمسار البطيء جداً لتحقيق مستوى الإحلال (الجدول 15).

مراجع الجزء الأول

- Hirschman (Charles), "Fertility Transition: Economic, Social, and Cultural Determinants" (paper). -1
- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، السياسات السكانية في الوطن العربي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان 1992. -2
- United Nations, Economic and Social Affairs, Population Division, Department of Economic and Social Affairs: Socio-economic development and fertility decline: A review of some theoretical approaches. -3
- Chesnais (Jean-Claude), "Les Théories et Pratiques du Développement Economique et leur Influence possible sur la Baisse Séculaire de la Fécondité" in International Transmission of Population Policy Experience, Proceedings of the Expert Group Meeting on the International Transmission of Population Policy Experience, New York City, 27-30 June 1988 (UN, Department of International Economic and Social Affairs, United Nations, 1990). -4
- United Nations, Economic and Social Affairs, *World Population Prospects*, the 2002 Revision. -5
- Fargues (Philippe), "La Baisse de la Fécondité Arabe" in *Population*, 6, 1988, 975-1004 (INED, Paris). -6
- Courbage (Youssef), "Y aura-t-il encore une fécondité de Tiers Monde dans le monde?" Papier présenté dans le Colloque de l'AIDELF, Byblos, Liban (10-13 Octobre 2000). -7
- رياض طبارة، خمسة وعشرون عاماً 1974-1999 التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الأمم المتحدة، بيروت 1999. -8
- Rachad (Hoda), "Arab Countries in Transition: A New Perspective" (paper produced under the framework of a project on the "New Demography of the Arab Region" coordinated by SRC, AUC, Cairo and supported by Mellon, Hewlett and Ford Foundations). -9
- Rachad (Hoda), *The Resistance to Fertility Decline in Arab Countries: Cultural Forces or Rational Decision Making* (paper produced under the framework of the project on the "New Demography of the Arab Region..."). -10
- Rachad (Hoda) and Zeinab Khadr, "The Demography of the Arab Region: New Challenges and Opportunities", in *Human Capital, Population Economics in the Middle East, An Economic Research Forum Edition* edited by Ismail Sirageldin, The American University in Cairo Press, 2002. -11
- Tfaily (Rania Kamel), "The Proximate Determinants of Fertility in Egypt and Morocco". Thesis submitted for the Degree of Science to the Department of Population Studies of the Faculty of Health Sciences at the AUB, Beirut, Lebanon, 2002. -12
- Royaume du Maroc, Premier Ministre, Ministère chargé de la Prévision Economique et du Plan, *Population et Développement du Maroc. Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques*, 1998. -13
- Bongaarts (John), *The Fertility-Inhibiting Effects of the Intermediate Fertility Variables. Studies in Family Planning*, Volume 13, Number 6/7, June/July 1982. -14
- Naufal (Hala), "Fertility Transition in Lebanon". Paper presented to the Lebanese Epidemiological Association, Annual Meeting, November 3, 2001. -15
- Saxena (Prem C.) and Jurdi (Rozzet), *Impact of Proximate Determinants on the Recent Fertility Transition in Yemen*. -16

الجزء الثاني

التحول الديمغرافي والنمو الاقتصادي في الدول العربية

أولاً- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي

ألف- مدارس ونظريات النمو السكاني والنمو الاقتصادي

تناول العديد من الباحثين العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وقد اختلفت المناهج المتبعة في معالجة هذه العلاقة بين باحث وآخر، غير أن تتبع هذه الدراسات يفضي إلى التمييز بين ثلاث مدارس تناولت هذه العلاقة (المرجع 1) وهي:

1- المدرسة الأولى: منتقدو الفكرة القائلة إن النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي

يذهب أصحاب هذه المدرسة إلى أن النمو السكاني ناتج عن الرغبة البشرية في التناسل والتكاثر، مما يؤدي إلى زيادة في عدد السكان في ظل حالة من ثبات الموارد الطبيعية ورأس المال والتراكم المعرفي، أو أن هذه العوامل تنمو، بحكم طبيعتها، بمعدلات أبداً من معدلات النمو السكاني. ونتيجة لذلك يتم استخدام الأفراد الأكثر فعالية وإنتاجية، فيما يكون السواد الأعظم من السكان غير قادر على رفع مستواه فوق الحد المقبول من مستوى المعيشة. ويرى بعض أصحاب هذا النموذج وفي مقدمتهم صاحب هذه المدرسة "مالثوس"، أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه، فيما يعمل التقدم التكنولوجي أو الاكتشافات إلى إحداث زيادة قصيرة المدى في الدخل، ويدفع النمو السكاني نحو التزايد، مما يشكل ضغطاً على الموارد المتاحة (المرجع 1).

إلا أن أفكار هذه المدرسة ما لبثت أن أصبحت موضع شك كبير في ضوء النمو المطرد الذي شهدته أوروبا في السكان والاقتصاد خلال القرون الثلاثة التي أعقبت انتشار هذا النموذج، فقد أصبحت دول أوروبا، نتيجة للتقدم التكنولوجي والنمو، تعاني من مشكلة انخفاض عدد السكان، الأمر الذي حدا ببعض تلك الدول إلى اعتماد برامج خاصة لاجتذاب عمالة متخصصة من الخارج وكذلك لاجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة. وعلى أية حال، فإن عدم اهتمام الدول المتقدمة بهذا النموذج لا يعني اندثاره نهائياً، إذ أن بعض الدول النامية مازالت تعيره اهتمامها.

2- المدرسة الثانية: مؤيدو الفكرة القائلة أن النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي من خلال عدد من المتغيرات، ومنها ما يلي:

(أ) يساهم النمو السكاني المتسارع وازدياد الكثافة السكانية في تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار المؤسسي؛

(ب) كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما ازدادت فرص استفادتها من اقتصاديات الحجم الكبير (Economies of Scale)؛

(ج) كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما كان حظها أوفر في عدد المبدعين والعباقرة والأفراد ذوي القدرات الاستثنائية القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة.

3- المدرسة الثالثة: مدرسة حياض الأثر السكاني

أظهرت مجموعة من الدراسات عبر نماذج النمو أنه، ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن نسبة النمو السكاني ليس لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي. فالافتراض الأساسي الذي اعتمد عليه نموذج "سولو" (Solow)، يقر بأن السلوك السكاني والتكنولوجيا هي متغيرات تعمل من خارج النموذج، وأن التحول التقني والادخار يعملان على زيادة الدخل في المدى الطويل حيث أن أي زيادة في الدخل ليس لها أي أثر على النمو السكاني، وبناء عليه فإن الدول ذات العدد الكبير من السكان تحتاج إلى مراكمة المزيد من رأس المال لتحسين ظروف السكان فيها (المرجع 2).

ونتيجة لما ذهب إليه أصحاب هذه المدرسة خلال العقود الماضية، فقد غدت الدراسات السكانية مهمة من قبل الدول النامية والمنظمات الدولية على حد سواء، على اعتبار أن أثر العوامل الديمغرافية غير واضح من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي في أدبيات اقتصاديات التنمية. إلا أن ما تم إثباته من خلال مجموعة من الدراسات الحديثة، من أن ما أفقد النمو السكاني أهميته في الدراسات القياسية هو الاعتماد على معدل التغير المئوي في عدد السكان، في حين عمدت مجموعة من الدراسات إلى إدخال تعديلات في المتغير الذي يمثل السكان بإضافة متغير يمثل التوزيع العمري للسكان، وتحديدًا لفئة الداخلين إلى سوق العمل، أو تلك المتوقع دخولها في المستقبل القريب. وبالفعل، جاءت النتائج مغايرة، وأثبتت أن نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً يمكن ان تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي (المرجع 3).

وتشير الدراسات السكانية إلى أن التحول الديمغرافي يبدأ بانخفاض في معدلات الوفيات والإعالة على حد سواء، وذلك نتيجة تحسن الظروف الاجتماعية والصحية، وتحسن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل، فضلاً عن زيادة عدد سنوات التعليم عموماً وللاإناث بشكل خاص.

وفي ملاحظة للنمو المتسارع في دول ما يسمى "المعجزة الآسيوية"، نوهت بعض الدراسات إلى أن التحول الديمغرافي، ومعدل النمو في الفئة العاملة من السكان الأسرع من معدل نمو فئة السكان المعالين خلال الفترة 1965-1990، وما ترتب على ذلك من زيادة حصة الفرد من الإنتاج في دول شرق آسيا، يشير إلى أن هذا النمو المطرد لم يأت صدفة. فقد رافق هذا التحول مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك مجموعة من السياسات العامة التي أسهمت في تمكين النور الآسيوية من كطف ثمار التحول الديمغرافي (المرجع 4).

ومن ناحية أخرى، توضح بعض الدراسات القياسية أن أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يمكن أن يوصف بأنه مرحلي أو آني، من حيث أنه يعمل ويكون مفعوله إيجابياً في حال نمو فئتي السكان، المعالين والمعالين، باتجاهات مختلفة. ويعني هذا الاستنتاج أن الدورة الديمغرافية سوف تتحرك في وقت ما باتجاه معاكس بحيث تنمو فئة المعالين على حساب الفئة الأخرى، مما يشكل ضغطاً على اقتصادات الدول التي لا تتمكن من استيعاب عرض العمل المتزايد نتيجة زيادة نمو فئة المعالين.

كما تظهر بعض الدراسات تخوفاً من نوع آخر يرتبط بزيادة متوسط العمر المتوقع في فترة التحول الديمغرافي مع ما يرافق هذه الزيادة من ضغط على أرصدة الضمان الاجتماعي، وزيادة حجم الفئة المعالة من السكان بفعل ازدياد فئة كبار السن. غير أن هذا التخوف ليس صحيحاً تماماً، فالخدمات الصحية المتطورة جعلت الكثيرين ممن وصلوا سن التقاعد قادرين على الاستمرار في العمل والإنتاج وتحقيق إنجازات كبيرة على المستوى الاقتصادي (المرجع 5). ولكن عدداً من الدراسات استمرت في إبداء تخوفاتها من مخاطر تباطؤ النمو

الاقتصادي، وتراجع الابتكار والإبداع، وعدم استقرار أسواق المال، وصعوبات تسديد أقساط الضمان الاجتماعي (المرجع 6). وعلى الرغم من هذه التخوفات، فإنه لا شك بأن ازدياد فئة السكان المعالين يرفع من درجة التبعية لأجل الإعاشة، مما يتطلب خفضاً في النمو السكاني للحد من تلك التبعية، وهو ما يفسح المجال أمام زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار وعلى نحو مواز، توفير فرص العمل للشباب (المرجع 7).

وفيما يخص اقتصادات الدول العربية، فإنه يمكن تصنيفها في فئتين تضم الأولى دولاً ذات أحجام سكانية كبيرة نسبياً ومعدلات دخول منخفضة، والفئة الثانية دولاً ذات أحجام سكانية قليلة نسبياً ومعدلات دخل مرتفعة. وفيما تصنف معظم دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الفئة الثانية، فإن ارتفاع مستوى الدخل الفردي فيها لا يرجع لانخفاض القاعدة السكانية بمقدار ما يعود للثروة النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل في هذه الدول. والواقع الاقتصادي في الوطن العربي يحمل في طياته الكثير من الآمال، وفي الوقت نفسه الكثير من التخوفات. فالوطن العربي يمتلك المؤهلات الأساسية من حيث الموقع وتوفر الطاقة والتنوع المناخي وتوفر مدخلات الإنتاج التي تشكل بمجملها قاعدة يعتد بها الاقتصاد إذا سار على خطى تكاملية وقد يصبح منافساً للاقتصادات العالمية الصاعدة مثل الصين ودول شرق آسيا، غير أن تحكم العوامل السياسية وتأثيرها على المنطقة العربية أضعف من إمكانيات النهوض المأمول.

باء- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي: تجارب بلدان شرق آسيا

انطوت الشواهد التي وفرتها التجارب الدولية المحلية في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على استراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان وقابليته لخلق القيمة المضافة. فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان، يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في عملية الإنتاج (الأرض، والعمل، ورأس المال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة ذاتها بل أصبحت تكنولوجيا المعلومات والذكاء أو الإدراك البشري ومستوى المعرفة هي المدخلات الأساسية في الإنتاج⁽⁵⁾. وفي هذا السياق، توفر بلدان شرق آسيا نموذجاً معاصراً يتناسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات ونموذجاً يحتذى به إذا ما أرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان.

فقد أثبت تحليل تجارب بلدان شرق آسيا أن الاهتمام بالتغيرات الديمغرافية وقضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي في المراحل الأولى قد ساعد كثيراً في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان. وقد أدركت بلدان شرق آسيا أنه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر خاصة وأن التجارب التاريخية العالمية الأخرى قد وفرت الشواهد الكافية على أن الثروة تتركز ويعاد إنتاجها من قبل فئة صغيرة في المجتمع (الدولة أو القطاع الخاص). أما أبعادها التوزيعية فهي تظهر على مدى أجيال متعددة في حال غياب السياسات المناسبة. كذلك أدركت أن عملية تراكم رأس المال بالرغم من أهميتها في إعادة الإنتاج وفي توزيع الثروة على القطاعات التي تعنى بالإنسان هي أكثر أهمية وعوائدها أكثر إيجابية، وأنه لا يوجد تعارضاً بين مبدأ العدالة ومبدأ الكفاءة إذا استطاعت البلدان ضمان نظام تعليمي مرن وديمقراطي. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية تمكنت هذه الدول من إدخال التكنولوجيا الطبية المتطورة القادمة من الغرب وبفعل ذلك تمكنت وبسرعة قياسية من تخفيض معدلات الوفيات ورفع العمر المتوقع لدى الولادة، أعقبه انخفاض سريع في معدلات الخصوبة. وكان لهذه التغيرات الأثر الكبير في ارتفاع عدد السكان في سن العمل وانخفاض أعداد السكان المعالين، وبفعل التأثير المتبادل بين المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية انخفض العبء الاقتصادي للمعالين وارتفع نمو متوسط دخل الفرد. وفي ضوء مجموعة من التدخلات المتزامنة وجهت بلدان شرق آسيا نسبة كبيرة من استثماراتها نحو زيادة مخزون رأسمالها البشري من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة

والتعليم ووسائل الاتصالات الحديثة. وعند مقارنة إنجازات هذه البلدان مع بلدان أخرى يلاحظ أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم انخفضت في بلدان شرق آسيا خلال الفترة بين عامي 1987 و1998 بمعدل 37 في المائة.

ويعزى انخفاض مستوى فقر الدخل في بلدان شرق آسيا إلى ما حقته هذه البلدان من نمو اقتصادي مطرد حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بمعدل سنوي بلغ 6 في المائة بين عامي 1965 و1990. ويرى العديد من المحللين أن هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي تحقق نتيجة تغير نسبة المشتغلين إلى المعالين، إذ ارتفعت أعداد المشتغلين بينما انخفضت أعداد المعالين على مدى 25 عاماً. وتزامن مع انخفاض معدلات الإعالة تحسن في نوعية نظم التعليم وجعلها مرنة في الاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية حيث وفر نظام التعليم قوى عاملة مؤهلة استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وعزز قدرة هذه البلدان على زيادة إنتاجها. ويلاحظ أن نمو السكان في سن العمل بمقدار 2.4 في المائة سنوياً كان أسرع بـ 4 مرات من نمو السكان المعالين خلال الفترة نفسها⁽⁶⁾. ففي الوقت الذي ساهم التغير الهيكلي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي، دفع نمو إجمالي الناتج المحلي بدوره أعداد السكان نحو الانخفاض بما في ذلك أعداد السكان المعالين. وأتاح انخفاض أعداد المعالين الفرصة المناسبة لرفع معدل الادخار الوطني حيث أن 50 إلى 70 في المائة من النمو الاقتصادي لهذه البلدان قد يعزى إلى التغيرات الديمغرافية المؤاتية⁽⁷⁾.

من هنا نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديمغرافية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها أثر استرجاعي وتندرج تحت مفهوم النظم من حيث أن هناك مدخلات ومخرجات وتغير الأدوار بين المدخلات والمخرجات مع الزمن. فالشواهد التاريخية المستقاة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير إلى أن التقدم التكنولوجي وتطور القطاع الصناعي عملاً على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وبدوره، وبموجب أربع مراحل تنموية رئيسية، عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل يتناسب مع نمو الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي. وكان اتساع القطاع الصناعي واستيعابه للسكان في سن العمل حافزاً في حينه لانتقال الأيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة القطاع الزراعي، مؤدياً بذلك إلى تغيير أنماط الخصوبة وسلوكها. أما التجارب المعاصرة لبلدان شرق آسيا فقد وفرت شواهد مختلفة تماماً حيث أن التغيرات الديمغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبباً في زيادة تراكم رأس المال من خلال نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين. فقد أدى التقدم الصحي والتعليمي إلى خلق مخزون من رأس المال البشري كانت استجابته سريعة لأنماط وتقنيات حديثة في الإنتاج موظفاً بذلك معارفه في خلق القيمة المضافة كما حدث في بلدان شرق آسيا.

إن تجربة بلدان شرق آسيا لم تكن نواة لنظرية جديدة بقدر ما جاءت لتثبت فرضيات ونظريات سادت في النصف الأول من القرن الماضي ونصت على أن عملية انخفاض معدلات الخصوبة تنطوي على تغيرات مستمرة في الهيكل العمري للسكان. فعندما تكون معدلات الخصوبة مرتفعة فإن الفئة العمرية دون الخامسة عشرة، أي (0-14)، تشكل نسبة كبيرة مقارنة بنسبة البالغين الذين هم في سوق العمل، وعندما تنخفض معدلات الخصوبة يرتفع معدل السكان في الفئة (15-64) من العاملين إلى غير العاملين من الفئة الأولى. وبما أن السلوك الاقتصادي يختلف باختلاف مراحل الحياة عند البشر، فإنه يترتب على ذلك أن الهيكل العمري للسكان له أثر كبير على الأداء الاقتصادي للإنسان حيث أن جزءاً كبيراً من الدخل يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي عندما ترتفع معدلات الخصوبة وتتسع قاعدة الهرم العمري للسكان وترتفع أعداد الأطفال بين 0-14. فمع اتساع

(6) NBER WORKING PAPER, Economic Growth and the Demographic Transition, David E. Bloom, David Canning and Jaypee Sevilla, 2001, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA 02138.

(7) Ibid.

قاعدة الهرم السكاني يرتفع عبء الإعالة ويزداد الاستهلاك على حساب الادخار. ويقدر عبء الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة بـ 95 شخصاً في عمر الإعالة مقابل 100 شخصاً في سن العمل. وتنعكس هذه المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض إذ يبلغ معدل الإعالة 65 شخصاً معالاً لكل 100 شخص في سن العمل.

ويأخذ تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للاستهلاك أشكالاً عدة. فعندما يتم تمويل الاستثمار عن طريق الادخار الخاص، تجد الأسر الكبيرة صعوبة في زيادة ادخارها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الادخار الكلي وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار. وعندما تكون الأسرة الكبيرة فقيرة وليست مصدراً للادخار، يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى ضغط اجتماعي لزيادة حصة هذه الأسر من الدخل القومي وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك. أما عندما تكون الدولة هي الممولة للاستثمار من خلال الادخار العام، فإن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة الإنفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار. وما أضافته تجربة بلدان شرق آسيا من جديد على أدوات التحليل هو الأثر الاستراتيجي للبعد الديمغرافي وسرعته، ويتمثل ذلك في أن انخفاض أعداد المعالين يؤدي إلى زيادة في الادخار والاستثمار خاصة في الصحة والتعليم، وبدورها تؤدي إلى انخفاض الخصوبة. فما كان سبباً في وقت من الأوقات قد يصبح نتيجة بفعل التغذية الاسترجاعية. وعند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة عندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة متمثلاً في زيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج ورافعاً متوسط دخل الفرد.

وتعرف هذه الظاهرة بـ "العوائد الديمغرافية" أو "الهيئة الديمغرافية"، حيث أن انخفاض مستوى الخصوبة يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، إذ يسمح بتوزيع الدخل الإضافي المتأتي من زيادة المدخرات والاستثمارات على شريحة أكبر. إلا أن "العوائد الديمغرافية" هذه غير حتمية بل يجب السعي للحصول عليها. فهي لا تؤمن زيادة في النمو الاقتصادي ما لم تتزامن مع سياسات اقتصادية رشيدة تعمل على تحويل المدخرات إلى استثمارات وما لم تتواكب مع استراتيجيات أخرى مكملة تحدد المستوى التكنولوجي للملائم (كثافة رأس المال أو كثافة القوى العاملة)، حيث تتوقف هذه الاستراتيجيات على طبيعة الظروف المحلية والدولية. ومن الضروري أن يتزامن ذلك مع سياسات تعليمية وصحية موازية تعنى بنوعية السكان، وعلى وجه الخصوص تمكين السكان في سن العمل من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل والحصول على عمل منتج.

جيم- التغير الديمغرافي والنمو الاقتصادي: البلدان العربية

بعد الحرب العالمية الثانية، تزامن النمو السكاني في الدول العربية مع توسع حجم القوى العاملة وتزايد معدلات التحضر وانتقال السكان من الأرياف إلى المدن وتفاقم أزمة الاكتفاء الغذائي، لكن هذا النمو لم يثر سوى القليل من الاهتمام لدى صانعي السياسات. وقد شهدت اقتصادات المنطقة العربية تغيرات بنوية سريعة ونمواً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فاقت وتيرته متوسط النمو في البلدان النامية ككل. كما توسع دور الدولة على صعيدي الاستخدام والاستهلاك، ودفعت الفورة النفطية باتجاه المزيد من تداول الأيدي العاملة ورؤوس الأموال داخل المنطقة العربية.

غير أنه مع التدهور الاقتصادي في المنطقة إثر انهيار أسعار النفط العالمية في منتصف الثمانينات وحرب الخليج عام 1990، تراجع النمو الاقتصادي وتدهورت القيمة الفعلية للأجور وتضاعفت معدلات البطالة في عدد كبير من الدول. ورغم حدوث بعض الاستقرار والتقدم في عمليات الإصلاح والتحرر المالي، بقيت مسارات التصحيح البنوي بطيئة كما ظل القطاع العام مسيطراً. وعلى صعيد أسواق العمل، تعاني غالبية بلدان

المنطقة من معدلات بطالة مرتفعة وبطء في خلق فرص العمل نتيجة الاختلالات في أسواق العمل وشرعية الدولة كمستخدم أساسي في المراكز المدنية.

ومع انخفاض مستويات الخصوبة الذي طال انتظاره والذي بدأت آثاره تلاحظ منذ بداية التسعينات، يتوقع تباطؤ معدلات النمو لتقارب 2 في المائة خلال الفترة الممتدة بين الآن والعام 2015 للمنطقة العربية كلها. أما التطور الأهم من معدل نمو السكان بحد ذاته فيتمثل في تغير البنية العمرية للسكان مع كل تبعاته على صعيد الاقتصاد الكلي. ففي حين كانت البنية العمرية تتميز في الماضي بسيطرة صغار السن (صفر-14)، يتحول الميزان تدريجياً لصالح الراشدين في أعمار النشاط الاقتصادي والذين يتوقع أن ترتفع بشكل ملحوظ حصتهم من إجمالي السكان. وبالتالي، يتعين على أسواق العمل أن تتأقلم مع أعداد متزايدة من طالبي العمل لأول مرة، بالإضافة إلى العاطلين والباحثين عن عمل.

في هذا السياق، سيكون على التحدي المتمثل في تسريع النمو الاقتصادي من خلال التراكم السريع وزيادة الفعالية أن يواجه الحاجة لاستيعاب أعداد كبيرة من العاملين في وظائف تؤمن زيادات مستدامة للأجور الفعلية. لكن يبدو في المقابل أن الاتجاهات الديمغرافية الحالية تقف عائقاً أمام جهود لجم النمو الديمغرافي وخلق فرص عمل من خلال الضغوط الإضافية على الأجور والعمل وأسواق السكن وشبكات الأمان الاجتماعي. لكن مع هذا كله هناك فرص متاحة للإصلاح والاندماج الكلي والتحسين المستدام في المستوى الاقتصادي (المرجع 8).

وفي معرض تناوله للتحديات الديمغرافية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يشدد "ميريك" على تنوع الأوضاع الديمغرافية في هذه البلدان، ويأتي في مقدمتها حجم السكان. ففي حين يتجاوز عدد السكان في مصر 70 مليون نسمة، تتسم دول أخرى بصغر حجم سكانها كما في البحرين وقطر. وفي المقابل تتنوع اقتصادات هذه الدول. وتبين المعطيات أن معدلات الولادات شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال العقد الماضي بعد أن بلغت معدلات النمو السكاني مستويات مرتفعة جداً عام 1980 ووصل معدل الخصوبة الكلية إلى 5 أطفال أو أكثر في غالبية الدول. وقد شكّل ارتفاع مستوى الخصوبة عاملاً من العوامل التي تدفع باتجاه نمو القوى العاملة في المنطقة حالياً. لكن المعطيات الحديثة تبين اتجاهاً نحو انخفاض معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ في عدد لا يستهان به من الدول وبخاصة في الجزائر ومصر. ويؤدي ذلك إلى تباطؤ معدلات النمو السكاني.

وبسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في الماضي، لا يزال المجتمع السكاني يخزن إمكانات هامة للنمو. فالفئات السكانية المولودة في الثمانينات سوف تصل قريباً إلى أعمار النشاط الاقتصادي وأعمار الإنجاب. وبعبارة مطلقة، سوف يكون لديها عدد أكبر من الأطفال في العقدين أو العقود الثلاثة المقبلة. وبالتالي يتعين إيلاء أهمية كبيرة للتركيب العمري للسكان في الدول العربية عند وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر "ميريك" أن التوزيع السكاني في المنطقة العربية على غاية من الأهمية أيضاً. فرغم توسع الانتشار الجغرافي للسكان، يتركز هؤلاء في أودية الأنهار وعلى السواحل، وهي مناطق تعاني كثيراً من الضغوط البيئية. وبالتالي لا بد من أن تلحظ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تداعيات هذه القضايا (المرجع 9).

ويناقد "بلوم"، من ناحيته، العلاقة بين النمو السكاني المتسارع والنمو الاقتصادي. وهو يعتبر أن المعطيات السكانية توحى بفرص واعدة للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية. ويشير إلى أن الدلائل على أن

النمو السكاني المتسارع يؤدي حتماً إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والبؤس البشري، هي دلائل ضعيفة. بل على العكس تماماً، بينت الأبحاث الأكاديمية، بعد أخذها في الاعتبار العوامل المتعددة التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، أن ليس هناك من شيء مرتبط بمعدل النمو السكاني. وهذه النتيجة شكلت إلى الآن الحكمة السائدة التي عرفت بـ "حياد العامل السكاني". وبالتالي لم يعد المجتمع الدولي المعني بالتنمية ينظر إلى السكان كوسيلة كامنة لتعزيز النمو الاقتصادي.

لكن الدراسات الحديثة أثبتت خطأ النظرة التي تعتبر العامل السكاني عاملاً محايداً. فخلال التحول الديمغرافي، أي الانتقال من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة للوفاة والخصوبة، يحصل تغير في بنية السكان. وفي البداية تتسع قاعدة الهرم العمري للسكان نتيجة لارتفاع نسبة السكان الصغار، ثم تأخذ قاعدة الهرم في التقلص لاحقاً مع سير التحول الديمغرافي إذ يتطور الهرم السكاني عبر التوزيع العمري للسكان باتجاه تضخم الفئة العمرية للشباب والسكان في سن العمل. أما من جهة النمو الاقتصادي، فيشدد "بلوم" على أن التركيب العمري للسكان يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي. فحينما تصل أفواج كبيرة من الصغار إلى أعمار النشاط الاقتصادي تبدأ الإمكانية الإنتاجية للاقتصاد على أساس الفرد في التوسع. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتجه الأفراد في أعمار النشاط إلى الادخار والاستثمار أكثر من الصغار وكبار السن. ويشكل حقن الادخارات في الاقتصاد، مثل إدخال القادمين الجدد في قوة العمل، عاملاً محركاً للنمو الاقتصادي.

ويؤكد "بلوم" على أن تزامن التغير الديمغرافي مع التحسن الصحي من أكثر العوامل تأثيراً في وتيرة النمو الاقتصادي. وإذا تم تناول نسبة العاملين إلى غير العاملين، يبدو مستقبل المنطقة مشرقاً. وقد يضيف نمو القوى العاملة 1 إلى 1.5 في المائة إلى المعدل السنوي للنمو الاقتصادي. ويشدد "بلوم" على أن "الهبة الديمغرافية" غالباً ما توفر "نافذة من الفرص" لمكاسب إيجابية في النمو الاقتصادي، ويتعين بالتالي على السياسات الحكيمة أن تستفيد منها. ويتمثل التحدي الأهم بالنسبة إلى الدول العربية في أن يتم استيعاب أفواج صغار السن ضمن القوى العاملة.

ويعتبر يوسف من جهته أن "الهبة الديمغرافية" تمثل الزخم أو الإمكان لمكاسب إيجابية في النمو الاقتصادي، لكنها ليست ضماناً له. ويؤكد يوسف، محذراً من مخاطر الكفاية، إن التغيرات الديمغرافية سوف لن تؤدي تلقائياً إلى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادي. فالعامل الديمغرافي يمارس تأثيره من خلال تغيير التركيب العمري للسكان (المرجع 10). وعندما يحصل ذلك، يحدث نمو كبير في عرض العمل مع تراكم أكبر للرأس المال الإنتاجي. وإلى حين حصول هذا الأمر، هناك قنوات عدة يمكن لمعدل النمو الاقتصادي أن يرتفع من خلالها. ويقدر يوسف أن الاعتماد على الهبة الديمغرافية يتطلب قبل كل شيء قوى عاملة مرنة ونشيطة، وعمليات تراكم مثل الأسواق المالية والبورصات.

ويحدد يوسف مشكلتين خاصتين ببنية العمل تتطلبان اهتماماً فورياً وهما: ممارسات العمل في القطاع العام، وتجزئة القوى العاملة. وهو يعطي مثل الكويت حيث يعمل 98 في المائة من القوى العاملة في القطاع العام، في حين أن 95 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص هم أجانب. هذا الوضع يفرض نفسه في وقت تصارع فيه الحكومة الكويتية لمحاصرة الضغوط لاستيعاب أعداد إضافية.

وفي المغرب واليمن، تقف الإجراءات القانونية والضغوط أمام سهولة الحركة ضمن المؤسسات العامة والخاصة وبينها. وفي الكثير من بلدان الشرق الأوسط تستمر النظم التعليمية في تخريج طلاب يتمتعون بقدرات تتناسب مع متطلبات القطاع العام بدلاً من القطاع الخاص.

وعلى هذه الخلفية يتعين على البلدان العربية، من أجل تشجيع الادخارات والاستثمارات في الرأسمال المنتج، تطوير الأسواق المالية والسياسات الكلية والضريبية التي تعطي أولوية للقطاع الخاص وتضمن إبرام العقود في بيئة مؤسسية مؤاتية. ويعطي يوسف مثل مصر في الثلاثينات عندما نتج من "التجربة الليبرالية للقطاع الخاص" معدلات نمو ملحوظة، ليبرهن إمكان استغلال هذه "الفرصة الديمغرافية".

ويناقد سراج الدين السياسات المطلوبة في البلدان العربية من أجل الاستفادة من إمكانات المرحلة الحالية للتحوّل الديمغرافي. وهو يعتبر أن "سياسة متكاملة للسكان والتنمية" تشكل الحل الأمثل لاستغلال "الهبة الديمغرافية". وتتضمن هذه المقاربة عناصر من ناحيتي العرض والطلب تهدف إلى تعزيز واستمرار مستوى معيشي لائق. على صعيد العرض، من المهم إيلاء أهمية للأبعاد الكمية والكيفية لتنمية الموارد البشرية. هذا يعني إيجاد وسائل لتحسين الصحة والتعليم. ففي مجال التعليم، يشير سراج الدين إلى أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت متأخرة خاصة في الرياضيات والعلوم، حتى لا نقول أنها على مستوى أولي. كما أن القطاع الصحي يشكو من فعالية البرامج ومردودها رغم التحسن المسجل في الوضع الصحي (معدلات وفيات الأطفال والأمهات). كما يشكو قطاع الصحة من التباين في الاستخدام حسب المستوى التعليمي والاقتصادي-الاجتماعي والإقامة في الريف أو في المدينة. ويشدد على أن عقوداً من الاشتراكية والاعتماد على مداخيل النفط وانتهاج سياسات حمائية أنتجت "ثقافة التبعية" في العالم العربي. وقد أدى انخفاض أسعار النفط وفتح باب المنافسة إلى تغيير السلوك المتسم بـ "تحقيق الحوافز" إلى سلوك يتميز بـ "تكيف الحوافز". ويتعين على السياسات الضريبية والاجتماعية أن تدرك هذا التكيف وأن تتماشى معه.

على صعيد الطلب، يشير سراج الدين إلى أن الطلب الداخلي على العمل "لم يكتسب قوة كافية لتوفير فرص لعرض العمل المتزايد". كما أن الشفافية في إدارة الحكم والعناصر المرتبطة بنوعية العمل لم تتحسن بالقدر الكافي لتجذب الاستثمارات الخارجية في الصناعات عالية التقنية. ويتعين القيام بإصلاحات داخلية لمواجهة تحديات الطلب التي تطرحها المرحلة الأخيرة من التحوّل الديمغرافي.

ويحدد سراج الدين تحديين ديمغرافيين إضافيين مرتبطين بالتنمية: الأول يتمثل في حركية العمل والثاني في دعم كبار السن. فالعولمة تزيد من الطلب على حركية الأفراد الذين يتمتعون بمهارات عالية وحوافز للعمل. وحتى الآن، تنسم بلدان الشرق الأوسط بعدد كبير ومتزايد من القوى العاملة غير الماهرة وذات المستويات المنخفضة من حيث نوعية التعليم. ولمواجهة هذا الوضع، على هذه البلدان أن تحسن من نوعية التعليم وأن تؤمن التدريب المكثف في العمل.

أما بالنسبة إلى كبار السن، فتتميز بلدان الشرق الأوسط ببرامج للضمان الاجتماعي تفتقد إلى الأرباح المستدامة. ونتيجة القصور في تصميم هذه البرامج يتوقع أن تعاني من أزمات مالية حين يصل تعمير السكان إلى ذروته. وبالتالي، تتمثل الأولوية بالنسبة إلى هذه البلدان في تطوير "عقد اجتماعي بين الأجيال قابل للاستدامة" (المرجع 9).

ويبين الرسم البياني 9 نموذجاً مبسطاً للعلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، حيث يؤثر التغير الديمغرافي على الدخل من خلال الآثار غير المباشرة على القيمة المضافة التي تشكل في مجموعها الناتج المحلي الإجمالي للدولة. كما أن التغيرات الديمغرافية تؤثر، وبشكل مباشر، على السلوك الادخاري والاستثماري للسكان، الأمر الذي يعكس بالضرورة على عرض العمل والدخل.

وتعمل زيادة معدلات النمو السكاني على زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي للحكومة، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال في القطاعات الخدمية العامة مثل الصحة والتعليم، وترتبط نوعية وجودة هذه الاستثمارات بمعدلات الدخل العام في الدولة، والذي يؤثر بدوره في كل من معدلات الخصوبة والوفيات إما سلباً أو إيجاباً.

غير أن معدلات الخصوبة والإعالة يمكن التأثير عليها إيجابياً من خلال سياسات سكانية حصيفة يمكن أن تؤدي إلى تغيير الاتجاهات السكانية فيما يتعلق بأنماط الاستهلاك وقيمة العمل. فانخفاض هذين المؤشرين يساهم في زيادة إقبال الإناث على العمل فضلاً عن اهتمام العائلة الصغيرة نسبياً بنوعية التعليم الذي يتلقاه أفراد الأسرة.

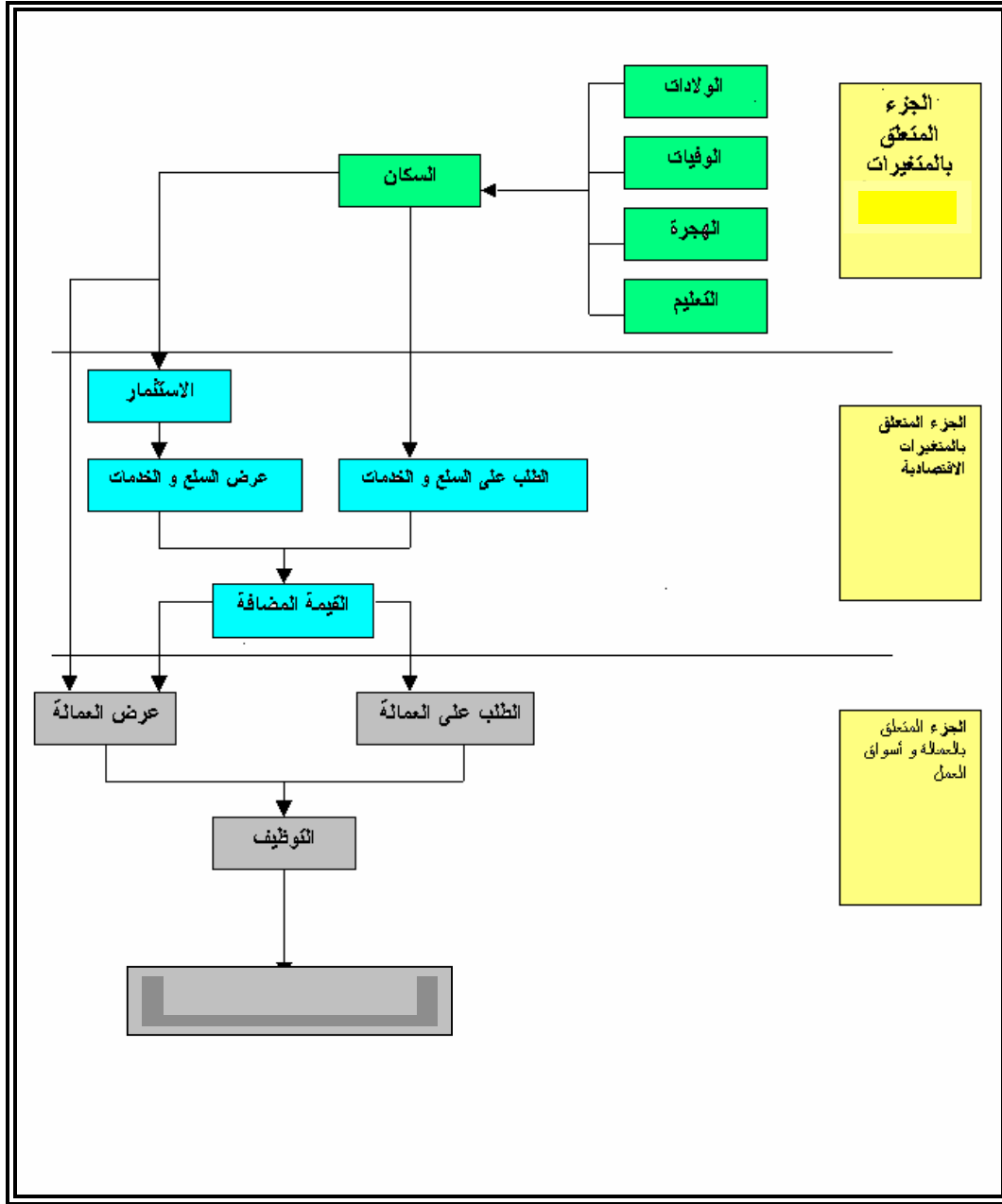
ويمكن تحليل أثر التحول الديمغرافي بناءً على الرسم البياني 9 من خلال مجموعة المتغيرات التالية:

1- عرض العمل

يؤثر انخفاض معدل الخصوبة على عرض العمل من خلال خفض معدل المعالين إلى غير المعالين وزيادة فرصة مشاركة الإناث في قوة العمل نتيجة لانخفاض حجم الأسرة. ومن هنا، فإن تغيير التركيب العمري يؤثر على سوق العمل وبالتالي على النمو الاقتصادي. إن تقادم العمر ووصول الفئات العمرية ما دون (15 سنة) إلى سن العمل، بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة، سيساهم في خفض عدد المعالين، وارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل، فقط إذا تمكن سوق العمل من استيعاب هذه الفئة. وإذا تحقق الاستيعاب المطلوب، مع ما يرافقه من انخفاض في معدل الإعالة، فإن ذلك سيؤدي إلى تحسين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يؤدي انخفاض معدل الخصوبة أيضاً إلى انخفاض عدد سنوات الرعاية الأولى بالأطفال، ويساهم في زيادة فرص مشاركة الإناث في قوة العمل، وسد الفجوة بين عمالة الذكور والإناث، ومشاركة كل منهما في قوة العمل، ويساهم كذلك في خلق فرص عمل جديدة ترتبط بنوعية التربية والرعاية التي يتلقاها الأطفال، والتي ستتحول تدريجياً من أمهاتهم إلى دور الرعاية والحضانة أو عاملات وجليسات منزليات، وبذلك تزداد مساهمة الأعمال المنزلية في الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني 9- نموذج علاقة المتغيرات الديمغرافية بالمتغيرات الاقتصادية



المصدر: *Bilsborrow, Richard E., "The Demographics of Macro-economic-demographic Models", Population Bulletin of the United Nations, Department of International Economic and Social Affairs, No. 26, New York, 1989, 42.*

2- الادخار والاستثمار

يشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى فئة المعالين من الأطفال والمسنين، فيما تنخفض هذه المعدلات لدى الفئة العمرية من النشطين اقتصادياً (15-64) مع تفاوت بين الفئات العمرية الضيقة التي تضمها هذه الفئة العريضة وذلك نتيجة للميل العام للأفراد في هذه الفئة العمرية إلى زيادة معدلات الادخار

كضمان لما بعد ترك العمل أو التقاعد، وتبين هذه الدراسات أن معدلات الادخار هي أعلى ما يكون عند سن الخامسة والأربعين عاماً (المرجع 5).

وعليه فإن التحول الديمغرافي الذي يتجلى في انخفاض معدلات الخصوبة والإعالة، يرتبط إيجابياً مع مستوى الادخار، حيث يزيد الميل الحدي للادخار لدى الأسر الصغيرة، كما يرتفع لديها الميل للاستثمار في تعليم أبنائها. وهكذا، فإن انخفاض معدلات الإعالة المرتبطة بالتحويلات الديمغرافية تسهم في زيادة الإنفاق على التعليم، وبالتالي تحسين نوعية التعليم المقدم للأطفال والشباب في المراحل العمرية المتقدمة من جهة، وزيادة الاستثمارات التعليمية من جهة أخرى. كما يساهم انخفاض معدلات الإعالة بزيادة معدل سنوات الالتحاق بالدراسة. ومن ناحية أخرى، بينت بعض الدراسات أن ارتفاع متوسط العمر يساهم في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وكذلك زيادة عدد سنواته. وهذه الزيادة في عدد سنوات الدراسة وما ينتج منها من زيادة في الطلب على التعليم، تعمل على زيادة الإنفاق على التعليم لدى السكان من جهة، واستثمار رأس المال المحلي في القطاع التعليمي من جهة أخرى.

3- الطلب على السلع والخدمات

يساهم انخفاض معدلات الإعالة والخصوبة في زيادة الدخل الفردي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يستجيب له السوق بزيادة مطردة في الاستثمار تساهم في زيادة عرض السلع والخدمات لمواجهة تلك الزيادة في الطلب. وبما أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإن الزيادة في الطلب الكلي وما يرافقها من زيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي زيادة معدل المشاركة في قوة العمل، وزيادة معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل، مما ينعكس إيجاباً على قدرة السوق في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين الأفراد.

ثانياً- التغير الديمغرافي وأسواق العمل في البلدان العربية

أكدت وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994 على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والفقير هي علاقة متبادلة ومتعاضدة. كما أشارت الوثيقة إلى أن الأنشطة اليومية للمجتمعات البشرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغير السكاني وأنماط ومستويات استخدام الموارد الإنتاجية والوضع البيئي وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها (المرجع 11).

بذلك أصبحت دراسة مؤشرات التحول الديمغرافي بالتزامن مع دراسة أسواق العمل ومستقبلها ضرورة عملية، إذ لا يمكن بدون هذا التزامن استخلاص النتائج والدروس ذات الأثر التطبيقي للاستفادة من اتجاهات التحول الديمغرافي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي إيجابياً.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو بشكل أدق، المنطقة العربية منها، تبين التقديرات السكانية أن هذه المجموعة من الدول ستواجه تحدياً كبيراً خلال العقدين القادمين، حيث يتوقع أن يزداد إجمالي عدد القوة العاملة في المنطقة من 104 ملايين شخص عام 2000 إلى 146 مليوناً عام 2020، مما يعني أن على اقتصادات المنطقة أن تعمل على توفير 42 مليون فرصة عمل جديدة خلال تلك الفترة وذلك فقط لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل ناهيك عن فرص عمل إضافية يتوجب إحداثها إذا ما أريد تخفيض معدلات البطالة التي تتراوح حالياً حول (18 في المائة) من إجمالي القوى العاملة. ولا غرابة إذن في الإشارة إلى أن مستقبل الحياة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن ضمنها المنطقة العربية، سوف يعتمد إلى حد كبير على تطورات أسواق العمل فيها (المرجع 12). وفي مواجهة هذا التحدي الكبير، نجد المنطقة العربية في وضع فريد، إذ تشير توقعات النمو السكاني للفترة 1990-2020، إلى أن معدل النمو لفئة السكان النشطين اقتصادياً (15-64 سنة)، سوف يتجاوز معدل النمو للفئات المعالة اقتصادياً (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة)، وبمعدل يفوق نظيره في أي منطقة أخرى. وكما تظهر تجربة دول شرق آسيا، فإن هذا التباين، والذي أصبح يعرف بالهبة الديمغرافية، يتيح لدول المنطقة فرصة تعجيل نموها الاقتصادي من خلال تراكم أسرع لعوامل الإنتاج (المرجع 12). وترتبط مسألة تحول "العبء الديمغرافي" إلى "هبة ديمغرافية" بقدرة دول المنطقة على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل من السكان.

يتطرق هذا الفصل من التقرير إلى أبرز خصائص أسواق العمل العربية من حيث الحجم والتركيب العمري، كما يجري مقارنة لمستوى إنتاجية العامل في تلك الأسواق. ويتناول الفصل أيضاً المستوى التعليمي لقوة العمل العربية، ومتوسط مشاركة المرأة فيها، والتوزيع القطاعي لقوة العمل، وكذلك معدلات البطالة في صفوفها. ويتناول الفصل التالي القدرة الاستيعابية لسوق العمل العربي. ويعرض الفصل الأخير استنتاجات التقرير وتوصياته.

وربما تجدر الإشارة هنا إلى شح بيانات أسواق العمل العربية وعدم انتظامها، الأمر الذي استوجب الاعتماد على مصادر مكملة أهمها موقع منظمة العمل الدولية على الشبكة الدولية، بالإضافة إلى المصادر الإحصائية المحلية لبعض البلدان العربية.

ألف- خصائص سوق العمل العربي

1- معدل المشاركة في قوة العمل

يعد معدل المشاركة مؤشراً على نسبة السكان النشطين اقتصادياً ضمن قوة العمل في الاقتصاد الوطني وتبين الحجم النسبي لعرض عنصر العمل المؤهل لإنتاج السلع والخدمات، كما أن تغير هذا المعدل، ارتفاعاً أو انخفاضاً، يتأثر بمجموعة من العوامل المؤثرة في سوق العمل. وفيما نجد أن معدل المشاركة في البلدان العربية عموماً يقع ضمن أدنى المعدلات في العالم حيث لا يتجاوز متوسطه لهذه البلدان 60 في المائة، ربما لانخفاض معدلات مشاركة الإناث بصفة أساسية، إلا أن ارتفاع هذا المعدل لا يعني بالضرورة تطوراً اقتصادياً. فقد حققت دول مجموعة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل مشاركة يزيد على 80 في المائة، ويعزى ذلك لارتفاع معدلات مشاركة الإناث، وعدم قدرة العاملين على ترك وظائفهم لعدم توفر شبكة أمان اجتماعية أو تأمينات اجتماعية لمن يتكون وظائفهم.

ويفسر اتساع الفجوة بين معدلات مشاركة الإناث ومشاركة الذكور في أسواق العمل جزءاً من التباين في معدلات المشاركة الكلية في قوة العمل عموماً، وتشير الإحصاءات إلى أن الفجوة بين معدلات مشاركة الإناث والذكور في البلدان العربية كانت الأكثر اتساعاً مقارنة بالبلدان الأخرى، حيث تراوحت هذه الفجوة ما بين 41 و54 نقطة مئوية.

2- نسبة العمالة إلى السكان

تستخدم نسبة العاملين إلى العدد الإجمالي للسكان كمؤشر على قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل، ويحظى هذا المؤشر بأهمية كبيرة في بعض الدول توازي أهمية مؤشر معدل البطالة. غير أن ارتفاع هذه النسبة لا يدل بالضرورة على وضع اقتصادي مريح للعاملين، فانخفاض مستويات الأجور وارتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر كثيراً ما يرافقان نسباً مرتفعة لهذا المؤشر، وبناء على ذلك لا بد من أخذ مؤشرات أخرى بعين الاعتبار. ويلاحظ أن نسبة العاملين إلى عدد السكان في المنطقة العربية تعتبر من أدنى النسب عالمياً، إذ تقل عن 35 في المائة، وبالتحديد في الجزائر والأردن واليمن والمغرب (المرجع 13).

وتبين أرقام الجدول 16، أن أعلى نسبة للعاملين إلى عدد السكان في البلدان العربية سجلت في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 63 في المائة عام 2000، فيما سجلت أدنى نسبة (10 في المائة) في عُمان في العام نفسه. أما في المملكة العربية السعودية، فقد شهدت هذه النسبة تذبذباً ملحوظاً. ففي عام 1990 كانت هذه النسبة 19 في المائة، وما لبثت أن انخفضت في أعقاب حرب الخليج ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي إلى 13.1 في المائة عام 1995 لتعاود الارتفاع إلى 25.8 في المائة عام 2000. وفيما يدل ثبات هذه النسبة على ثبات أداء الاقتصاد، فإنه لا يشير إلى نشاط اقتصادي مطرد. غير أن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً على زيادة قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام وإن كانت توحى في ظاهرها بدلالات إيجابية، فإنها، وخاصة في دول الخليج، تعكس إحصاءات مضللة كما هي الحال في الإمارات العربية المتحدة. وسوف يتم التعرض لاحقاً إلى أبرز مظاهر الخلل في أسواق العمل العربية.

ويبين تحليل تطور نسبة العاملين حسب الجنس (الجدول 17) أن انخفاض نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل كانت من أهم أسباب انخفاض هذه النسبة في المنطقة العربية. فقد تراوحت نسبة مشاركة المرأة في

الجزائر ما بين 1.5 في المائة و2.3 في المائة خلال الفترة 1980-2000. أما الإمارات العربية المتحدة فقد سجلت أعلى نسبة لمشاركة المرأة بلغت 6.1 في المائة عام 1995 وارتفعت إلى 8.0 في المائة عام 2000.

3- البطالة

يعد معدل البطالة من أكثر المقاييس استخداماً في أسواق العمل للتعبير عن حجم البطالة النسبي في الاقتصاد، وإذا ما أضيف إلى مؤشر نسبة العاملين إلى السكان، فإنهما يقدمان صورة واضحة لحالة سوق العمل في أي مجتمع من المجتمعات. ونجد في المنطقة العربية ستة اقتصادات تتجاوز فيها نسبة البطالة المعدل العام للبلدان التي تتوفر عنها معلومات وهي 12.3 في المائة، على الرغم من أن المعلومات المتوفرة غير متجانسة زمنياً، إذ إن معدل البطالة في كل من العراق والجزائر يتجاوز 20 في المائة، بل ويصل إلى حوالي 28 في المائة في العراق. وتشكل معدلات البطالة هذه مصدر قلق دائم في الأوساط الاقتصادية المعنية بهذا الشأن لما لاستمرار هذا الظاهرة من مخاطر جسيمة ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل وعلى الأصعدة السياسية والاجتماعية والتربوية والأمنية (الجدول 18).

وفيما تواصل الارتفاع النسبي في معدلات البطالة في معظم الدول العربية لأسباب مختلفة، فإن الدول التي تعتمد في تخفيض نسب البطالة فيها على تصدير قوة العمل الفائزة لديها إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الأردن ومصر والجمهورية العربية السورية ولبنان، فإنها قد تضررت بالفعل جراء انخفاض أسعار النفط الذي انعكس على الطلب على العمالة في أسواق الخليج في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

أما البطالة في أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي فتتفرد بخصوصية تميزها عن بقية البلدان العربية. ففي حين تشكل العمالة الوافدة في دول المجلس ما يربو على 50 في المائة من حجم قوة العمل فيها، وترتفع إلى ما يقارب 80 في المائة في بعضها، فإنها في الوقت ذاته تشهد نمواً في معدلات البطالة بين المواطنين نتيجة لإحجامهم عن قبول فرص العمل في المهن الحرفية التي التصقت - بفضل الرفاه الاجتماعي الذي توفره الدولة - بنظرة دونية تمنع المواطنين من الالتحاق بها لأسباب اجتماعية وليس لأسباب اقتصادية أو موضوعية.

أما في العراق ومناطق السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) فإن للبطالة أيضاً أسباباً مختلفة. فالأحداث المتعلقة بالحصار الإسرائيلي، والاجتياحات العسكرية الإسرائيلية المتكررة لمناطق السلطة، وإجراءات منع الفلسطينيين من دخول الضفة الغربية أدت إلى تعطيل الكثير من الفعاليات الاقتصادية أو إبطائها، مما ساهم بشكل مباشر في تزايد أعداد العاطلين عن العمل. وتكتسب الحالة العراقية خصوصية مختلفة. فانفراط عقد السلطة وقيام سلطات الاحتلال بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وتسريح العديد من الموظفين، وانعدام الأمن والاستقرار، عوامل ساهمت بشكل أساسي في زيادة معدلات البطالة على نحو غير مسبوق وصل حسب تقديرات منظمة العمل الدولية إلى 28.1 في المائة، وتعتقد أوساط محلية أن هذا الرقم ينطوي على تحفظ مبالغ فيه، وأن معدل البطالة الحقيقي يتجاوز 50 في المائة من قوة العمل في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي يعاني منها العراقيون.

أما دول المغرب العربي فقد أصبحت تعاني من صعوبات متزايدة في تصدير فائض عمالتها إلى الدول الأوروبية المجاورة جراء الإجراءات الأوروبية المتشددة إزاء العمالة المهاجرة لأسباب أمنية بالدرجة الأولى ثم لأسباب اقتصادية. لذا فإن اقتصادات هذه الدول باتت تواجه تحدياً حقيقياً في خلق

فرص عمل جديدة، الأمر الذي يرشح معدلات البطالة فيها للارتفاع في المستقبل المنظور في ضوء تزايد أعداد العاطلين عن العمل وتضاؤل فرص الهجرة للعمل في أوروبا.

ومن ناحية التوزيع حسب نوع الجنس، تشير أرقام الجدول 19 بوضوح إلى أن معدلات البطالة بين الإناث في الوطن العربي تساهم وبشكل ملموس في ارتفاع المعدل العام للبطالة في الوطن العربي. والجدير بالذكر هنا التركيز العالي لعمالة الإناث في قطاعات محددة مثل التعليم والصحة، حيث يعتبر هذان القطاعان الأكثر استيعاباً للإناث تقليدياً. ويساهم تضاؤل فرص العمل للإناث في قطاعات الصناعة والخدمات وغيرها في تكريس معدلات بطالة مرتفعة بين الإناث وخاصة المتعلقات منهن.

4- العمالة والتوزيع العمري للبطالة في الوطن العربي

تحتل جمهورية مصر العربية مرتبة الصدارة من حيث حجم العمالة في دول المنطقة العربية تليها الجزائر ثم المملكة العربية السعودية (الجدول 20). وتفرض الأحجام الكبيرة لقوة العمل في بعض هذه الدول تحديات كبيرة عليها تتعلق بتوفير فرص العمل ومعدلات الأجور والمستوى المعيشي للعاملين. فالأجور في الدول المصدرة للنفط مثل المملكة العربية السعودية، وعلى الرغم من ارتفاع حجم قوة العمل فيها، تعتبر مجزية وتحقق الرفاه الاجتماعي المطلوب وتجعل منها محط أنظار العمالة في دول المنطقة.

غير أن حجم البطالة حسب التوزيع العمري في دول المنطقة يظهر نتائج مقلقة للغاية. فالبطالة بين الشباب هي الأعلى عموماً إذ تتجاوز حدود 50 في المائة في كل من الأردن ومصر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية، بل وصلت في الجمهورية العربية السورية إلى ما يزيد على 82 في المائة.

وتبين أرقام الجدول 21 أن العمالة في دول المنطقة العربية هي عمالة فتية. فجميع الدول العربية تشترك فيما بينها في أن حجم قوة العمل من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و34 هي الأكبر في المطلق.

وفيما تظهر أرقام البطالة حسب الجنس والتوزيع العمري أن معدلات البطالة بين الإناث تفوق نظيراتها بين الذكور مما يوحي بوجود تمييز بين الذكور والإناث في فرص العمل والتوظيف، ويشذ عن هذا الوضع كل من اليمن ولبنان (الجدولان 22 و23). غير أن أرقام الجدولين تشير بوضوح كذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاماً، مما يؤكد مقولة نقص فرص العمل الذي تعاني منه هذه الفئة العمرية في المجتمعات العربية.

5- عمالة الشباب والأطفال

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985 تعريفاً لفئة الشباب لا يزال لغاية الآن معياراً دولياً معتمداً في أغلب الدراسات والبحوث. ويحدد ذلك التعريف الشباب بأنهم "الأفراد الذين تقع أعمارهم ما بين 15 إلى 24 سنة" (المرجع 14). وقد أثار هذا التعريف، ولا يزال، نقاشاً واسع النطاق حول مدى ملاءمته للواقع العملي المتنوع في مختلف دول العالم، واتساقه في الوقت ذاته مع نصوص الاتفاقيات الدولية.

وبناءً على التعريف المشار إليه أعلاه فإن فئة الأطفال تتكون من الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة أو أقل، في حين تحدد المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأطفال لعام 1979، الأطفال بأنهم جميع من

تكون أعمارهم من الثامنة عشرة سنة فأقل. وقد ثار جدل كبير خلال عامي 1997 و1998 أثناء إعداد نص الاتفاقية رقم (182) الخاصة بمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال، حول الفرق في تعريف "الطفل" و"الشباب". وقد طلب من الأمم المتحدة خلال منتدى الشباب الدولي في "داكار" بالسنگال، في آب/أغسطس 2001، أن تقوم بإعادة النظر في تعريف الشباب، ويرفع الحد الأقصى للسن ليصل إلى 30 عاماً، حتى يفي بمتطلبات تعريف الشباب خاصة في البلدان النامية (المرجع 15).

وتشير أرقام تقرير التنمية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2002، حول عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و15 سنة، إلى أن العاملين منهم يشكلون ما نسبته 3.8 في المائة من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة مع 11.8 في المائة لإجمالي الدول النامية. وعلى الرغم من أن الدول العربية قد سجلت تقدماً كبيراً في مجال القضاء على مشكلة عمالة الأطفال، فإن اليمن والسودان لم تحققا التقدم المطلوب وذلك بسبب انخفاض معدلات التنمية في بعض أقاليم هاتين الدولتين واستمرار الحياة الرعوية التي تستخدم الأطفال بشكل مكثف (الجدول 24).

وتعد معدلات بطالة الشباب في العالم العربي من أعلى معدلات البطالة في العالم. فقد أشار تقرير منظمة العمل الدولية حول "اتجاهات التشغيل في العالم" لعام 2003 إلى أن معدلات البطالة الإجمالية ومعدلات بطالة الشباب بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى في العالم بأسره.

ويبين الجدول 25 صورة أكثر وضوحاً لحجم بطالة الشباب في عدد من الدول العربية، فيلاحظ ارتفاع معدل البطالة بينهم إلى أكثر من ثلاثة أضعاف معدل البطالة الإجمالي في هذه الدول. وتؤكد هذه الحالة وجود مشاكل ترتبط بآليات توظيف الشباب واستيعابهم في سوق العمل، فضلاً عن الخلل الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل العربي، وكذلك المشاكل المرتبطة بإدارة النواتج التعليمية التي لا تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل العربية.

وقد يكون من المفيد التنويه هنا إلى أن صورة البطالة في العالم العربي قد تكون أكثر قتامة مما تبدو وذلك في ضوء ضعف نظم وقواعد بيانات أسواق العمل، وهي من المشاكل المتكررة التي يصادفها الباحث في بنية أسواق العمل العربية، مما ينعكس سلباً على موثوقية البيانات الخاصة بالبطالة ومعدلاتها، الأمر الذي يدفع إلى اللجوء إلى التقديرات، التي عادة ما تتصف بالتفاوت والاختلاف وعدم الدقة. إن استمرار إشكالية البيانات هذه سيعني تبني سياسات وبرامج تعتمد على معلومات غير دقيقة مما يجعلها عرضة للفشل، جزئياً أو كلياً، ويرتب كلفة اقتصادية على موارد تلك الدول، وكلفة اجتماعية وربما أمنية على مجتمعاتها.

أما السمات المشتركة لبطالة الشباب في العالم عموماً، وفي دول المنطقة العربية خصوصاً، فيمكن إيجازها على النحو الآتي (المرجع 15):

(أ) تفوق البطالة بين الشباب مثلتها بين البالغين بشكل عام، ولا تخرج الدول العربية عن هذه القاعدة؛

(ب) فئة الشباب هي أكثر حساسية من فئة البالغين إزاء الصدمات والتغيرات الاقتصادية والتغير في حجم عرض العمل وبنيتها؛

(ج) تعد الإناث أكثر تعرضاً لبطالة الشباب، وخاصة الطويلة الأمد منها، مما يحرم المجتمع من إمكانية الاستفادة من قدرات الإناث ومؤهلاتهن، ويفاقم ظاهرة التمييز بين الجنسين.

وفي هذا الخصوص، يشير تقرير منظمة العمل الدولية عن الشباب في العالم لعام 2003 إلى ما يلي:

"يعد الشباب الفئة الأكثر عرضة لمشكلة البطالة دون غيرهم، وتتوافر دلائل على أنهم يلتحقون، بالضرورة لا بالاختيار، بالقطاع غير المنظم لكسب قوتهم. وتتسم أعمال ذلك القطاع بأنها عرضية في الغالب، لا تتطلب تفرغاً كاملاً، فلا يتمتع مزاولوها بمزايا وأمن العمل الدائم؛ والأسوأ من ذلك أنها تضم العاملين لحسابهم عند حد الكفاف. فبدافع من الفقر، أو من عدم إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل، لا يجد الكثير من الشباب مناصباً من التحول إلى الأنشطة غير الرسمية لكسب الدخل. ومع ضعف النمو الاقتصادي وعدم قدرته على توفير ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يصبح العمل في القطاع غير المنظم الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب، مما يجعل هدف توفير فرص عمل لائقة للجميع أمراً بعيد المنال. ومع دخول الشباب للعمل في القطاع غير المنظم وخرجهم منه فقد التمييز بين العمالة والبطالة الكثير من معناه، بحيث لم يعد لأي من العمالة والبطالة أي أهمية حقيقية" (المرجع 16).

وبطالة الشباب هي بطالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالدرجة الأساسية، والذين غالباً ما يتم تشغيلهم بأجور متدنية، لا فرق في ذلك بين الذكور والإناث منهم، وهم من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضاً لمخاطر البطالة (المرجع 15).

وفيما يلي لمحة عن برامج تشغيل الشباب في الدول العربية:

ترتبط طبيعة البطالة ونوعها بالسياسات والبرامج المطبقة في بعض الدول العربية. وقد عمل بعض الأنظمة التعليمية العربية على خلق مشكلة عرض في قوة العمل في تخصصات معينة. ففي الأردن مثلاً، تتركز البطالة بين حملة الدرجات العلمية في مجالات معينة كالعلوم الإنسانية والشريعة والدراسات الاجتماعية. وفي دول مجلس التعاون الخليجي تظهر مشكلة البطالة على شكل مرتبط بالنظرة الاجتماعية وثقافة العمل، وبعضها الآخر يعود لأسباب ترتبط بالمفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع حول عمل المرأة.

وقد عملت بعض الدول العربية على تفعيل برامج خاصة بتشغيل الشباب مثل برنامج "إنجاز" في الأردن، ومشروع "سند" في عمان، وبرنامج "الداكوم" لربط نواتج التعليم مع سوق العمل بدولة الكويت، ومدرسة "الحريري للتعليم التقني" في لبنان، و"البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب" بمملكة البحرين. وتتسم هذه البرامج بجوانب جديدة بالذكر. فبرنامج "إنجاز" في المملكة الأردنية الهاشمية يعتبر نموذجاً لإشراك القطاع الخاص في توجيه وإرشاد النشئ، خاصة في سياق تسهيل عملية الانتقال من عالم المدرسة إلى عالم العمل. وقد تم تفعيل دور القطاع الخاص من خلال الجهود التطوعية لتوعية التلاميذ بمتطلبات قطاع الأعمال، وتدريبهم على التفكير الإبداعي الابتكاري، وبالتالي مساعدتهم في تحديد خياراتهم المهنية المستقبلية. وفي سلطنة عمان، يعد برنامج "سند"، نموذجاً رائداً من حيث تصميم البرامج التي تتلائم مع الواقع المحلي ومتطلباته، وتشجيع الشباب على الاستثمار الخاص من خلال برامج خاصة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي دولة الكويت، يعتمد برنامج "الداكوم" على ربط نواتج التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

6- التوزيع القطاعي لقوة العمل العربية

تتركز غالبية قوة العمل العربية في القطاع الخدمي الذي يشكل أكبر القطاعات مساهمة في الدخل في الدول العربية، ويخرج السودان عن هذه القاعدة، فهو يعتمد وبشكل كبير على الزراعة والرعي حيث تبلغ نسبة من يعملون في هذا القطاع 60 في المائة من إجمالي العاملين (الجدول 27). كما يلاحظ بطء تطور قطاع الصناعة التحويلية في بلدان المنطقة واعتمادها بشكل أساسي على الواردات والتي تظهر نتائجها بوضوح في العجز في موازين مدفوعات هذه الدول فيما عدا تلك المصدرة للنفط.

7- إنتاجية العامل العربي

يعاني معظم الدول العربية من ضعف في الإنتاجية لأسباب متعددة من أهمها الاعتماد على القطاع العام كمشغل رئيسي للعمالة (الجدول 28). ويتصف هذا القطاع عموماً بالبيروقراطية وانخفاض الإنتاجية. ولعل انخفاض الإنتاجية لا يقتصر على القطاع العام، بل يعاني من ذلك أيضاً القطاع الخاص الصغير الحجم والساعي إلى الربحية السريعة مع ما يرافق ذلك من سيطرة الملكيات العائلية المتوارثة في هذا القطاع والتي قلما تسعى لمواكبة التطورات في مختلف المجالات التقنية والإدارية (المرجع 17).

8- التعليم في دول المنطقة العربية

تتفاوت دول المنطقة العربية من حيث المستوى التعليمي وانعكاسات ذلك على أسواق العمل في كل دولة على حدة، وكذلك على سوق العمل العربي عموماً. وقد تأثرت نواتج التعليم بشكل عام في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر تأثراً كبيراً بأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي التي أظهرت أسواقها طلباً عالياً على العمالة العربية المتعلمة ووفرت لها قدراً كبيراً من فرص العمل.

أما دول شمال أفريقيا المتوسطة فقد تأثرت بالطلب على العمالة في الدول الأوروبية عموماً والأوروبية المتوسطة بشكل خاص. غير أن شكل الطلب على العمالة كان مختلفاً. ففي حين تركز الطلب على العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون على عمالة مدربة ومتعلمة، فإن الطلب في الدول الأوروبية كان مقتصرراً على العمالة ذات المستوى التعليمي المتدني والمهارة المنخفضة، وشهدت بلدان شمال أفريقيا هجرة واسعة لعمالتها باتجاه أوروبا بالطرق الشرعية وغير الشرعية.

غير أن السكان في الفئة العمرية 5-14 الملتحقة بالتعليم في الوطن العربي تعد كبيرة قياساً بالعدد الإجمالي للسكان، وإذا ما أضيف إلى هذه الفئة الملتحقون بالتعليم ما قبل الجامعي فإنها تصبح تشكل 30-40 في المائة من إجمالي السكان في بعض الدول. ومن المؤكد أن هذه الأرقام تفرض تحدياً كبيراً على اقتصادات هذه الدول لتوفير فرص عمل ملائمة لهذه الفئات المتعلمة عند التحاقها بقوة العمل.

وتظهر حصة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أن معظم الدول العربية تقع في مستوى التنمية البشرية المتوسط من حيث الإنفاق على التعليم (الجدول 29). وفي حين تأتي اليمن في مستوى التنمية المنخفض، فقد جاءت كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ضمن المستوى المرتفع. غير أن هذه الدول، وعلى الرغم من ارتفاع إنفاقها على التعليم، فإنها ما زالت تعاني من نقص كبير في المتخصصين والأساتذة التدريسيين في المدارس والجامعات. وتعاني دول أخرى من اختلالات في نواتج التعليم لا تتسجم وطبيعة السوق وتنعكس على فئة الشباب في شكل بطالة احتكاكية وهيكلية في الوقت ذاته.

ويشير ترتيب أولويات الإنفاق في الدول العربية إلى تواضع حصة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الإنفاق على الدفاع كما يوضح ذلك الجدول 30.

وتعاني الأنظمة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي من قصور واضح في تلبية الطلب على العمالة، ليس المؤهلة منها فحسب، بل حتى في المهن التي تتطلب مهارات منخفضة. ويعود ذلك لأسباب عدة منها الثقافة المجتمعية إزاء العمل اليدوي في دول مجلس التعاون الخليجي، والرخص المادي الذي لا يساعد كثيراً في تحفيز الشباب على العمل والاعتماد على أنفسهم.

باء- مظاهر الخلل في أسواق العمل العربية: دول الخليج والأردن نموذجاً

يمكن البحث في أبرز الاختلالات في أسواق العمل إما بتناول مجموعات الدول التي تتميز بخصائص مشتركة، أو بتناول كل دولة على حدة. وضمن ما تسمح به المعلومات المتوافرة سيتم البحث في دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة تشترك في الخصائص الاقتصادية والانتاجية وتعتمد على مداخيل الصناعة النفطية اعتماداً رئيسياً كما سيتم التطرق إلى أبرز مظاهر الخلل في سوق العمل الأردني كدولة منفردة.

1- دول مجلس التعاون الخليجي

تعاني أسواق العمل في دول المجلس الست من خلل هيكلي. فقد تعدت نسبة الوافدين ثلث إجمالي سكان المنطقة عام 2001، وبلغت نسبتهم في إجمالي قوة العمل حوالي الثلثين. وأدى ذلك إلى خلل في التركيب الديمغرافي للسكان، وفي أعقاب الصدمة النفطية الأولى في مطلع سبعينات القرن الماضي، توافد للعمل في دول الخليج أعداد كبيرة من العاملين من الدول العربية والآسيوية والأجنبية. وبحلول عام 1975 بلغ إجمالي سكان دول المجلس حوالي 10 ملايين نسمة، يشكل الوافدون 26 في المائة منهم (الجدول 31)، وبلغ حجم العمالة 2,9 مليون عامل نسبة الوافدين منهم 45 في المائة. وفي عام 1981، بعد الطفرة النفطية الثانية، ارتفع حجم السكان في دول المجلس إلى 12 مليون نسمة وتساعد حجم قوة العمل إلى 4 ملايين عامل وفاقته نسبة الوافدين منهم النصف حيث بلغت 54.5 في المائة. وتؤكد إحصائيات مجلس التعاون الخليجي أن حجم السكان في الدول الأعضاء ارتفع إلى 32 مليون نسمة عام 2001، وارتفعت نسبة الوافدين بينهم إلى 34.9 في المائة كما تشير تلك الإحصائيات إلى أن حجم قوة العمل في العام نفسه بلغ 10,7 ملايين عامل وارتفعت نسبة الوافدين منهم إلى حوالي الثلثين 65 في المائة.

وكما يتضح من الجدول 31 فإن المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة لم يعودوا يمثلون سوى 22 في المائة من السكان عام 2001، و8.7 في المائة فقط من قوة العمل. أما في قطر فإن نسبة المواطنين لا تتجاوز 30 في المائة من السكان و14.1 في المائة من قوة العمل. والكويت التي أتيحت لها في مطلع التسعينات فرصة إعادة ترتيب سياستها السكانية، عادت بسرعة إلى وضع أكثر اختلالاً مما كانت عليه قبل عام الغزو، فتدنت نسبة المواطنين إلى 38.1 في المائة من السكان و19.7 في المائة من قوة العمل. ولا تستثنى الدول ذات الكثافة السكانية ومعدلات البطالة المرتفعة بين المواطنين، من تصاعد معدلات الخلل في تركيب السكان وفي تركيب قوة العمل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض دول المجلس مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين شهدت خلال هذه الفترة حركة تجنيس واسعة.

ويؤدي استمرار الخلل السكاني الراهن في دول المجلس، وفي الإمارات العربية المتحدة وقطر بشكل خاص، إلى مخاطر على الأمن الوطني والإقليمي والقومي للمجتمعات الأصلية، كما يهدد كياناتها بعد أن أصبح المواطنون مجرد أقلية من الأقليات بين السكان، وليس بالضرورة أكبرها في عدد من تلك الدول. كما أدى الاعتماد شبه المطلق على قوة العمل الوافدة إلى تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين وتهميشه. فقد فاقت نسبة قوة العمل الوافدة، أو ناهزت، ثلاثة أرباع إجمالي قوة العمل في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وعمان، وتجاوزت النصف في البحرين والمملكة العربية السعودية. وهكذا أزاح الوافدون قوة العمل المواطنة من سوق العمل عامة، ومن القطاع الخاص والمشارك خاصة حيث ترتبط المكافأة في هذين القطاعين بالجهد والإنتاجية. يستثنى من ذلك القطاعات التي منحت فيها قوة العمل المواطنة أفضلية إدارية وقانونية عالية وكانت اقتصادياتها قادرة على تحمل ذلك، مثل قطاع النفط والصناعات القائمة على النفط والغاز. وتكسب المواطنون، حيث سمحت الموازنات، في الإدارة العامة التي تعاني من بطالة مقنعة مفرطة. كما أصبحت بقية قوة العمل المواطنة تعاني من تزايد معدلات البطالة بينها. يضاف إلى ذلك ما كانت تعانيه دول المجلس دائماً من بطالة مرتفعة بين الإناث بسبب ضيق مجالات العمل المتاحة لهن (المرجع 18).

2- الأردن

يعاني سوق العمل الأردني من اختلال واضح، كما يمثل حالة فريدة من حيث الشكل والتركيب. ففي حين يعاني الاقتصاد الأردني من بطالة تتجاوز 13 في المائة، فإن الطلب على العمالة الخارجية مثل العمالة المصرية ما زال كبيراً وبالتحديد في قطاع الإنشاءات الذي أسهم بما نسبته 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 (المرجع 19).

وتتميز النظام التعليمي في الأردن بتشجيع التحصيل الجامعي الأكاديمي على حساب التعليم المهني مما خلق تضخماً في أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين، وساهم التركيز على التعليم الأكاديمي، وبخاصة في التخصصات الإنسانية والعلوم والاجتماعية، في زيادة الطلب على العمالة الوافدة لسد العجز في قطاعات الإنشاء والخدمات بشكل أساسي. ويقدر حجم العمالة الأردنية في الخارج بحوالي 350 ألف عامل، أي حوالي 23 في المائة من إجمالي قوة العمل الأردنية، ويعمل معظمهم في دول مجلس التعاون الخليجي. غير أن الأحداث السياسية في المنطقة تتحكم في مصير هؤلاء العاملين، فقد أدى احتلال الكويت عام 1990 وحرب تحريرها عام 1991 إلى عودة جماعية للعاملين في الكويت وعائلاتهم، كما عادت أعداد كبيرة أيضاً من دول المجلس الأخرى، مما خلق ضغطاً جديداً على الاقتصاد برزت آثاره لاحقاً بدءاً من العام 1996 في شكل تراجع في معدلات النمو الاقتصادي (المرجع 20).

جيم- القدرة الاستيعابية لسوق العمل العربي

تعبر القدرة الاستيعابية عن نسبة من يعملون من فئة السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، أو فئة السكان النشطين اقتصادياً. ويبين هذا المؤشر مدى قدرة سوق العمل على خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين عادة ما يعانون من البطالة بأنواعها المختلفة. ويلاحظ أن نسبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل تشهد نمواً متزايداً في جميع الدول العربية، وتسبب هذه الزيادة ضغطاً كبيراً على أسواق العمل العربية تتجلى آثاره في النسب المرتفعة للبطالة.

ويلاحظ من الجدول 32 تراجع القدرة الاستيعابية لمعظم أسواق العمل العربية ما بين عامي 1995 و2001 فيما عدا كل من تونس، والجزائر، ولبنان. وقد سجلت قطر أعلى هذه النسب 71.3 في المائة عام 2001، وكانت أفضل النسب التي تلتها 60.1 في المائة في مصر، و55.4 في المائة في البحرين، و53.9

في المائة في السودان، و52.1 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و51.6 في المائة في المغرب، و50.2 في المائة في تونس. أما بقية الدول فكانت القدرات الاستيعابية لأسواق العمل فيها تقل عن 50 في المائة، وبلغت أدناها في الجزائر 35.7 في المائة.

وتبدو هذه القدرات الاستيعابية أكثر تواضعاً، وفي حقيقة الأمر أكثر مدعاة للقلق، عند مقارنتها مع مثيلاتها في الدول الأخرى. ففي العديد من دول آسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية والجنوبية، تتجاوز القدرة الاستيعابية 90 في المائة في معظم الحالات باستثناء تركيا 86.9 في المائة والأرجنتين 84.5 في المائة. ومما يزيد من عمق هذه المشكلة في أسواق العمل العربية أن نسبة الداخلين الجدد إلى تلك الأسواق من الفئة العمرية (15 سنة فأكثر) تشهد نمواً متزايداً. فقد بلغ متوسط هذه الزيادة 4.8 في المائة سنوياً للفترة 1995-2001. وتجاوزت نسبة نمو السكان من الفئة المذكورة في عدد من الدول العربية المعدل العام بكثير، فوصلت في اليمن إلى 8.6 في المائة، وفي الإمارات العربية المتحدة 8.2 في المائة، وفي العراق 7.1 في المائة، وفي الأردن 6.4 في المائة، وفي المملكة العربية السعودية 6.2 في المائة. أما أدنى معدلات النمو فقد سجلت في المغرب 2.5 في المائة، ولبنان 2 في المائة، وتونس 1.3 في المائة⁽⁸⁾.

دال- توقعات الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل العربية

1- المعلومات

يقدم هذا القسم تقديراً للطاقة الاستيعابية المتوقعة لأسواق العمل العربية لغاية العام 2020. ولأغراض إعداد التوقعات المطلوبة فقد تم استخدام المعلومات التالية:

(أ) جداول توقعات النمو السكاني للدول العربية التي تم إعدادها في الجزء الأول من التقرير (راجع الجداول 11-15)؛

(ب) حجم قوة العمل لعام 2001 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، وذلك للدول التي توافرت بشأنها معلومات حول قوة العمل والعاملين فعلاً والمتعطلين عن العمل.

2- المنهجية

(أ) تم احتساب معدل النمو السكاني للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، لكل دولة على حدة، وذلك باستخدام معادلة النمو السنوي المركب المتواصل:

$$(1) \quad r = \ln \frac{Y}{Y_0} \div t \times 100$$

حيث:

$$\begin{aligned} r &= \text{معدل النمو} \\ \text{Ln} &= \text{اللوغاريتم الطبيعي} \\ Y &= \text{سنة المقارنة} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} Y_0 &= \text{سنة الأساس} \\ t &= \text{الفترة الزمنية} \end{aligned}$$

(ب) تم احتساب معدل النمو كما في الخطوة (1) للفترة 2000-2010 ثم للفترة 2010-2020 بصورة منفصلة لكل عشر سنوات؛

(ج) تم احتساب معدل النمو كما في الخطوة (2) ولكن للفترة 2000-2020 بأكملها دفعة واحدة (أي لعشرين سنة).

(1) السيناريو الأول

يعتمد السيناريو الأول معدل النمو السكاني للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) كما وردت في الجزء الأول من التقرير ولفترتين منفصلتين 2000-2010 و 2010-2020. ويفترض هذا السيناريو سريان نفس معدل النمو على قوة العمل، والعاملين فعلاً، والعاطلين عن العمل، وذلك لتقدير حجم البطالة والطاقة الاستيعابية لأسواق العمل للفترتين باستخدام معادلة النمو التالية:

$$\begin{aligned} \ln(Y) &= [(t*r) \div 100] + \ln(Y_0) \\ Y &= e^{[(t*r) \div 100] + \ln(Y_0)} \end{aligned} \quad (2)$$

ويبين الجدول 33 نتائج السيناريو الأول والتي تشير إلى أن تطبيق معدل النمو نفسه بالنسبة إلى السكان وقوة العمل والعاملين سوف لا تترك أثراً يذكر على معدل البطالة والقدرة الاستيعابية لأسواق العمل.

(2) السيناريو الثاني

يستمر هذا السيناريو بنفس افتراضات السيناريو الأول لفترتين منفصلتين، وتطبيق معدل النمو نفسه للسكان وقوة العمل، ولكنه يفترض تدخلاً في معدل نمو العاملين فعلاً بزيادة مقدارها نصف نقطة مئوية. ويتبين من الجدول 34 أن مثل هذا التدخل سوف يحدث أثراً إيجابياً بتخفيض معدلات البطالة بين عامي 2000 و 2010. ويلاحظ أن معدلات البطالة تنخفض بمقدار بسيط في كل من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وأعلى في بقية الدول. كما يلاحظ أن معدلات البطالة في كل من الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين تظهر أرقاماً سالبة، بينما يشير إلى إمكانية حصول عجز في قوة العمل عن تلبية احتياجات أسواق العمل، ومن ثم ضرورة استقدام عمالة وافدة للحفاظ على النمو الاقتصادي المأمول. وربما تشير هذه النتيجة إلى إمكانات تكامل أسواق العمل العربية وإيجاد حلول متبادلة لمشاكل العجز التي تعاني منها بعض الأسواق وحالات الفائض التي تشكو منها أسواق أخرى.

أما بالنسبة إلى الطاقة الاستيعابية، فإنها وفقاً لهذا السيناريو سوف تظهر تحسناً طفيفاً في الفترة الأولى في الأسواق كافة عدا الكويت، ولكن الفترة الثانية لا تشهد أي تحسن.

(3) السيناريو الثالث

يفترض هذا السيناريو تطبيق معدلات النمو للسكان النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) للفترة كاملة (2000-2020) على قوة العمل والعاملين فعلاً. وتشير نتائج هذا السيناريو في الجدول 35 إلى إمكانية حدوث تحسن كبير على مستويات البطالة في كل من مصر والجمهورية العربية السورية واليمن ولبنان، وحدث تحسن متوسط على معدل البطالة في كل من الأردن والمغرب وتونس والسودان وعمان وليبيا. أما في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين فإن معدل البطالة يصبح سالباً، أي أن هذه الدول ستكون مضطرة لاستقدام عمالة وافدة لمواجهة احتياجات أسواق العمل والإنتاج فيها. ولكن مشكلة ارتفاع معدل البطالة ستبقى قائمة بالنسبة إلى الجزائر، حيث يتراجع مستوى البطالة فيها من 28.7 في المائة عام 2001 إلى 27.2 في المائة عام 2010 ثم إلى 25.6 في المائة عام 2020، وهو ما يشير إلى ضرورة تبني سياسات يمكنها خلق المزيد من فرص العمل.

أما القدرة الاستيعابية فإنها لم تشهد أي تغير يذكر عبر الفترة الزمنية للدراسة، وهذا يستدعي بالطبع سياسات تدخلية لزيادة الطاقة الاستيعابية في الدول العربية لتلحق بمثيلاتها في الدول الأخرى المنافسة لها في العالم.

ثالثاً- إطار عام للاستفادة من النافذة الديمغرافية

يمكن تلخيص أهم استنتاجات التقرير بما يلي:

- 1- إن المنطقة العربية مقبلة على، بل وربما دخلت فعلاً، مرحلة التحول الديمغرافي، وتشهد معدلات لنمو السكان النشطين اقتصادياً [15 سنة فأكثر] أسرع من معدلات نمو الفئة المعالة اقتصادياً [أقل من 15 سنة].
 - 2- هذا التباين في معدلات النمو السكاني للفئات المذكورة الذي أصبح يعرف بـ "الهبة الديمغرافية"، يتيح للدول فرصة تعجيل النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.
 - 3- يرتبط تحويل العبء الديمغرافي الناجم عن الزيادة السكانية إلى "هبة ديمغرافية" بقدرة الدول على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل، أي زيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق العمل.
 - 4- تعاني معظم أسواق العمل في المنطقة العربية من معدلات بطالة مرتفعة، باستثناء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي عدا عُمان، كما تعاني من انخفاض في نسب المشاركة (الطاقة الاستيعابية) مقارنة بالدول الأخرى في العالم.
 - 5- يمكن لدول المنطقة العربية الاستفادة من مرحلة التحول الديمغرافي برفع نسب المشاركة، وخلق فرص عمل حقيقية للداخلين الجدد إلى أسواق العمل، بانتهاء سياسات اقتصادية حصرية على المستوى الكلي والجزئي وضمن إمكاناتها المتاحة.
 - 6- يجب القيام بجهود صادقة وكبيرة لتمكين الشباب والمرأة من الحصول على فرص العمل المجزية، وكذلك تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمعات من فرص عمل حقيقية تضمن تحسين نوعية حياتهم.
 - 7- يجب النظر بجديّة صادقة في مشكلة انخفاض إنتاجية العامل العربي مقارنة بنظيره في دول العالم.
- ويمكن في هذا الصدد اقتراح بعض المجالات، على سبيل المثال لا الحصر، يمكن من خلالها تحقيق بعض التقدم في مجال تمكين الشباب والمرأة والفئات الفقيرة والمهمشة والاستفادة من الفرصة التاريخية التي تقدمها النافذة الديمغرافية قبل إغلاقها وفوات الفرصة.

ألف- الصناعات الصغيرة والمتوسطة

انطلاقاً من اعتبار القطاع الخاص قطاعاً رائداً، وأن التنمية يمكن أن تقوم على المبادرات الفردية والتجمعات الصغيرة التي تستطيع البدء بمنشآت صغيرة ومتوسطة تعمل على زيادة التنافسية وتعظيم الإنتاجية، جاء توجه البنك الدولي ومجموعة من المؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. فقد أنفق البنك الدولي وحده ما مجموعه 10 مليارات دولار، منها مليار ونصف عام 2002 لتطوير هذا القطاع (المرجع 21).

وتعرف (الإسكوا) الصناعات الصغيرة بتلك التي يعمل فيها ما بين 4 و10 عمال، والصناعات المتوسطة بالمؤسسات التي يعمل فيها ما بين 11 و25 عاملاً (المرجع 22) وقد أصبح من المعروف أن مساهمة

المصادر البشرية في نجاح الاستثمار له أثر معنوي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى أن الهيكل الذي يوصف بأنه صغير أو متوسط يعتمد بشكل كبير على المهارة الفردية للعاملين.

وقد أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في إحداث التنمية في الدول المتقدمة، ثم طورت نفسها وموجوداتها لتصبح شركات كبيرة، بعضها عابر للقارات. غير أن الحالة في دول المنطقة العربية تبدو مختلفة كلياً. فتشجيع نمو هذه المؤسسات يترافق مع حالة من الانفتاح الاقتصادي والانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية مما يتطلب استنهاض القدرات الخلاقة التي تبدأ بأنشطة الاستثمار الصغير والمتوسط وتعمل على تطوير ذاتها وقدراتها. وحيث أن هذه القدرات الخلاقة تتوفر في عنصر الشباب على وجه الخصوص، فإن هذه المؤسسات بهيكلها وتركيبها تمثل فرص تشغيل وتدريب وإبداع للشباب في المنطقة العربية. ويساعد استيعاب الشباب في مثل هذه المؤسسات على خفض حدة البطالة المتفشية بينهم في دول المنطقة، كما يسهم في إحداث التنمية المطلوبة في ظل التحول الديمغرافي الجاري.

باء- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

استجابت دول المنطقة العربية لاحتياج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نحو متباين. فالأردن، مثلاً، مهتم بشكل كبير بفئة الشباب والعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توجيه المانحين الدوليين لدعم برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

غير أن معظم الدول العربية تفتقر لوجود إطار قانوني يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال أنظمة حماية لدعم تلك المشاريع في مراحلها الأولية، وتشجيع القطاع المصرفي على دعم هذا التوجه من خلال قروض ذات شروط ميسرة. ويعتبر توفر التمويل اللازم من أهم المشاكل التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة، وتحديدًا عندما يكون السجل المهني المتخصص للأشخاص القائمين عليها محدوداً، حيث أن هيكل وتركيب المصارف التجارية ومعاييرها المتعلقة بالتمويل لا تراعي عموماً ما يمكن تسميته "النجاح الأولي المحتمل" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذا لم يتم تطوير وسائل ومعايير إدارية ومحاسبية لتقييم طلبات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمقدار الكافي، الأمر الذي يدفع الكثيرين من الراغبين بالبداية في مثل هذه المشاريع إلى اللجوء إلى التمويل الشخصي والدعم العائلي للحصول على التمويل الملائم. وربما يؤدي عدم توفر هيكل تمويلي مناسب وخطة تمويلية واضحة، إلى إدارة مالية غير سليمة أو غير متوازنة، ويزيد احتمالات الفشل المستقبلي لمثل هذه المشاريع.

أما في حال توفر التمويل المصرفي، ومع اقتناع المصارف التجارية بارتفاع عنصر المخاطرة، فإن مثل هذه المشاريع تتحمل نسب فائدة عالية قد تساهم في فشلها. ومن هنا ينبغي تدخل الجهات الداعمة لهذه المشاريع كضامن أو كفيل لدى المصارف لتخفيف أعباء ديونها.

ومع تزايد الاهتمام بالإشكاليات المتعلقة بالمخاطرة، وفرت بعض الدول قنوات تمويل مختلفة. فالأردن، على سبيل المثال، قدم مجموعة من الحلول مثل برامج دعم المشاريع الصغيرة من خلال برنامج الإنماء الأمريكي "أمير" (AMIR)، وبرامج ضمان القروض من خلال التعاون مع برنامج "إجاده" (EJADA)، ومؤسسة ضمان القروض والذي يغطي 70 في المائة من مخاطر الإقراض. ويمكن هنا اقتراح بعض التوصيات التالية المرتبطة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- 1- ضرورة بناء برامج نوعية للتعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على دورها التنموي المهم في الاقتصاد والأهداف المرجوة من توفير الدعم لها.
- 2- إيجاد إطار قانوني يحكم القضايا المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشائها والمحافظة على بقائها واستمرارها والأمور المتعلقة بالتشغيل والتوظيف فيها.
- 3- توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج الدعم المحلية والدولية.
- 4- توفير إطار قانوني يحكم تمويل هذه المشاريع ويعمل على مسانبتها وتمديد فترات السماح لها لتسديد القروض وخفض الفائدة عليها.
- 5- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة الجدوى والتحليل المالي لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 6- إنشاء هيئات حكومية متخصصة لدعم وتنظيم قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- 7- توفير هيكل ضريبي منافس يساهم في زيادة الربحية وربط الإعفاء بالقدرة التوظيفية ونمو المشروع.

جيم- الحكم السليم

إن الزيادة المطردة في معدلات النمو وما يرافقها من ازدهار اقتصادي في التجارة والصناعة وقطاع الأعمال، قد يكون ظاهرياً ذا مدلول حسن في حين تتراافق معه زيادة مطردة في الفوارق الاجتماعية والطبقية بين أفراد المجتمع، ولعل التجربة الصينية وتجارب العديد من دول شرق آسيا ينطبق عليها هذا التوصيف.

ويعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع خيارات أفراد المجتمع ككل"، ويعرّف التنمية البشرية المستدامة بأنها "التي تضع الناس في مركز العملية التنموية، وتجعل الغاية المركزية للتنمية ترتبط بخلق وتحسين المناخ المحفز للحياة الطويلة والصحية والمبدعة للناس" (المرجع 23). وعليه فإن السير على طريق التنمية البشرية المستدامة يتطلب "حكماً سليماً" يعمل على خلق المناخ الذي أشار إليه التعريف، ويمتاز هذا المفهوم بأنه شفاف وقابل للمساءلة والمحاسبة، وهو كذلك فاعل وعادل.

كما أن الحكم السليم يعمل على تفعيل دور القانون من خلال التطبيق العادل له دون محاباة، كما يضمن وصول صوت الفئة الفقيرة والمهمشة والأكثر تعرضاً للمشاكل الاقتصادية إلى مراجع صنع القرار.

وتقوم الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على ثلاث دعائم رئيسية هي: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهي دعائم مهمة لتحقيق التنمية المستدامة. ففي حين تقوم الدولة بتوفير البيئة الملائمة على المستوى السياسي والقانوني، يقوم القطاع الخاص بتوليد الدخل وخلق الوظائف، فيما يوفر المجتمع المدني التفاعل السياسي والاجتماعي المطلوب لنجاح الدعائتين السابقتين (المرجع 24). ويقع توفير فرص العمل على رأس الهرم في أي مصفوفة أو خطة من خطط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تستهدف تحسين نوعية الحياة وصولاً إلى مرحلة التنمية البشرية المستدامة. ويبرز في هذا المجال دور الحكم السليم في توفير فرص العمل للأفراد، وللشباب تحديداً، وفق أسس وأصول لا تحابي،

ولا تميز بين شخص وآخر بحسب الجنس أو الدين أو العرق، حيث إن الرضا الوظيفي يتحقق في نفوس الأفراد إذا استطاعوا الحصول على الوظائف التي تتلاءم وإمكاناتهم ومؤهلاتهم، وتمكنوا من خلال هذه الوظائف من الترقى بناءً على الكفاية والمقدرة التي تؤهل الأفراد لاحقاً لممارسة السلطة وبالتالي تداولها بين الناس على نحو عادل.

دال- الدعم السياسي للهيئة الديمغرافية

يساعد تأمين الدعم السياسي واعتبار أن الهيئة الديمغرافية مشروع تنموي، في القضاء على الفقر وبما يعكس الأهمية القصوى للسكان ودورهم الفعال في تحقيق أهداف الألفية الثالثة وتأمين الاستخدام الكامل مع رفع الإنتاجية، وتحسين الموارد البشرية من شأنه أن يساهم في الاستفادة من الفرص التي تقدمها النافذة الديمغرافية، وهذا يعني أن الدعم السياسي لهذه الفرصة سيجتهد للحكومات والمنظمات الدولية تأمين تحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الألفية الثالثة، باعتباره نهجاً يعتمد التغيرات الديمغرافية في تحسين الكفاءة الاقتصادية مع تأمين المزيد من العدالة الاجتماعية. وهذا النهج، في الوقت الذي يحاول تأمين معدلات نمو اقتصادية عالية، يعمل أيضاً على إعطاء الإنسان الأولوية في عملية الإنتاج ويتعامل معه باعتباره هدف الإنتاج ووسيلته في آن واحد. وهو بذلك يترجم المبادئ الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة ومبادئ الألفية الثالثة ويضعها في نموذج قياسي يعمل على دمج العوامل الديمغرافية في عملية التخطيط للتنمية.

ويمكن هنا اقتراح ما يلي:

1- أن تعتمد الدول نماذج الاقتصاد القياسي الكلي التي تم تطويرها لتستوعب التغيرات الديمغرافية التي تطرأ على الهيكلية العمرية للسكان باعتبارها شرطاً أساسياً في تقدير العوائد التي تنتجها الهيئة الديمغرافية من ناحية وفي صياغة السياسات الاقتصادية وسياسات تنمية الموارد البشرية من ناحية أخرى. وبما أن الهيئة الديمغرافية هي نهج ديناميكي يساعد متخذي القرار في الاستفادة من التغيرات التي تطال الهيكل العمري للسكان، فإن هذا النهج يمكن أن يشكل الإطار العام لخطط وبرامج وسياسات اقتصادية واجتماعية وإدارية تساهم في التعجيل للوصول إلى معدلات إعالة منخفضة في البلدان التي لا يزال انخفاض معدلات خصوبتها إما بطيئاً أو مستقراً عند معدلات بعيدة عن مستوى الإحلال.

2- تطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية، ولا سيما منها تلك التي تنجم عن التغيرات الديمغرافية (العرض من العمل) وما إليها من أدوات مساندة كتحسين كفاءة الإنتاج لتجاوز مشكلة انخفاض الإنتاجية وخاصة في قطاع الزراعة والخدمات. أما قطاع الصناعة، فعلى الدولة تشجيع عملية تنمية العمالة بغية استقطاب واستيعاب المزيد من القوى العاملة الماهرة لتكوين رصيد تنافسي يسمح بالمقارنة والمضاربة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويضمن التوازن الهيكلي القطاعي لهذه القوى. وهذا ما يعزز مكانة الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة من خلال زيادة الصادرات ويجلب بالتالي الاستثمارات المادية والتقنية. فإضافة إلى استراتيجيات دعم الصناعات الصغيرة تشير بعض الدراسات إلى أن القطاع الاقتصادي الذي يمكن أن تعول عليه اقتصادات الدول العربية لخلق قيمة مضافة تتراوح معدلات نموها بين 5 في المائة و6 في المائة سنوياً ولتأمين معدلات نمو للتشغيل تبلغ 4.3 في المائة سنوياً في المتوسط، هو قطاع الإسكان. وهذا القطاع بطبيعته يعتمد على يد عاملة كثيفة، إذ يعتمد في خلق القيمة المضافة على إحلال الأيدي العاملة بدلاً من التكنولوجيا، وفي الوقت نفسه، سيزداد حجم الطلب على المساكن نتيجة لزيادة طلب السكان الشباب للذين هم في سن الزواج وفي مرحلة تكوين العائلة (المرجع 25).

3- إشراك النظام التعليمي في العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ودمجه في عملية التخطيط الإنمائي. ولذلك ينبغي العمل على صياغة أهداف النظام كي تكون منسجمة مع احتياجات المجتمع. فالتعليم نظام له مدخلات ومخرجات تؤثر وتتأثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك المتصلة باحتياجات سوق العمل، إذ يعتبر نظام التعليم الرافد الأساسي للموارد البشرية العالية الكفاءة والمهارة. ولعل الأهم هو العمل على تعديل وإصلاح التعليم العالي بحيث يكون أداة مطواعة لخدمة العملية التنموية وارتباطها بالسوق العالمية. فبدلاً من أن يكون النظام التعليمي مرآة تعيد إنتاج ما هو سائد في المجتمع يمكن تطويره كي يكون أداة للتطور والتنمية الكلية. وكما هو معلوم، فالنظم التعليمية التقليدية تتميز بالانتقائية والغرابة، إذ عبر قنواتها وأدواتها المختلفة تشجع الأفضل على الاستمرار في متابعة الدراسة، وتؤدي بالآخرين إلى التسرب عبر المراحل التعليمية بحيث لا يصل إلى المرحلة الثالثة الجامعية إلا القلة التي تتمتع بفرص حياتية أفضل.

4- أن تعمل الدول على إنشاء نظام معلومات لسوق العمل يهدف إلى توفير قناة مناسبة للتشغيل تعتمد على تحديد نوعية الطلب على القوى العاملة، وذلك حسب احتياجات سوق العمل للمهن والمهارات والمستويات التعليمية في عملية تحديد نوعية المهن والمهارات المطلوبة والمتوفرة.

5- الاهتمام بالنظم الحديثة للتدريب والتي تعمل على تطوير المهارات المتوفرة وتحديث المهارات غير المتوفرة بالإضافة إلى ضرورة تلافى انخفاض العمالة الحالية المتأدية عن جهل التقنيات، ووضع سياسات تدريبية تعزز من القدرات التنافسية للقوى العاملة وتؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمصادر.

6- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بحيث يجب أن تشمل المزايا التي تمنح للمستثمر الأجنبي المستثمر الوطني أيضاً. وفي هذه الحالة، فإن الإعفاءات الضريبية وحدها غير كافية لتشجيع الاستثمار. فلا بد من توافر بنية أساسية مادية من طرق وموانئ ومواصلات واتصالات وظروف معيشية مناسبة. ولا بد من وجود نظام قانوني واضح ومبسط يعترف بالحقوق ويوفر الحماية لها، ونظام قضائي فاعل وعادل وسريع. كذلك لا بد من توافر معلومات وإحصاءات سليمة وحديثة، ومن سياسات مالية ونقدية مستقرة بعيدة عن المفاجآت، علماً بأن الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي أمران بالغ الأهمية. وإذا كانت هذه المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية ضرورية، فإنه يجب أن تتوافر بالإضافة إلى ذلك إدارة حكومية معروفة بالنزاهة والكفاءة.

مراجع الجزء الثاني

- 1- Bloom, D., "Demographic Transition and Economic Opportunity: The case of Jordan", (2001).
- 2- Solow, R.M., "Technical Progress and Aggregate Production Function", *Review of Economics and Statistics*, vol. 39, pp. 312-320 (1957).
- 3- Bloom, D., "Economic Development and the Demographic Transition: the role of cumulative causality". CAER II, P.N (51), (1999).
- 4- Bloom, D., Canning, D., and Malaney, P., "Demographic Change and Economic Growth in Asia", *Population and Development Review*, vol. 26, supp., pp. 257-290, (2000).
- 5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، "الترابط بين السكان والتنمية والفقر على الصعيد الكلي"، المنتدى الإقليمي العربي للسكان (بيروت 19-21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004).
- 6- Peterson, P, Gray Dawn, "How the Coming Age Wave Will Transform America and the World", Times Books, New York, (1999).
- 7- إيلي يشوعي، "تأثير السياسات الاقتصادية على النمو السكاني في العالم العربي"، (ورقة غير منشورة).
- 8- Youssef, T., "Macroeconomic Aspects of the New Demography in the Middle East and North Africa" (unpublished paper).
- 9- Middle East Institute, Population Challenges and Economic Growth, Conference Summary.
- 10- Williamson J.G. and Youssef, T., "Demographic Transitions and Economic Performance in the Middle East and North Africa" in Human Capital, Population Economics in the Middle East, An Economic Research Forum Edition edited by Ismail Sirageldin, The American University in Cairo Press, 2002.
- 11- الأمم المتحدة، "تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (القاهرة 5-13 أيلول/سبتمبر 1994).
- 12- البنك الدولي، إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد، (أيلول/سبتمبر 2003).
- 13- ILO, KILM "Key indicators of the Labor Market", <http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/kilm/index.htm>.
- 14- Ohiggin, N., "Youth Unemployment and Employment Policy: A Global Perspective", ILO, Geneva (2001).
- 15- منظمة العمل الدولية، "بطالة الشباب في الوطن العربي نحو منظور جديد للتعامل مع تحدي العصر"، متاح على الموقع: <http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/employment/youthemploy/papers/index.htm>.
- 16- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية الاجتماعية، الدورة الحادية والأربعون (10-21 شباط/فبراير 2003)، "التقرير عن الشباب في العالم لعام 2003".

- 17 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص 175.
- 18 علي خليفة الكواري، "إصلاح الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، متاح على الموقع: <http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=35631>
- 19 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2003.
- 20 Workers Advice Center: <http://www.workersadvicecenter.org/labor.html>.
- 21 Beck T., Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, "Small and Medium Enterprises, Growth, and Poverty: Cross-Country Evidence", *World Bank Policy Research*, Working Paper 3178, (December 2003).
- 22 United Nations, Economic and Social Commission in Western Asia, "Potential of Manufacturing SMEs For Innovation In Selected ESCWA Countries", E/ESCWA/ID/2001/2, 25 April 2001.
- 23 United Nations, "Human Development Report", UNDP, (1994).
- 24 United Nations, "Governance For Sustainable Human Development", UNDP, (1997).
- 25 Pierre Dhonte, Rona Bhattacharya, and Tarik Yousef. IMF, "Demographic Transition in the Middle East: Implications for Growth, Employment and Housing" (WP/00/41).

جداول التقرير

الجدول 1- المؤشرات الديمغرافية الرئيسية للدول العربية للفترة 2005-2000

العمر المتوقع لدى الولادة	معدل وفيات الأطفال	معدل الخصوبة الكلية	معدل النمو السنوي للسكان	عدد السكان (بالآلاف)	الدولة
66.7	43.7	4.1	2.3	303 614	مجموع الدول العربية
71.0	23.9	3.6	2.7	5 401	الأردن
74.7	13.6	2.8	1.9	2 966	الإمارات العربية المتحدة
74.0	14.2	2.7	2.2	717	البحرين
72.8	23.3	2.0	1.1	9 780	تونس
69.7	43.9	2.8	1.7	31 533	الجزائر
60.8	67.0	4.9	2.8	725	جزر القمر
72.8	20.7	3.0	1.9	5 498	الجمهورية العربية الليبية
71.9	22.3	3.3	2.4	17 590	الجمهورية العربية السورية
45.7	102.4	5.7	1.6	698	جيبوتي
55.6	77.0	4.4	2.2	33 244	السودان
47.9	117.7	7.3	4.2	9 685	الصومال
60.7	83.3	4.8	2.7	24 842	العراق
72.4	19.7	5.0	2.9	2 810	عمان
72.4	20.7	5.6	3.6	3 495	فلسطين
72.2	12.3	3.2	1.5	606	قطر
76.6	10.8	2.7	3.5	2 482	الكويت
73.5	17.2	2.2	1.6	3 624	لبنان
68.8	40.6	3.3	2.0	71 219	مصر
52.5	96.7	5.8	3.0	2 850	موريتانيا
68.7	42.1	2.7	1.6	30 319	المغرب
72.3	20.6	4.5	2.9	23 868	المملكة العربية السعودية
60.0	70.6	7.0	3.5	19 663	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 2- حجم السكان والنمو السكاني في الدول العربية

معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		الزيادة السكانية السنوية (بالآلاف)		عدد السكان (بالآلاف)			الدولة
-2000 2020	-1980 2000	-2000 2020	-1980 2000	2020	2000	1980	
2.04	2.61	7 237	5 836	431 397	286 650	169 935	مجموع الدول العربية
2.03	4.08	126	141	7 560	5 035	2 225	الأردن
1.47	5.11	48	90	3 786	2 820	1 015	الإمارات العربية المتحدة
1.80	3.34	15	16	969	677	347	البحرين
1.00	1.93	105	152	11 621	9 519	6 469	تونس
1.46	2.39	512	575	40 479	30 245	18 740	الجزائر
2.46	3.00	22	16	1 154	705	387	جزر القمر
1.71	2.71	107	110	7 378	5 237	3 043	الجمهورية العربية الليبية
2.07	3.07	426	380	25 077	16 560	8 959	الجمهورية العربية السورية
1.57	3.56	12	17	912	666	327	جيبوتي
1.74	2.42	653	602	44 493	31 437	19 387	السودان
3.60	1.48	460	112	17 928	8 720	6 487	الصومال
2.46	2.92	738	513	37 992	23 224	12 962	العراق
2.56	3.94	87	71	4 349	2 609	1 187	عمان
3.21	3.85	144	86	6 064	3 191	1 476	فلسطين
1.29	4.65	9	18	752	581	229	قطر
2.42	2.46	70	44	3 647	2 247	1 375	الكويت
1.17	1.32	46	40	4 395	3 478	2 669	لبنان
1.78	2.17	1 453	1 193	96 852	67 784	43 915	مصر
2.63	2.49	91	52	4 473	2 645	1 609	موريتانيا
1.43	2.03	481	486	38 726	29 108	19 382	المغرب
2.46	4.18	705	627	36 253	22 147	9 604	المملكة العربية السعودية
3.54	3.97	926	494	36 537	18 017	8 140	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 3- معدلات الولادات والوفيات والنمو الطبيعي للسكان للفترة 1980-2020

معدل النمو الطبيعي (لكل ألف من السكان)				معدل الوفيات الخام (لكل ألف من السكان)				معدل الولادات الخام (لكل ألف من السكان)				الدولة
-2015 2020	-2005 2010	-1995 2000	-1980 1985	-2015 2020	-2005 2010	-1995 2000	-1980 1985	-2015 2020	-2005 2010	-1995 2000	-1980 1985	
17.9	21.4	23.1	29.3	6.0	6,6	7.5	11.7	23.9	28.0	30.6	41.0	مجموع الدول العربية
16.3	20.9	26.3	33.4	4.1	4.1	4.6	8.9	20.4	25.0	30.9	42.3	الأردن
9.9	12.7	16.7	25.5	4.1	2.7	2.3	4.0	14.1	15.5	19.0	29.5	الإمارات العربية المتحدة
11.1	14.3	19.7	28.3	3.9	3,3	3.2	4.5	15.0	17.5	23.0	32.8	البحرين
9.6	11.2	13.2	26.1	5.8	5,5	5,5	7.6	15.4	16.7	18.7	33.6	تونس
12.4	16.2	18.1	30.2	5.2	5.3	6.0	10.4	17.6	21.5	24.1	40.6	الجزائر
20.5	26.3	29.1	35.0	6.0	7.5	9.4	13.7	26.5	33.8	38.6	48.7	جزر القمر
13.5	18.3	19.1	34.8	4.6	4.3	4.2	10.9	18.1	22.7	23.2	45.6	الجمهورية العربية الليبية
17.2	22.2	25.4	38.2	3.7	3.7	4.2	8.2	20.8	25.9	29.6	46.4	الجمهورية العربية السورية
16.7	19.0	25.1	25.3	15.6	17.7	17.2	19.0	32.3	36.7	42.3	44.3	جيبوتي
14.4	18.2	23.9	25.6	10.3	11.6	12.1	15.9	24.7	29.7	36.0	41.6	السودان
32.4	34.3	32.2	29.8	12.1	15.2	20.2	22.0	44.5	49.6	52.4	51.8	الصومال
21.0	25.2	27.4	32.9	5.3	7.4	9.8	8.1	26.3	32.6	37.3	41.0	العراق
21.2	26.8	27.9	38.3	3.5	3.2	3.4	7,7	24.6	30.0	31.3	46.0	عُمان
27.7	32.3	36.8	35.5	3.2	3.8	5.0	9.1	30.9	36.0	41.8	44.6	فلسطين
9,9	11.4	18.4	23.8	5.4	4.1	3.6	4.9	15.3	15.5	22.0	28.7	قطر
11.1	15.5	20.9	31.4	3.2	2.1	1.9	3.2	14.4	17.6	22.8	34.6	الكويت
9.7	12.3	15.0	20.5	5.7	5.4	5,5	8,8	15.4	17.8	20.4	29.3	لبنان
15.0	20.0	20.4	26.3	5,5	5.9	6.7	12.4	20.5	25.9	27.0	38.7	مصر
23.0	26.8	27.1	25.7	10.2	12.8	15.5	17.5	33.2	39.6	42.6	43.2	موريتانيا
12.7	16.2	17.8	25.7	5.6	5.8	6,6	11.4	18.3	21.9	24.4	37.1	المغرب
19.6	24.8	29.0	33.9	3.5	3.5	3.9	7.8	23.0	28.3	32.9	41.7	المملكة العربية السعودية
35.5	36.3	35.5	38.7	6.0	8.0	10.4	16.8	41.4	44.3	46.0	55.6	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 4- معدل وفيات الرضع في الدول العربية للفترة 1980-2020

التغير في معدلات وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)	معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)					الدولة
	-2015 2020	-2010 2015	-2000 2005	-1995 2000	-1980 1985	
2000-1980						
24.8	28.9	33.1	43.7	49.8	74.7	مجموع الدول العربية
25.8	14.7	17.1	23.9	28.3	54.1	الأردن
15.9	9.5	10.4	13.6	15.7	31.6	الإمارات العربية المتحدة
5.7	9.6	10.9	14.2	16.3	22.0	البحرين
31.7	15.0	17.6	23.3	27.6	59.3	تونس
34.5	26.3	31.3	43.9	53.5	88.0	الجزائر
29.3	42.3	49.6	67.0	76.3	105.6	جزر القمر
23.4	14.4	16.2	20.7	23.6	47.0	الجمهورية العربية الليبية
32.4	14.0	15.8	22.3	26.9	59.3	الجمهورية العربية السورية
22.7	76.8	85.4	102.4	109.8	132.5	جيبوتي
26.1	54.4	61.7	77.0	84.1	110.2	السودان
9.8	85.9	94.5	117.7	133.4	143.3	الصومال
21.1-	37.8	49.4	83.3	94.8	73.8	العراق
35.7	14.2	15.4	19.7	22.6	58.3	عمان
26.6	14.2	15.9	20.7	24.0	50.6	فلسطين
18.2	8,8	9,9	12.3	15.8	34.0	قطر
9.5	8,8	9.2	10.8	12.3	21.8	الكويت
24.5	13.0	14.2	17.2	20.0	44.4	لبنان
58.5	23.4	28.1	40.6	49.0	107.5	مصر
14.1	71.7	79.7	96.7	105.6	119.6	موريتانيا
43.8	24.3	29.3	42.1	52.2	95.9	المغرب
33.5	12.9	14.7	20.6	25.0	58.4	المملكة العربية السعودية
46.0	44.6	52.9	70.6	80.0	125.9	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 5- العمر المتوقع لدى الولادة في الدول العربية للفترة 1980-2020

عدد السنوات المكتسبة			العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام)															الدولة
-2000 2020	-2000 2015	-1980 2000	2020-2015			2015-2010			2005-2000			2000-1995			1985-1980			
كلا الجنسين			كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	
3.8	2.5	5.9	70.5	72.4	68.9	69.2	71.1	67.6	66.7	68.5	65.1	65.3	67.1	63.8	59.5	61.3	58.0	مجموع الدول العربية
3.4	2.3	6.0	74.4	76.1	72.9	73.3	74.9	71.9	71.0	72.5	69.7	69.7	71.0	68.5	63.7	65.8	61.9	الأردن
2.3	1.5	5.2	77.0	80.0	75.7	76.2	79.2	74.9	74.7	77.4	73.3	73.8	76.4	72.3	68.6	71.4	67.1	الإمارات العربية المتحدة
2.6	1.8	4.1	76.6	78.7	75.1	75.8	77.9	74.3	74.0	75.9	72.5	73.0	75.1	71.3	68.9	71.4	67.1	البحرين
2.9	1.9	6.8	75.7	78.1	73.4	74.7	77.1	72.4	72.8	74.9	70.8	71.7	73.7	69.8	64.9	66.5	63.6	تونس
3.6	2.5	7.4	73.3	75.2	71.5	72.2	74.0	70.5	69.7	71.3	68.1	67.9	69.3	66.6	60.5	62.0	60.0	الجزائر
5.8	4.0	5.9	66.6	67.7	65.4	64.8	66.2	63.4	60.8	62.2	59.4	58.8	60.2	57.4	52.9	55.0	51.0	جزر القمر
2.9	2.0	9.4	75.7	78.4	73.6	74.8	77.4	72.8	72.8	75.4	70.8	71.6	74.2	69.6	62.2	64.2	60.6	الجمهورية العربية الليبية
3.1	2.2	8.0	75.0	76.5	73.4	74.1	75.5	72.6	71.9	73.1	70.6	70.5	71.6	69.4	62.5	64.4	60.8	الجمهورية العربية السورية
2.6	0.5	2.3	48.3	48.6	47.9	46.2	46.5	45.8	45.7	46.8	44.7	47.0	48.5	45.5	44.7	46.4	43.2	جيبوتي
3.4	1.4	5.9	59.0	59.8	58.2	57.0	57.8	56.1	55.6	57.1	54.1	55.0	56.4	53.6	49.1	50.6	47.8	السودان
7.1	5.1	1.8	55.0	56.6	53.4	53.0	54.6	51.4	47.9	49.5	46.4	44.8	46.3	43.3	43.0	44.6	41.4	الصومال
8.6	6.2	3.6	69.3	71.2	67.6	66.9	68.5	65.4	60.7	62.3	59.2	58.7	60.3	57.2	62.3	63.7	61.1	العراق
2.2	1.6	8.9	74.6	77.0	73.1	74.0	76.2	72.6	72.4	74.4	71.0	71.6	73.4	70.2	62.7	64.3	61.3	عمان
2.6	1.8	7.0	75.0	76.8	73.2	74.2	76.0	72.4	72.4	74.0	70.8	71.4	73.0	69.8	64.4	66.2	62.7	فلسطين
2.9	1.9	3.9	75.1	78.4	73.5	74.1	77.4	72.5	72.2	75.4	70.5	70.9	74.2	69.3	67.0	69.8	65.4	قطر
1.8	1.3	4.4	78.4	81.1	76.7	77.9	80.6	76.2	76.6	79.0	74.9	75.7	78.2	74.1	71.3	73.7	69.6	الكويت
2.2	1.5	6.7	75.7	77.5	73.7	75.0	76.7	73.2	73.5	75.1	71.9	72.6	74.1	71.1	65.9	68.0	63.9	لبنان
4.0	2.8	10.5	72.8	75.2	70.6	71.6	74.0	69.4	68.8	71.0	66.7	67.0	69.0	65.2	56.5	57.8	55.3	مصر
6.0	4.0	3.1	58.5	60.1	56.9	56.5	58.1	54.9	52.5	54.1	50.9	50.5	52.1	48.9	47.4	49.1	45.9	موريتانيا
4.0	2.8	8.3	72.7	74.7	70.7	71.5	73.5	69.5	68.7	70.5	66.8	66.6	68.5	64.8	58.3	60.1	56.7	المغرب
3.0	2.1	8.3	75.3	77.1	73.9	74.4	76.1	73.1	72.3	73.7	71.1	70.9	72.2	69.9	62.6	64.1	61.4	المملكة العربية السعودية
6.0	4.0	8.9	66.0	67.1	64.9	64.0	65.1	62.9	60.0	61.1	58.9	58.0	59.1	56.9	49.1	49.3	48.8	اليمن

الجدول 6- معدل الخصوبة الكلية في الدول العربية للفترة 1980-2020

معدل الإحلال الصافي العام	معدل الخصوبة الكلية (طفل لكل امرأة)					الدولة
	-2015 2020	-2010 2015	-2000 2005	-1995 2000	-1980 1985	
..	3.1	3.4	4.1	4.4	6.2	مجموع الدول العربية
2035-2030	2.5	2.8	3.6	4.1	6.8	الأردن
2025-2020	2,2	2.3	2.8	3.2	5.2	الإمارات العربية المتحدة
2020-2015	2.0	2,2	2.7	3.0	4.6	البحرين
2005-2000	1.9	1.9	2.0	2.3	4.9	تونس
2020-2015	2.1	2.3	2.8	3.2	6.4	الجزائر
2050<	3,3	3.8	4.9	5.4	7.1	جزر القمر
2025-2020	2,2	2.4	3.0	3.4	7.2	الجمهورية العربية الليبية
2035-2030	2.4	2.6	3,3	3.8	7.3	الجمهورية العربية السورية
2050<	4.2	4.8	5.7	6.1	6,6	جيبوتي
2050-2045	3.1	3.4	4,4	4.9	6.0	السودان
2050<	6.1	6,6	7.3	7.3	7.3	الصومال
2045-2040	3,3	3.8	4.8	5.3	6.4	العراق
2050<	3.5	3.9	5.0	5.4	7.2	عمان
..	4.1	4.6	5.6	6.0	7.0	فلسطين
2030-2025	2.4	2.6	3.2	3.7	5,5	قطر
2030-2025	2,2	2.3	2.7	2.9	4.9	الكويت
2010-2005	1.9	2.0	2,2	2.3	3.8	لبنان
2035-2030	2.5	2.8	3,3	3.5	5.3	مصر
2050<	4.5	5.0	5.8	6.0	6.3	موريتانيا
2030-2025	2.3	2.4	2.7	3.0	5.4	المغرب
2045-2040	3.0	3.4	4.5	5.1	7.2	المملكة العربية السعودية
2050<	6.0	6.3	7.0	7.3	8.5	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 7- معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 1995-2000 ومتوسط عدد سنوات العزوبة عند الزواج في عدد من الدول العربية

معدل الخصوبة الكلية	متوسط عدد سنوات العزوبة عند الزواج		الدولة
	1995-1990 ^(*)	1988-1980 ^(*)	
2000-1995			
2.3	26.6	24.9	تونس
3.2	25.9	23.8	الجزائر
4.9	22.7	-	السودان
3.8	24.5	21.5	الجمهورية العربية السورية
2.3	27.5	25.7	لبنان
3.4	29.2	-	الجمهورية العربية الليبية
3.5	22.2	21.4	مصر
3	25.3	23.5	المغرب
6	23.8	20.5	موريتانيا
7.3	20.8	-	اليمن
3	24.3	-	البحرين
5.1	24.2	21.7	المملكة العربية السعودية
5.4	22	19.2	عمان
3.7	26.5	22.8	قطر
2.9	25.3	21.7	الكويت
3.2	24.3	23.1	الإمارات العربية المتحدة

المصادر: 1- جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، مؤشرات صحة الأم والطفل في الدول العربية، الإصدار الأول على قرص مدمج، أيار/مايو 1999.

2- التقارير الرئيسية لمسح صحة الأم والطفل ومسح صحة الأسرة في دول الخليج العربية.

(*) لسنة ضمن الفترة المذكورة أو قريبة منها.

الجدول 8- معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 1995-2000 ونسبة استخدام وسائل منع الحمل (كل الوسائل والوسائل الحديثة) في عدد من الدول العربية

نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل					معدل الخصوبة الكلية (2000-1995)	الدولة
2001	1995(*)		1985(*)			
كل الوسائل	الوسائل الحديثة	كل الوسائل	الوسائل الحديثة	كل الوسائل		
60	51	60	34	41	2.3	تونس
56.9	49	52	31	36	3.2	الجزائر
8.3	7	8	6	9	4.9	السودان
36.1	28	36	15	20	3.8	الجمهورية العربية السورية
61	37	61	-	-	2.3	لبنان
39.7	26	40	-	-	3.4	الجمهورية العربية الليبية
56.1	46	48	29	30	3.5	مصر
50.3	42	50	21	26	3	المغرب
3,3	1	3	0	1	6	موريتانيا
20.8	10	13	1	1	7.3	اليمن
61.8	31	62	30	53	3	البحرين
31.8	29	32	-	-	5.1	المملكة العربية السعودية
23.7	18	24	8	9	5.4	عمان
43.2	32	43	29	32	3.7	قطر
50.2	41	50	32	35	2.9	الكويت
27.5	24	27	-	-	3.2	الإمارات العربية المتحدة

المصادر: 1- جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، مؤشرات صحة الأم والطفل في الدول العربية، الإصدار الأول على قرص مدمج، أيار/مايو 1999.

2- التقارير الرئيسية لمسح صحة الأم والطفل ومسح صحة الأسرة في دول الخليج العربية.

(*) للسنة نفسها أو لسنة قريبة من السنة المذكورة.

الجدول 9- معدل الخصوبة الكلية خلال الفترة 1995-2000 ومتوسط فترة الإرضاع الطبيعي (بالشهور) في عدد من الدول العربية

متوسط فترة الإرضاع		معدل الخصوبة الكلية		الدولة
1998-1990 ^(*)	1989-1987 ^(*)	2000-1995		
15.3	-	2.3		تونس
12.5	-	3.2		الجزائر
19.2	-	4.9		السودان
13.3	-	3.8		الجمهورية العربية السورية
9.1	-	2.3		لبنان
11	-	3.4		الجمهورية العربية الليبية
17.8	-	3.5		مصر
12.4	-	3		المغرب
19.4	-	6		موريتانيا
16.8	-	7.3		اليمن
14.6	11.1	3		البحرين
12.5	13	5.1		المملكة العربية السعودية
-	15.9	5.4		عمان
8.5	10.2	3.7		قطر
5.3	10.3	2.9		الكويت
12	9	3.2		الإمارات العربية المتحدة

المصادر: 1- جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، مؤشرات صحة الأم والطفل في الدول العربية، الإصدار الأول على قرص مدمج، أيار/مايو 1999.

2- التقارير الرئيسية لمسح صحة الأم والطفل ومسح صحة الأسرة في دول الخليج العربية.

(*) لسنة ضمن الفترة المذكورة أو لسنة قريبة منها.

الجدول 10- مؤشرات المحددات الوسيطة للخصوبة ومعدل الخصوبة الكلية

الدولة	مؤشرات الزواج	مؤشر منع الحمل	مؤشر الإرضاع	مؤشر الإجهاض	معدل الخصوبة الكلية
مصر					
1988 ^(أ)	0.640	0.694	0.737	0.988	0.640
1995 ^(ب)	0.605	0.503	0.771	1.000	3.000
المغرب ^(ج)					
1987	0.750	0.690	0.740	0.970	4.500
1995	0.510	0.560	0.770	0.860	3.300
لبنان					
1976 ^(د)	0.580	0.690	0.780	1.000	7.770
1996 ^(هـ)	0.390	0.460	0.840	1.000	2.500
اليمن ^(و)					
1992	0.707	0.926	0.703	0.990	7.700
1997	0.707	0.707	0.664	0.990	6.480

المصادر: (أ) كريباج (يوسف) وخلاط (مريم)، "هيكل السكان والنمو السكاني في العالم العربي: الاتجاهات الأخيرة". المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية، باريس (صندوق الأمم المتحدة للسكان، جامعة الدول العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المؤتمر العربي للسكان، إجتماع كبار المسؤولين والخبراء، 4-6 نيسان/أبريل 1993، عمان، الأردن).

(ب) المرجع 12 - الجزء الأول.

(ج) المرجع 13 - الجزء الأول.

(د) المرجع 14 - الجزء الأول.

(هـ) المرجع 15 - الجزء الأول.

(و) المرجع 16 - الجزء الأول.

الجدول 11- تطور عدد سكان الدول العربية بحسب المتغير خلال الفترة 2000-2020

المنخفض			الثابت			المتوسط			المرتفع			الدولة
2020	2010	2000	2020	2010	2000	2020	2010	2000	2020	2010	2000	
408 369	349 764	286 650	476 076	369 283	286 650	431 397	357 827	286 650	454 08	365 649	286 650	مجموع الدول العربية
7 130	6 232	5 035	8 710	6 734	5 035	7 560	6 385	5 035	7 991	6 537	5 035	الأردن
												الإمارات العربية
3 609	3 300	2 820	4 066	3 452	2 820	3 786	3 363	2 820	3 962	3 425	2 820	المتحدة
918	810	677	1 047	852	677	969	828	677	1 018	846	677	البحرين
10 867	10 292	9 519	12 337	10 871	9 519	11 621	10 581	9 519	12 376	10 870	9 519	تونس
37 997	34 646	30 245	44 620	36 770	30 245	40 479	35 549	30 245	42 963	36 453	30 245	الجزائر
1 095	907	705	1 331	968	705	1 154	927	705	1 213	947	705	جزر القمر
												الجمهورية العربية
6 935	6 174	5 237	8 236	6 576	5 237	7 378	6 332	5 237	7 821	6 490	5 237	الليبية
												الجمهورية العربية
23 580	20 314	16 560	28 629	21 896	16 560	25 077	20 835	16 560	26 556	21 351	16 560	السورية
871	759	666	1 012	797	666	912	773	666	953	788	666	جيبوتي
42 192	37 507	31 437	50 886	40 045	31 437	44 493	38 323	31 437	46 797	39 138	31 437	السودان
17 261	12 736	8 720	18 871	13 050	8 720	17 928	12 948	8 720	18 593	13 157	8 720	الصومال
36 069	29 658	23 224	43 113	31 456	23 224	37 992	30 290	23 224	39 917	30 922	23 224	العراق
4 146	3 392	2 609	4 893	3 584	2 609	4 349	3 459	2 609	4 553	3 527	2 609	عمان
5 779	4 415	3 191	6 884	4 683	3 191	6 064	4 506	3 191	6 350	4 597	3 191	فلسطين
719	658	581	823	692	581	752	670	581	785	681	581	قطر
3 474	2 979	2 247	3 839	3 102	2 247	3 647	3 043	2 247	3 816	3 102	2 247	الكويت
4 117	3 892	3 478	4 555	4 051	3 478	4 395	4 000	3 478	4 558	4 051	3 478	لبنان
91 175	80 551	67 784	105 002	84 451	67 784	96 852	82 590	67 784	102 437	84 531	67 784	مصر
4 277	3 453	2 645	4 854	3 586	2 645	4 473	3 520	2 645	4 666	3 584	2 645	موريتانيا
36 516	33 276	29 108	41 318	34 858	29 108	38 726	34 066	29 108	40 841	34 828	29 108	المغرب
												المملكة العربية
34 448	28 572	22 147	41 859	30 583	22 147	36 253	29 176	22 147	37 975	29 744	22 147	السعودية
35 192	25 241	18 017	39 189	26 227	18 017	36 537	25 662	18 017	37 867	26 080	18 017	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 12- توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة (الأعداد المطلقة) للفترة 2020-1980

65 فأكثر			64-25			24-15			14-0			الدولة
2020	2000	1980	2020	2000	1980	2020	2000	1980	2020	2000	1980	
21 306	10 387	5 739	194 005	108 744	55 917	78 339	58 381	33 095	137 748	109 138	75 184	مجموع الدول العربية
325	141	69	3 598	1 873	625	1 444	1 062	432	2 192	1 959	1 099	الأردن
273	34	12	2 249	1 633	534	503	398	179	761	756	290	الإمارات العربية المتحدة
57	17	7	553	348	144	151	111	75	208	201	120	البحرين
918	533	246	6 531	4 112	2 141	1 615	1 989	1 365	2 557	2 884	2 717	تونس
2 348	1 240	731	21 211	11 826	5 622	6 558	6 563	3 673	10 363	10 616	8 714	الجزائر
38	18	10	470	233	118	235	152	73	411	302	186	جزر القمر
472	183	67	3 726	2 069	1 019	1 188	1 262	536	1 992	1 723	1 421	الجمهورية العربية الليبية
1 053	480	242	11 937	5 663	2 571	4 589	3 809	1 756	7 498	6 607	4 390	الجمهورية العربية السورية
36	20	8	329	231	110	194	127	63	352	288	146	جيبوتي
2 136	1 069	543	18 909	11 537	6 592	8 988	6 224	3 664	14 460	12 606	8 589	السودان
430	209	188	5 450	2 651	2 050	3 604	1 692	1 220	8 444	4 168	3 029	الصومال
1 444	650	324	15 729	8 152	4 161	7 484	4 645	2 502	13 335	9 777	5 975	العراق
161	52	27	1 918	1 057	403	800	519	217	1 470	981	540	عُمان
194	112	52	2 189	1 002	428	1 267	597	295	2 414	1 481	701	فلسطين
57	9	3	424	343	109	114	73	44	157	157	74	قطر
197	29	19	2 170	1 276	555	521	344	247	758	598	553	الكويت
321	212	144	2 413	1 541	910	668	654	545	993	1 071	1 070	لبنان
6 005	3 050	1 757	44 939	26 232	15 458	17 046	13 896	8 519	28 862	24 606	18 181	مصر
152	90	78	1 646	894	552	895	518	302	1 780	1 142	706	موريتانيا
2 362	1 252	795	19 828	12 109	6 280	6 351	6 171	3 935	10 185	9 577	8 373	المغرب
1 486	554	269	16 350	8 792	3 304	6 888	4 009	1 777	11 528	8 792	4 255	المملكة العربية السعودية
840	432	179	11 436	5 171	2 230	7 234	3 567	1 677	17 026	8 846	4 054	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 13- توزيع السكان بحسب الفئات العمرية العريضة (النسب المئوية) للفترة 1980-2020

65 فأكثر			64-25			24-15			14-0			الدولة
2020	2000	1980	2020	2000	1980	2020	2000	1980	2020	2000	1980	
4.9	3.6	3.4	45.0	37.9	32.9	18.2	20.4	19.5	31.9	38.1	44.2	مجموع الدول العربية
4.3	2.8	3.1	47.6	37.2	28.1	19.1	21.1	19.4	29.0	38.9	49.4	الأردن
7.2	1.2	1.2	59.4	57.9	52.6	13.3	14.1	17.6	20.1	26.8	28.6	الإمارات العربية المتحدة
5.9	2.5	2.1	57.0	51.4	41.6	15.6	16.4	21.6	21.5	29.7	34.7	البحرين
7.9	5.6	3.8	56.2	43.2	33.1	13.9	20.9	21.1	22.0	30.3	42.0	تونس
5.8	4.1	3.9	52.4	39.1	30.0	16.2	21.7	19.6	25.6	35.1	46.5	الجزائر
3,3	2.6	2.5	40.7	33.0	30.5	20.4	21.5	19.0	35.6	42.9	48.0	جزر القمر
6.4	3.5	2,2	50.5	39.5	33.5	16.1	24.1	17.6	27.0	32.9	46.7	الجمهورية العربية الليبية
4.2	2.9	2.7	47.6	34.2	28.7	18.3	23.0	19.6	29.9	39.9	49.0	الجمهورية العربية السورية
4.0	3.0	2.4	36.1	34.7	33.7	21.3	19.1	19.3	38.6	43.2	44.6	جيبوتي
4.8	3.4	2.8	42.5	36.7	34.0	20.2	19.8	18.9	32.5	40.1	44.3	السودان
2.4	2.4	2.9	30.4	30.4	31.6	20.1	19.4	18.8	47.1	47.8	46.7	الصومال
3.8	2.8	2.5	41.4	35.1	32.1	19.7	20.0	19.3	35.1	42.1	46.1	العراق
3.7	2.0	2.3	44.1	40.5	33.9	18.4	19.9	18.3	33.8	37.6	45.5	عُمان
3.2	3.5	3.5	36.1	31.4	29.0	20.9	18.7	20.0	39.8	46.4	47.5	فلسطين
7.6	1.5	1,1	56.4	59.0	47.6	15.1	12.5	19.0	20.9	27.0	32.3	قطر
5.4	1.3	1.4	59.5	56.8	40.4	14.3	15.3	18.0	20.8	26.6	40.2	الكويت
7.3	6.1	5.4	54.9	44.3	34.1	15.2	18.8	20.4	22.6	30.8	40.1	لبنان
6.2	4.5	4.0	46.4	38.7	35.2	17.6	20.5	19.4	29.8	36.3	41.4	مصر
3.4	3.4	3.0	36.8	33.8	34.3	20.0	19.6	18.8	39.8	43.2	43.9	موريتانيا
6.1	4.3	4.1	51.2	41.6	32.4	16.4	21.2	20.3	26.3	32.9	43.2	المغرب
4.1	2.5	2.8	45.1	39.7	34.4	19.0	18.1	18.5	31.8	39.7	44.3	المملكة العربية السعودية
2.3	2.4	2,2	31.3	28.7	27.4	19.8	19.8	20.6	46.6	49.1	49.8	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 14- معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) للفئات العمرية العريضة للفترة 1980-2020

+65				64-25				24-15				14-0				الدولة
-2000 2020	-2000 2010	-1980 2000	-1980 1990	-2000 2020	-2000 2010	-1980 2000	-1980 1990	-2000 2020	-2000 2010	-1980 2000	-1980 1990	-2000 2020	-2000 2010	-1980 2000	-1980 1990	
3.6	3.1	3.0	2.5	2.9	3.2	3.3	3.4	1.5	1.8	2.8	2.9	1.2	1.3	1.9	2.5	مجموع الدول العربية
4.2	5.2	3.6	4.1	3.3	3.7	5.5	3.8	1.5	1.6	4.5	5.0	0.6	1.1	2.9	3.3	الأردن
10.4	8.3	5.1	7.0	1.6	2.1	5.6	7.5	1.2	2.9	4.0	5.3	0.0	0.2-	4.8	6.9	الإمارات العربية المتحدة
6.1	4.2	4.2	3.9	2.3	2.7	4.4	5.3	1.5	2.1	2.0	0.6	0.2	0.5	2.6	2.5	البحرين
2.7	2.2	3.9	4.1	2.3	2.8	3.3	3.6	1.0-	0.2	1.9	1.9	0.6-	1.5-	0.3	1.4	تونس
3.2	2.1	2.6	2.4	2.9	3.4	3.7	4.0	0.0	0.9	2.9	3.3	0.1-	0.4-	1.0	2.0	الجزائر
3.7	3.5	3.2	2.7	3.5	3.8	3.4	3.2	2.2	1.9	3.6	3.6	1.5	2.2	2.4	2.9	جزر القمر
4.7	5.1	5.0	5.1	2.9	3.7	3.5	3.5	0.3-	0.9-	4.3	4.7	0.7	0.8	1.0	2.8	الجمهورية العربية الليبية
3.9	3.6	3.4	3.1	3.7	4.3	3.9	3.7	0.9	1.3	3.9	3.8	0.6	0.7	2.0	3.3	الجمهورية العربية السورية
3.0	3.3	4.7	6.0	1.8	1.3	3.7	5.0	2.1	2.1	3.5	5.1	1.0	1.2	3.4	4.5	جيبوتي
3.5	3.6	3.4	3.5	2.5	2.6	2.8	2.7	1.8	2.0	2.6	3.1	0.7	1.2	1.9	2.0	السودان
3.6	3.5	0.5	0.3	3.6	3.9	1.3	0.7	3.8	3.6	1.6	1.0	3.5	4.2	1.6	1.2	الصومال
4.0	3.7	3.5	3.7	3.3	3.4	3.4	3.1	2.4	2.7	3.1	3.4	1.6	1.9	2.5	2.5	العراق
5.6	5.8	3.2	2.5	3.0	3.3	4.8	5.3	2.2	1.8	4.4	3.5	2.0	2.6	3.0	4.2	عُمان
2.8	1.9	3.9	3.5	3.9	3.9	4.3	4.0	3.8	4.0	3.5	4.0	2.4	3.0	3.7	3.6	فلسطين
9.4	8.0	6.2	7.1	1.1	1.3	5.7	9.2	2.2	3.1	2.6	2.9	0.0	0.3	3.8	5.6	قطر
9.5	9.2	2.1	2.9	2.7	3.5	4.2	5.5	2.1	2.0	1.6	4.0	1.2	2.1	0.4	3.5	الكويت
2.1	1.6	1.9	0.2-	2.2	2.6	2.6	1.1	0.1	1.2	0.9	1.1	0.4-	0.5-	0.0	1.2-	لبنان
3.4	2.8	2.8	2.1	2.7	3.0	2.6	2.8	1.0	1.5	2.4	1.8	0.8	1.0	1.5	2.3	مصر
2.6	2.9	3.1	3.3	3.1	3.2	2.4	2.1	2.7	2.5	2.7	2.6	2.2	2.8	2.4	2.3	موريتانيا
3.2	2.2	2.3	1.3	2.5	3.0	3.3	3.5	0.1	0.2	2.3	2.5	0.3	0.3	0.7	1.5	المغرب
4.9	5.2	3.6	3.5	3.1	3.2	4.9	6.2	2.7	3.1	4.1	5.4	1.4	2.0	3.6	5.0	المملكة العربية السعودية
3.3	2.7	4.4	2.9	4.0	3.9	4.2	3.8	3.5	3.9	3.8	3.0	3.3	3.2	3.9	4.2	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 15- معدلات الإعالة في الدول العربية للفترة 1980-2020

معدل إعالة المسنين					معدل إعالة الصغار					معدل الإعالة الكلية					الدولة
2020	2010	2000	1990	1980	2020	2010	2000	1990	1980	2020	2010	2000	1990	1980	
7.8	6.5	6.2	6.0	6.4	50.6	56.8	65.3	78.6	84.5	58.4	63.2	71.5	84.6	90.9	مجموع الدول العربية
6.4	6.0	4.8	6.4	6.5	43.5	55.6	66.7	93.6	104.0	49.9	61.6	71.5	100.0	110.5	الأردن
9.9	3.0	1.7	1.7	1.7	27.6	29.2	37.2	40.5	40.7	37.6	32.3	38.9	42.2	42.5	الإمارات العربية المتحدة
8.1	4.3	3.7	3.3	3.3	29.6	35.7	43.8	48.0	54.9	37.7	40.1	47.5	51.3	58.2	البحرين
11.3	9.0	8.7	7.8	7.0	31.4	33.3	47.3	66.1	77.5	42.7	42.2	56.0	73.9	84.5	تونس
8.5	6.4	6.7	6.9	7.9	37.3	42.8	57.7	78.7	93.8	45.8	49.3	64.5	85.5	101.6	الجزائر
5.4	4.9	4.8	4.7	5.1	58.3	71.7	78.7	92.9	97.0	63.7	76.7	83.5	97.6	102.0	جزر القمر
9.6	7.3	5.5	4.9	4.3	40.5	44.7	51.7	81.7	91.4	50.2	52.0	57.2	86.6	95.7	الجمهورية العربية السورية
6.4	5.3	5.1	5.3	5.6	45.4	54.5	69.8	96.8	101.4	51.7	59.7	74.8	102.0	107.0	السورية
7.0	6.6	5.6	5.0	4.5	67.2	76.6	80.3	79.9	84.2	74.2	83.2	85.9	84.8	88.7	جيبوتي
7.7	6.8	6.0	5.7	5.3	51.8	63.0	71.0	76.8	83.7	59.5	69.8	77.0	82.5	89.0	السودان
4.8	4.7	4.8	5.5	5.8	93.3	99.8	96.0	96.6	92.7	98.0	104.5	100.8	102.0	98.4	الصومال
6.2	5.4	5.1	5.1	4.9	57.4	67.4	76.4	83.9	89.7	63.7	72.7	81.5	89.0	94.6	العراق
5.9	4.5	3.3	3.5	4.4	54.1	61.1	62.3	82.7	87.2	60.0	65.6	65.6	86.2	91.6	عُمان
5.6	5.7	7.0	6.8	7.1	69.8	84.4	92.6	93.6	96.9	75.4	90.1	99.6	100.4	104.1	فلسطين
10.6	4.0	2.1	1.5	1.7	29.2	33.0	37.8	38.9	48.5	39.9	37.0	39.9	40.4	50.2	قطر
7.3	3.3	1.8	1.9	2.4	28.2	33.2	36.9	58.8	68.8	35.5	36.4	38.7	60.8	71.2	الكويت
10.4	9.1	9.7	8.7	9.9	32.2	37.1	48.8	58.3	73.6	42.7	46.2	58.5	66.9	83.5	لبنان
9.7	7.9	7.6	7.1	7.3	46.6	52.6	61.3	75.0	75.8	56.3	60.5	68.9	82.1	83.2	مصر
6.0	6.3	6.4	6.3	5.6	70.1	79.6	80.9	83.1	82.7	76.1	85.9	87.3	89.4	88.3	موريتانيا
9.0	6.9	6.8	6.5	7.8	38.9	43.9	52.4	69.8	82.0	47.9	50.8	59.2	76.4	89.8	المغرب
6.4	5.3	4.3	4.2	5.3	49.6	61.1	68.7	76.4	83.7	56.0	66.4	73.0	80.5	89.0	المملكة العربية السعودية
4.5	4.4	4.9	4.3	4.6	91.2	94.8	101.2	111.2	103.8	95.7	99.2	106.2	115.5	108.3	اليمن

المصدر: المرجع (5) - الجزء الأول.

الجدول 16- نسبة العاملين (الذكور والإناث) إلى السكان في عدد من الدول العربية 1980-2000
(نسب مئوية)

الدولة	1980	1985	1990	1995	2000
الجزائر	16.8	17.7	16.6	16.2	18.9
البحرين	--	27.1	18.9	0,0	22.1
مصر	22.3	--	25.7	24.9	25.4
الأردن	18.2	17.4	16.1	--	--
المغرب	--	--	13.4	14.4	14.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	--	--	--	--	18.7
عمان	--	--	--	33.7	10.8
المملكة العربية السعودية	--	--	19.7	13.1	25.8
السودان	40.4	21.7	28.1	--	--
تونس	--	--	--	--	28.4
الإمارات العربية المتحدة	--	--	--	52.5	63.1

المصدر: منظمة العمل الدولية، بيانات العمل على الإنترنت / <http://laborsta.ilo.org>.

(*) لا تتوفر بيانات لكل من العراق والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وقطر والجمهورية العربية السورية واليمن في هذه المجموعة الإحصائية.

علامة (--) تعني عدم توفر معلومات للسنة المعنية.

الجدول 17- نسبة العاملين إلى السكان في بعض الدول العربية حسب الجنس (1985-2000)
(نسب مئوية)

الدولة	1980	1985	1990	1995	2000
الجزائر	15.4	16.3	15.8	--	16.6
	1.4	1.5	1.3	--	2.31
البحرين	--	--	17.4	--	19.3
	--	--	1.0	--	2.7
مصر	20.7	--	19.6	20.1	20.6
	1.6	--	6.1	4.8	4.8
الأردن	--	13.6	12.2	--	--
	--	3.8	3.9	--	--
المغرب	--	--	10.1	10.4	11.3
	--	--	3,3	4.0	3.1
الضفة الغربية وقطاع غزة	--	--	--	--	15.8
	--	--	--	--	2.9
عمان	--	--	--	--	9.3
	--	--	--	--	1.5
المملكة العربية السعودية	--	--	--	--	22.3
	--	--	--	--	3.5
السودان	0.3	0.2	0.2	--	--
	0.1	0.1	0.1	--	--
تونس	--	--	--	--	21.4
	--	--	--	--	7.0
الإمارات العربية المتحدة	--	--	--	46.4	55.1
	--	--	--	6.1	8.0

المصدر: منظمة العمل الدولية، بيانات العمل على الإنترنت <http://laborsta.ilo.org>.

(* لا تتوفر بيانات لكل من العراق والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية وقطر والجمهورية العربية السورية واليمن في هذه المجموعة الإحصائية).

علامة (--) تعني عدم توفر معلومات للسنة المعنية.

الجدول 18- المعدل العام للبطالة في بعض الدول العربية (1995-2001)

الدولة	معدل البطالة (نسبة مئوية)
الأردن	13.7
الإمارات العربية المتحدة	1.8
البحرين	3.1
تونس	15.6
الجزائر	27.8
السودان	17.0
الجمهورية العربية السورية	6.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	17.5
العراق	28.1
عمان	17.2
قطر	2.3
الكويت	1.0
لبنان	8.4
الجمهورية العربية الليبية	11.7
مصر	7.4
المغرب	17.8
اليمن	11.5
المعدل للدول المذكورة	12.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

(* الدول غير المذكورة لا تتوفر معلومات بشأنها.

الجدول 19- معدل البطالة للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) بحسب الجنس في بعض الدول العربية
(2000-1980)

الدولة	السنة	الجنس	معدل البطالة (نسبة مئوية)
الجزائر	2000	ذكور	33.9
		إناث	29.7
مصر	2000	ذكور	5.1
		إناث	22.7
العراق	2003	ذكور	30.0
		إناث	16.0
الأردن	2004	ذكور	12.3
		إناث	19.2
الكويت	1999	ذكور	0.8
		إناث	0.7
المغرب	2000	ذكور	13.8
		إناث	13.0
الضفة الغربية وقطاع غزة	2003	ذكور	26.9
		إناث	18.6
قطر	2001	ذكور	2.3
		إناث	12.6
المملكة العربية السعودية	2000	ذكور	3.8
		إناث	9.3
الجمهورية العربية السورية	2002	ذكور	8.3
		إناث	24.1
الإمارات العربية المتحدة	2000	ذكور	1.7
		إناث	2.6
اليمن	1999	ذكور	12.5
		إناث	8.2
البحرين	1991	ذكور	5.2
		إناث	11.8
عمان	1996	ذكور	14.2
		إناث	37.0
لبنان	1997	ذكور	8.6
		إناث	7.2
الجمهورية العربية الليبية	1995	ذكور	9,9
		إناث	1.7

المصدر: (1) منظمة العمل الدولية، بيانات العمل على الإنترنت <http://laborsta.ilo.org>

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

(*) الدول غير المذكورة لا تتوفر معلومات بشأنها.

الجدول 20- حجم العمالة في الوطن العربي
(بالآلاف)

2001	1995	الدولة
1 621.97	1 196.91	الأردن
1 384.67	1 227.20	الإمارات العربية المتحدة
307.02	261.26	البحرين
3 908.30	3 368.21	تونس
10 860.30	8 582.47	الجزائر
6 330.23	5 189.35	المملكة العربية السعودية
12 555.92	10 761.30	السودان
5 380.28	4 242.64	الجمهورية العربية السورية
6 557.96	5 318.82	العراق
748.36	603.07	عمان
316.85	283.13	قطر
870.49	746.38	الكويت
1 295.12	1 060.50	لبنان
1 846.07	1 506.16	الجمهورية العربية الليبية
26 571.97	22 554.50	مصر
12 096.25	10 396.08	المغرب
5 745.6	4 472.09	اليمن

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

الجدول 21- البطالة في بعض الدول العربية حسب التوزيع العمري

السنة	بطالة الشباب (نسبة مئوية)	المجموع	التوزيع العمري					الدولة
			60 فأكثر	59-45	44-35	34-25	24-15	
2001	2.46	2 339.5	--	149.0	249.2	859.9	1 081.4	الجزائر
2000	46.6	4.2	0.1	0.3	--	1,1	2.7	البحرين
2001	60.3	1 783	--	--	14.9	693.3	1 074.8	مصر
2004	76.0	147.8	11.6		23.9		112.3	الأردن ^(*)
1995	66.2	15.9	0.1	0.6	1.0	3.6	10.5	الكويت
2001	39.1	1 275.1	3.1	49.8	148.2	575.3	498.7	المغرب
2001	35.1	174.1	1.6	18.0	35.9	57.5	61.1	الضفة الغربية وقطاع غزة
2001	52.6	6.5	0,0	0.6	0.7	1.8	3.4	قطر
2001	60.4	281.1	2,2	6.0	13.8	89.3	169.8	المملكة العربية السعودية
2002	82.1	355.8	4.0	4,4	6.4	48.9	292.1	الجمهورية العربية السورية
2000	45.8	34.7	0.7	4.2	4,4	9.5	15.9	الإمارات العربية المتحدة
1999	46.9	389.6	7.6	41.7	59.5	97.9	182.9	اليمن

المصدر: (1) منظمة العمل الدولية، بيانات العمل على الإنترنت <http://laborsta.ilo.org>.

(2) المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، التقرير النصفى الثاني (مشروع المنار) كانون الأول/ديسمبر 2004، عمان، الأردن.

(*) الدول غير المذكورة لا تتوفر معلومات بشأنها.

الجدول 22- معدل البطالة حسب التوزيع العمري للذكور

الفئات العمرية					السنة	البلد
15 فأكثر	60 فأكثر	59-25	24-20	19-15		
12,3	3,4	7,9	22,0	31,1	2000	الأردن
1,7	--	--	--	--	1995	الإمارات العربية المتحدة
5,2	6,4	2,2	16,6	50,1	1991	البحرين
26,9	--	--	--	--	1997	الجزائر
15,0	--	--	--	--	2001	المملكة العربية السعودية
8,6	2,3	8,5	19,5	20,3	1998	الجمهورية العربية السورية
3,5	11,1	1,3	2,4	12,6	1987	العراق
14,2	2,3	6,2	22,1	54,1	1996	عمان
17,1	36,6	13,4	19,0	32,4	1997	فلسطين
1,8	0,0	1,0	6,7	--	1997	قطر
0,8	--	--	--	--	1999	الكويت
8,6	0,0	5,1	20,1	19,1	1997	لبنان
9,9	--	--	--	--	1995	الجمهورية العربية الليبية
5,1	--	--	--	--	1998	مصر
15,8	--	--	--	--	1996	المغرب
12,5	3,7	9,8	19,9	21,3	1999	اليمن

الجدول 23- معدل البطالة حسب التوزيع العمري للإناث

الفئة العمرية					السنة	البلد
15 فأكثر	60 فأكثر	59-25	24-20	19-15		
21,0	0,0	15,2	39,5	42,1	2000	الأردن
2,4	--	--	--	--	1995	الإمارات العربية المتحدة
11,8	0,0	5,1	27,1	68,9	1991	البحرين
24,0	--	--	--	--	1997	الجزائر
10,5	6,0	10,3	19,8	19,6	1998	الجمهورية العربية السورية
7,1	6,8	4,5	17,9	20,5	1987	العراق
37,0	0,0	9,0	46,4	87,1	1996	عمان
20,2	28,8	14,5	29,4	55,3	1997	فلسطين
5,2	0,0	2,6	36,5	--	1997	قطر
0,7	--	--	--	--	1999	الكويت
7,2	0,0	3,9	11,5	18,8	1997	لبنان
1,7	--	--	--	--	1995	الجمهورية العربية الليبية
19,9	--	--	--	--	1998	مصر
23,0	--	--	--	--	1996	المغرب
--	0,0	5,7	14,6	12,7	1999	اليمن

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.
 (--) تعني عدم توفر المعلومات للخانة المعنية.

الجدول 24- نسبة الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين 10-14 سنة
(نسب مئوية)

الدولة	1980	2000
الجزائر	7	0
البحرين	0	0
مصر	18	9
العراق	11	2
الأردن	4	0
الكويت	0	0
لبنان	5	0
الجمهورية العربية الليبية	9	0
المغرب	21	1
الضفة الغربية وقطاع غزة	-	-
عمان	6	0
قطر	0	0
المملكة العربية السعودية	5	0
السودان	33	27
الجمهورية العربية السورية	14	2
تونس	6	0
الإمارات العربية المتحدة	0	0
اليمن	26	19

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

الجدول 25- معدلات بطالة الشباب، 2003

المنطقة	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب
العالم	6.2	14.4
البلدان الصناعية	6.8	13.4
الاقتصادات في فترة الانتقال	9.2	18.6
شرق آسيا	3,3	7.0
جنوب شرق آسيا	6.3	16.4
جنوب آسيا	4.8	13.9
دول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية	8.0	16.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12.2	25.6
أفريقيا شبه الصحراوية	10.9	21.0

المصدر: مكتب العمل الدولي، "اتجاهات التشغيل في العالم"، جنيف، كانون الثاني/يناير 2004.

الجدول 26- معدلات بطالة الشباب في بعض الدول العربية

الدولة	معدل البطالة (نسبة مئوية)
البحرين	24.0
الأردن	27.1
الكويت	6.2
لبنان	30.0
عمان	17.6
الجمهورية العربية السورية	7.3
اليمن	19.8
الجزائر	38.7
مصر	34.3
المغرب	38,2

المصدر: UN, "Review of the Youth Situation in the ESCWA Region from the Perspective of Human Resource Development", New York, p. 26, (2001).

الجدول 27- توزيع العمالة العربية حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية (نسبة مئوية من العمالة الكلية)

الدولة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1980	2000	1980	2000	1980	2000
الأردن	13.0	11.1	9.4	8.2	77.6	80.7
الإمارات العربية المتحدة	6.3	4.7	16.0	16.8	77.7	78.5
البحرين	1.5	1.0	29.9	27.5	68.6	71.5
تونس	26.5	24.3	30.2	28.3	43.3	47.4
الجزائر	25.4	24.1	23.0	19.6	51.6	56.3
المملكة العربية السعودية	13.9	9.2	12.8	10.6	73.3	80.2
السودان	65.4	60.2	9.8	8.7	24.8	31.1
الجمهورية العربية السورية	30.3	27.3	30.8	26.9	38.9	45.8
العراق	12.8	9.6	24.6	21.6	62.6	68.8
عمان	40.3	35.0	12.6	11.1	47.1	53.9
قطر	1.8	1.3	8.1	10.2	90.1	88.5
الكويت	1,1	1,1	27.8	29.6	71.1	69.3
لبنان	5.2	3.5	35.2	31.3	59.6	65.2
الجمهورية العربية الليبية	8.0	5.6	21.2	19.7	70.8	74.7
مصر	36.5	32.6	24.0	21.9	39.2	45.5
المغرب	40.2	35.3	21.6	20.2	38.2	44.5
اليمن	56.0	49.9	11.4	9.1	32.6	41.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

الجدول 28- متوسط إنتاجية العمل (1980-2000)
(بالدولار الأمريكي)

الدولة	1980	1990	2000
الأردن	7 490	4 933	5 406
الإمارات العربية المتحدة	54 258	32 081	51 778
البحرين	22 606	20 776	26 653
تونس	3 923	4 400	5 080
الجزائر	8 701	8 852	5 206
المملكة العربية السعودية	52 073	21 626	30 917
السودان	1 092	2 616	951
الجمهورية العربية السورية	5 275	4 016	3 634
العراق	15 242	16 988	13 179
عمان	17 727	23 512	27 556
قطر	74 648	29 560	56 741
الكويت	57 614	20 394	44 284
لبنان	5 396	3 319	13 130
الجمهورية العربية الليبية	37 261	25 692	18 363
مصر	1 442	1 811	3 783
المغرب	2 701	2 832	2 793
اليمن	1 698	2 618	1 685

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

الجدول 29- الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)		كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي (نسبة مئوية)		الدولة والترتيب	
1990	2001-1999	1990	2001-1999		
فئة التنمية البشرية المرتفعة					
4.2	..	14.6	..	40	البحرين
4.8	..	3.4	..	44	الكويت
3.5	47	قطر
1.9	..	14.6	..	49	الإمارات العربية المتحدة
فئة التنمية البشرية المتوسطة					
..	2.7	58	الجمهورية العربية الليبية
3.1	4.2	11.1	..	74	عمان
6.5	..	8.17	..	77	المملكة العربية السعودية
..	2.9	..	11.1	80	لبنان
8.4	4.6	1.17	20.6	90	الأردن
6.0	6.8	5.13	17.4	92	تونس
4.1	4.0	3.17	11.1	106	الجمهورية العربية السورية
5.3	..	1.21	..	108	الجزائر
3.7	120	مصر
5.3	5.1	1.26	..	125	المغرب
0.9	..	8.20	..	139	السودان
فئة التنمية البشرية المنخفضة					
..	10.0	..	32.8	149	اليمن

المصدر: Human Development Report 2004, table 10.

الجدول 30- أولويات الإنفاق الحكومي

الإنفاق العام على التعليم (نسبة مئوية)		الإنفاق العام على الصحة (نسبة مئوية)		الإنفاق العام على الدفاع (نسبة مئوية)		الدولة	الترتيب
1990	1999-2001	1990	2001	1990	2002		
فئة التنمية البشرية المرتفعة							
4.2	2.9	5.1	3.9	البحرين	40
4.8	..	4.0	3.5	48.5	10.4	الكويت	44
3.5	2,2	قطر	47
1.9	..	0.8	2.6	6.2	3.7	الإمارات العربية المتحدة	49
فئة التنمية البشرية المتوسطة							
..	2.7	..	1.6	..	2.4	الجمهورية العربية الليبية	58
3.1	4.2	2.0	2.4	16.5	12.3	عمان	74
6.5	3.4	12.8	9.8	المملكة العربية السعودية	77
..	2.9	7.6	4.7	لبنان	80
8.4	4.6	3.6	4.5	9.9	8.4	الأردن	90
6.0	6.8	3.0	4.9	2.0	..	تونس	92
4.1	4.0	0.4	2.4	6.9	6.1	الجمهورية العربية السورية	106
5.3	..	3.0	3.1	1.5	3.7	الجزائر	108
3.7	..	1.8	1.9	3.9	2.7	مصر	120
5.3	5.1	0.9	2.0	4.1	4.3	المغرب	125
0.9	..	0.7	0.6	3.6	2.8	السودان	139
فئة التنمية البشرية المنخفضة							
..	10.0	1,1	1.5	8.5	7.1	اليمن	149

المصدر: Human Development Report 2004, table 19

الجدول 31- السكان وقوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي

2001				1975				الدولة
قوة العمل		السكان		قوة العمل		السكان		
الوافدون (نسبة مئوية)	أجمالي (بالآلاف)	الوافدون (نسبة مئوية)	أجمالي (بالآلاف)	الوافدون (نسبة مئوية)	أجمالي (بالآلاف)	الوافدون (نسبة مئوية)	أجمالي (بالآلاف)	
91	2 079	78	3 488	85	292	61	551	الإمارات العربية المتحدة
59	308	38	651	50	79	22	267	البحرين
50	6090	26	22 690	34	1 968	19	7 334	المملكة العربية السعودية
79	705	26	2 478	54	192	16	846	عمان
86	323	70	597	83	74	71	180	قطر
80	1 214	62	2 243	71	298	54	1 027	الكويت
65	10 817	35	32 146	45	2 903	26	10 205	المجموع

المصدر: النشرة الإحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي، 2001.

الجدول 32- القدرة الاستيعابية للدول العربية ودول مختارة من العالم (نسبة مئوية)

القدرة الاستيعابية	الدول الأخرى والسنة		2001	1995	الدول العربية
94.9	(2001)	هونغ كونغ	40.9	44.2	الأردن
92.7	(1999)	إندونيسيا	52.1	74.7	الإمارات العربية المتحدة
94.7	(2003)	اليابان	55.4	65.1	البحرين
96.6	(2003)	كوريا الجنوبية	50.2	46.8	تونس
90.2	(2001)	الفلبين	35.7	43.1	الجزائر
94.5	(2000)	سنغافورة	42.3	--	المملكة العربية السعودية
92.7	(2002)	جمهورية التشيك	53.9	64.4	السودان
91.4	(2003)	فرنسا	49.4	52.8	الجمهورية العربية السورية
90.0	(2003)	ألمانيا	43.6	--	العراق
91.3	(2003)	إيطاليا	38.8	40.2	عمان
93.7	(2003)	البرتغال	71.3	83.6	قطر
86.9	(2003)	تركيا	47.6	53.6	الكويت
84.5	(2003)	الأرجنتين	43.0	39.7	لبنان
93.0	(2001)	البرازيل	41.0	43.4	الجمهورية العربية الليبية
92.4	(2003)	كندا	60.1	63.4	مصر
94.6	(2003)	تشيلي	51.6	51.4	المغرب
99.7	(2003)	المكسيك	44.9	58.5	اليمن

المصدر: احتساب الباحث من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، والموقع الإلكتروني للإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية.

الجدول 33- السيناريو الأول - النمو السكاني على فترتين منفصلتين (2010-2000 و 2010-2020)

القدرة الاستيعابية			معدل البطالة			العاطلون عن العمل			العاملون			قوة العمل			السكان 15 سنة +			الدولة
2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2000	
38.6	38.5	39.4	28.7	28.7	28.7	4 680	3 925	3 117	11 625	9 749	7 743	16 305	13 674	10 860	30 117	25 347	19 629	الجزائر
55.6	55.6	57.0	7.4	7.4	7.4	3 019	2 465	20 885	37 784	30 842	24 606	40 803	33 307	26 572	67 990	55 500	43 178	مصر
45.5	45.5	45.5	13.7	13.7	13.7	387	302	222	2 441	1 905	1 400	2 828	2 207	1 622	5367	4 188	3 077	الأردن
45.2	45.2	52.3	1.0	1.0	1.0	12	10	9	1 304	1 040	862	1 316	1 050	870	2 888	2 303	1 649	الكويت
49.8	49.8	50.9	17.8	17.8	17.8	3 080	2 606	2 153	14 220	12 033	9 943	17 300	14 639	12 096	28 541	24 153	19 532	المغرب
71.6	71.7	72.9	2.2	2.2	2.2	10	8	7	426	364	310	436	372	317	595	508	425	قطر
																		الجمهورية العربية
49.0	49.0	50.6	6.5	6.5	6.5	597	466	349	8 605	6 722	5 031	9 202	7 188	5 380	17 579	13 731	9 952	السورية
48.7	48.7	49.7	15.6	15.6	15.6	815	729	609	4 418	3 950	3 299	5 233	4 679	3 908	9 064	8 105	6 634	تونس
																		الإمارات العربية
64.3	64.3	65.9	1.8	1.8	1.8	36	31	25	1 946	1 685	1 360	1 982	1 716	1 385	3 025	2 619	2 064	المتحدة
53.4	53.4	55.5	11.5	11.5	11.5	1 353	933	661	10 413	7 178	5 085	11 766	8 111	5 746	19 510	13 448	9 170	اليمن
60.8	60.8	62.4	3.3	3.3	3.3	16	13	10	463	375	297	479	388	307	761	617	476	البحرين
54.0	54.0	55.3	17.0	17.0	17.0	3 323	2 667	2 135	16 218	13 015	10 421	19 541	15 682	12 556	30 033	24 105	18 831	السودان
37.0	37.0	38.1	17.1	17.1	17.1	220	167	128	1 065	807	620	1 285	974	748	2 879	2 182	1 628	عمان
48.4	48.4	49.5	8.0	8.0	8.0	144	126	104	1 647	1 445	1 191	1 791	1 571	1 295	3 402	2 984	2 407	لبنان
																		الجمهورية العربية
45.3	45.3	46.4	11.7	11.7	11.7	323	268	216	2 439	2 025	1 630	2 762	2 293	1 846	5 386	4 471	3 514	الليبية

المصدر: حسابات الباحث باستخدام توقعات النمو السكاني في الجزء الأول من هذا التقرير وبيانات قوة العمل والبطالة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003.

الجدول 34- السيناريو الثاني - النمو السكاني على فترتين منفصلتين (2010-2000 و2020-2010) مع إضافة 2/1 نقطة مئوية لمعدل نمو العاملين

الفترة الإستهائية			معدل البطالة			العاطلون عن العمل			العاملون			قوة العمل			السكان 15 سنة +			الدولة
2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2000	
4.2	4.2	39.4	25.4	25.4	28.7	4 145	3 476	3 117	12 160	10 198	7 743	16 305	13 674	10 860	30 117	25 347	19 629	الجزائر
58.1	58.1	57.0	3.1	3.1	704	1 280	1 045	20 885	39 523	32 262	24 606	40 803	33 307	26 572	67 990	55 500	43 178	مصر
46.1	46.1	45.5	12.4	12.5	13.7	352	275	222	2 476	1 932	1 400	2 828	2 207	1 622	5 367	4 188	3 077	الأردن
47.2	47.2	52.3	3.6-	3.6-	1.0	48-	38-	9	1 364	1 088	862	1 316	1 050	870	2 888	2 303	1 649	الكويت
52.1	52.1	50.9	14.0	14.0	17.8	2 425	2 052	2 153	14 875	12 587	9 943	17 300	14 639	12 096	28 541	24 153	19 532	المغرب
78.5	78.5	72.9	7.1-	7.3-	2,2	31-	27-	7	467	399	310	436	372	317	595	508	425	قطر
																		الجمهورية العربية
51.2	51.2	50.6	2,2	2,2	6.5	200	156	349	9 002	7 032	5 031	9 202	7 188	5 380	17 579	13 731	9 952	السورية
51.0	51.0	49.7	11.7	11.7	15.6	612	548	609	4 621	4 131	3 299	5 233	4 679	3 908	9 064	8 105	6 634	تونس
																		الإمارات العربية
67.3	67.3	65.9	2.7-	2.7-	1.8	53-	46-	25	2 035	1 762	1 360	1 982	1 716	1 385	3 025	2 619	2 064	المتحدة
55.8	55.8	5 505	7.4	7.4	11.5	875	603	661	10 891	7 508	5 085	11 766	8 111	5 746	19 510	13 448	9 170	اليمن
63.6	63.5	62.4	1.0-	1.0-	3,3	5-	4-	10	484	392	297	479	388	307	761	617	476	البحرين
56.5	56.5	55.3	13.2	13.2	17.0	2 577	2 068	2 135	16 964	13 614	10 421	19 541	15 682	12 556	30 033	24 105	18 831	السودان
38.7	38.7	38.1	13.4	13.3	17.1	172	130	128	1 113	844	620	1 285	974	748	2 879	2 182	1 628	عمان
50.7	50.7	49.5	3.7	3.8	8.0	67	59	104	1 724	1 512	1 191	1 791	1 571	1 295	3 402	2 984	2 407	لبنان
																		الجمهورية العربية
47.4	47.4	46.4	7.6	7.6	11.7	211	175	216	2 551	2 118	1 630	2 762	2 293	1 846	5 386	4 471	3 514	الليبية

المصدر: حسابات الباحث باستخدام توقعات النمو السكاني في الجزء الأول من هذا التقرير وبيانات قوة العمل والبطالة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003.

الجدول 35- السيناريو الثالث - النمو السكاني للفترة كاملة (2000-2020) وكذلك لقوة العمل والعاملين

القدرة الاستيعابية			معدل البطالة			العاطلون عن العمل			العاملون			قوة العمل			السكان 15 سنة +			الدولة
2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2001	2020	2010	2000	
39.4	37.8	39.4	25.6	27.2	28.7	4 084	3 576	3 117	11 880	9 591	7 743	15 964	13 167	10 860	30 117	25 347	19 629	الجزائر
57.0	55.6	57.0	3.1	5.3	7.4	1 242	1 721	1 966	38 746	30 877	24 606	39 987	32 598	26 572	67 990	55 500	43 178	مصر
45.5	44.1	45.5	8.7	11.2	13.7	234	234	222	2 442	1 849	1 400	2 676	2 083	1 622	5 367	4 188	3 077	الأردن
52.3	49.5	52.3	4.7-	1.9-	0.9	68-	21-	8	1 510	1 141	862	1 441	1 120	870	2 888	2 303	1 649	الكويت
50.9	49.8	50.9	14.6	16.2	17.8	2 488	2 328	2 153	14 529	12 019	9 943	17 017	14 347	12 096	28 541	24 153	19 532	المغرب
72.9	72.2	72.9	1.1-	0.6	2.2	5-	2	7	434	367	310	429	369	317	595	508	425	قطر
																		الجمهورية العربية
50.6	48.7	50.6	1.0	3.8	6.5	91	264	349	8 887	6 686	5 031	8 978	6 950	5 380	17 579	13 731	9 952	السورية
49.7	47.6	49.7	12.9	14.3	15.6	668	641	609	4 507	3 856	3 299	5 175	4 497	3 908	9 064	8 105	6 634	تونس
																		الإمارات العربية
65.9	62.9	65.9	2.0-	0.1-	1.8	39-	1-	25	1 993	1 646	1 360	1 954	1 645	1 385	3 025	2 619	2 064	المتحدة
55.5	55.2	55.5	4.6	8.1	11.5	518	654	661	10 819	7 417	5 085	11 336	8 071	5 746	19 510	13 448	9 170	اليمن
62.4	60.9	62.4	1.4-	0.9	3.3	7-	3	10	475	376	297	468	379	307	761	617	476	البحرين
55.3	54.6	55.3	13.0	15.0	17.0	2 492	2 331	2 135	16 620	13 160	10 421	19 112	15 491	12 556	30 033	24 105	18 831	السودان
38.1	37.8	38.1	12.3	14.7	17.1	153	143	128	1 096	824	620	1 250	967	748	2 879	2 182	1 628	عمان
49.5	47.5	49.5	4.8	6.4	8.0	85	97	104	1 983	1 416	1 191	1 768	1 513	1 295	3 402	2 984	2 407	لبنان
																		الجمهورية العربية
46.4	45.1	46.4	7.8	9.8	11.7	213	219	216	2 498	2 018	1 630	2 711	2 237	1 846	5 386	4 471	3 514	الليبية

المصدر: حسابات الباحث باستخدام توقعات النمو السكاني في الجزء الأول من هذا التقرير وبيانات قوة العمل والبطالة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003.